الجامعة والمدينة

سلسلة
الشأن العام في قضايا الناس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع المؤتمر الرابع عشر



منشورات جامعة سيّدة اللويزة
لبنان ١٩٩٨

سلسلة

الشأن العام في قضايا النّاس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر

الجامعة والمدينة

تحــــريــــر : جورج مغامس

منشــورات : جامعة سيِّدة اللويزة

إدارة : مكتب العلاقات العامّة

تـنفيــــذ : مطابع معوشي وزكريّا

الطبعة الأولى : آب ١٩٩٨

القيـــــاس : ٢٥×١٧,٥

سلسلة
الشأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

الجامعة والمدينة

وقائع المؤتمر المنعقد
في فندق سان دانيال / أدونيس – زوق مصبح
١١ نيسان ١٩٩٧

جامعة سيّدة اللويزة

لبنان ١٩٩٨

تمهيد

من المدينة ندخلُ إلى الجامعة، أم العكس؟

هل الجامعةُ هي نواةُ مدينةِ المستقبل. أم المدينةُ هي المولّدةُ الطبيعيّة لهذه الجامعة؟ ومن هي المرآة؟

أسئلةٌ نبدأ طرحَها، لعلّنا، من خلال الحوارِ والإجابة، نبني تطلّعاتٍ مستقبليّةً تخدمُ المجتمعَ والجامعة معاً.

فالزمن الحالي هو زمنُ التلوّث: البيئة، الطبيعة، المناخ، الطعام، الماء... وإذا تطلّعنا الى الأبعد، نتحدّثُ عن التلوّث السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والأخلاقيّ...

ولا يمكنُ لأحدٍ أن يدّعيَ يوماً، ولو من بابِ المفاخرة والتبجّح، أنّه محصّنٌ ضدّ هذا التلوّث... وأنّه قادرٌ على المواجهة والمقاومة والتحدّي.

وإذا كان لبنانُ يتميّزُ بطبيعته الحلوة، وبجغرافيّته المتنوّعة، وبمياهه النقيّة، وبنسيمه العليل، وبتعدّد فصوله ومناخاته، فإنَّ هذا التميّزَ لا يستطيعُ أن يمنعَ عنه، في زمن الآلة والتكنولوجيا والاستهلاك الجشع، هذه الموجاتِ المتتاليةَ من التعدّي على طبيعته الغنّاء:

أين أصبح البحرُ وشاطئهُ الرمليّ؟ أين أصبحتِ التلالُ والجبال بعد أن غزتها الجرّافاتُ والكسّارات؟ أين أصبحتِ الأشجارُ والغابات بعد أن اغتالتها مناشيرُ التوحّش في البناء العشوائيّ؟ أين ذهبتِ العصافيرُ في زمن البندقيّة والدّخان والسّموم؟ والطرقاتُ، وأماكنُ اللّهو،

ومسارحُ اللعب، ومدارجُ الفنّ... أين هي من هذا التصحّرِ الأعمى، ومن هذه الفوضى الرهيبة في «اللاّتخطيط»؟

ونحن، كجامعة، أين نحن؟ وما هو دورُنا؟

نحن في قلب المجتمع الخنوق والمحاصر بالمشكلات المدينيّة. نحن، أساتذةً وطلاّباً، نعيشُ المأساةَ اليوميّة داخل جدرانِ الجامعة، ومن ملاعبها، وعلى الطرقات إليها.

ندّعي الاهتمامَ بالعقل، ولكنْ من قال إنّ العقلَ منفصلٌ عن الجسد والروح؟ وأيُّ عقلٍ يبدعُ وينتجُ في مثل هذه الفوضى الصاخبة التي تجعلنا في حالة انتحار يوميّ، وبالتقسيط؟

على ضوء هذا الواقع، كان المؤتمر الذي نظّمته جامعةُ سيّدة اللويزة في ١١ نسيان ١٩٩٧، وطرحت خلاله بعض الإشكالات حول هذه العلاقة الجدليّة بين الجامعة والمدينة.

إنّنا إذ نقدّمُ مجموعةَ أبحاثِ هذا المؤتمر، في هذا الكتاب، فإنّ أملَنا كبيرٌ بالإضاءةِ على هذه الأوضاع الصعبة والمقلقة، لعلّنا، بالنّور والحقّ والإيمان، نستطيعُ أن نسهمَ في إنقاذ الوطن والإنسان، من بعض الجراثيم المتحفّزة لالتهام كلّ جمالات الطبيعة والمجتمع.

الجامعةُ في مواجهة المدينة؟ لا... على العكس، الجامعةُ والمدينةُ تتكاملان... وهذا يبرز دورُ أهل الفكر في التخطيط والبحث واستنباط الرؤى والحلول لبناء وطن الجمال والحريّة والحضارة.

مدير العلاقات العامّة

في جامعة سيّدة اللويزة

سهيل مطر

برنامج مؤتمر
الجـامعـة والمـدينـة

الافتتاح

كلمة رئيس جامعة سيِّدة اللويزة	**الأب فرنسوا عيد**
كلمة وزير الأشغال العامّة	**المهندس علي حراجلي**
الجامعة والمدينة	**عبده القاعي**
عرض وتحليل نتائج التحقيق الميدانيّ	**عبده القاعي وملحم شاوول**

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع : **من الجامعة في المدينة إلى الجامعة من أجل المدينة الحاضرة «Cité»**

الـــرئيس : **المهندس رياض سعاده**

المحاضرون:

د. نبيـــــل بيــهم الجامعة ومفهوم المدينة الحاضرة (خلقيّة وحقوق وتنظيم Polis)

المهندس إريك فيرداي

المهندس محمّد فوّاز الجامعة وهندسة العمران (تطوير منهجيّات التنظيم المدنيّ وترتيب الأراضي)

القسم الثاني

الجلسة الثانية

المــوضــوع : **الجامعة ومساحات المدينة**

الـــــرئيس : **المهندس رهيف فيّاض**

المحاضرون:

المهندس سامي فرح دور الجامعة في صنع أمكنة المدينة (العامّة والخاصّة)

د. وفاء شرف الدّين

دور الجامعة في تطوير شبكات التواصل:

د. يوسف سلام شبكات نقل الناس والبضائع

الأستاذ سام منسّى شبكات نقل الأخبار والمصارف

الآنسة ماريّا شختوره

د. مايكل دافي دور الجامعة في خلق مناظر المدينة وبيئتها الطبيعيّة وشاعريّتها

المهندس مصباح رجب

القسم الثالث

الجلسة الثالثة

الموضــوع : **الجامعة ومعالجة مشكلات المدينة**

الـــرئيس : **محافظ جبل لبنان الأستاذ محمّد سهيل يمّوت**

المحاضرون:

د. خالد زياده دور الجامعة في ربط العمران بالتنمية

السيّدة هيام القاعي دور الجامعة في التنمية المحليّة والتنشيط الاجتماعيّ لتطوير مساهمة السكّان في تحسين العمران

القسم الرّابع

أنطوان مسرّة خلاصة استطلاع الرأي العام

خلاصة مناقشات المؤتمر

الافتتاح

كلمة رئيس جامعة سيِّدة اللويزة
الأب فرنسوا عيد

كلمة وزير الأشغال العامّة
المهندس علي حراجلي

الجامعة والمدينة
عبده القاعي

عرض وتحليل نتائج التحقيق الميدانيّ
عبدو القاعي وملحم شاوول

كلمة رئيس الجامعة الأب فرنسوا عيد

معالي الوزير

قدسَ الأب العام

أيّها الأصدقاء

مرّةً جديدة، نحن هنا، في موضوعٍ يجمعُ بين الجامعةِ والمجتمع. لقد أخذت جامعتُنا عهداً على نفسها، وتبنّت تقليداً نأملُ أن يصبحَ بعضاً من تراثها، وهو أن تتجاوزَ دورَها الأكاديميّ البحت، مع المحافظة عليه وإغنائه، إلى دورِ المشاركةِ – ولو المتواضعةِ – في عمليّةِ بناءِ الوطن، وفي إعداد الأبحاثِ والمؤتمراتِ والحوارات التي تؤولُ إلى مواجهة المشاكلِ والتحدّيات، بروحِ العلمِ والمنطقِ والعصرنة الحديثة.

اليوم، وتحت عنوان «الجامعة والمدينة»، وبمشاركةِ معالي وزيرِ الأشغال العامّة الأستاذ علي حراجلي، وبعضِ أهمِّ الخبراء والباحثين والعاملين في حقول البناءِ وتنظيمِ المدن وهندسةِ العمران، وبالتعاون مع بعض المسؤولين عن مراقبة الحركةِ المدينيّة، بناءٍ ومساحاتٍ خضراءَ وحركةَ سيرٍ ومواصلات،

اليوم، نجتمعُ لدراسة هذا الموضوع، بروحِ العلم، وبمفاهيمِ المدينةِ الحاضرة (La cité) التي نتطلّعُ إليها، مسكناً ومتجراً ومصنعاً ومدرسةً وجامعةً وملعباً ومسرحاً وغابة... تتمتّعُ، جميعُها، بالبنى التحتيّة اللائقة والجيّدة، وبالمظهر الخارجيِّ الجميلِ والعصريّ، والذي يحترمُ عينَ الإنسانِ وصحّتَه وحقوقَه الأساسيّة.

أيّها السّادة

مفهومُنا للمدينة، يتعدّى مفهومَنا لبيروتَ كعاصمةٍ، أو للمدن مراكزِ المحافظات أو الأقضية. نحن نتطلّعُ إلى كلّ بلدة، وكأنّها مدينةُ اليوم، أو غداً.

إنطلاقاً من أدونيس هذه، في ذوقِ مصبح، والتي كانت، منذ ربع قرن، غابةً وملعباً للعصافير والأطفال، فإذا بها تتحوّلُ اليوم، بوحشيّة العمرانِ غيرِ المنظّم، إلى كتلة من الباطون، تتراكمُ فيها الأبنيةُ، بطريقة مزعجة وقحة، دون أن تُحترمَ فيها، لا المساحات، ولا المواصلات، ولا البنى التحتيّة،

ذوق مصبح، هذه التي نحبُّ، والتي احتضنت رهبَتنا منذ ثلاثمايةِ سنةٍ، وهي التي تحتضنُ جامعتَنا وأكبرَ مدارسِنا، نتّخذُها نموذجاً لما يجبُ أن نعملَ، بعد التخطيطِ والبحث، في سبيلِ إعادةِ تنظيمها، مدينةً تليقُ بأبنائها وأهاليها وسكّانها.

نحن نعترفُ جميعاً، بأنّ الدمارَ والخرابَ وغيابَ الدولةِ، خلال عشرين سنةً، كان هو السببَ الأساسيّ لما أُصيبت به مدنُ لبنانَ من فوضى - غيرِ مقصودةٍ ربّما - ولكنّها موجعةٌ وقاتلةٌ وذاتُ نتائجَ وخيمةٍ على مستقبلِ لبنان. ولكنّ هذا الاعترافَ يجبُ أن يوقظَنا، فنرفعُ رؤوسَنا ونفكّرُ معاً: بالبيئة، بحركة المواصلات، بموقع المصانع، بأمكنة اللهو، بالهاتف والكهرباء والماء، بالمجاري والأرصفة والشوارع... وبذلك ننتصرُ على الإحباط والشلل واليأس.

من هذا المنطلق، وعلى ضوء هذه الروحيّةِ الأكاديميّةِ المؤمنةِ بلبنانَ الغد، وبقدرةِ العقلِ على البناء والتنظيم، كان هذا المؤتمرُ الذي نودُّه خطوةً ومساهمةً متواضعةً، ولكنّها فعّالة، في بناء مدينةِ المستقبل.

على هذا، نشكرُكم جميعاً، ونخصُّ معاليَ الوزيرِ الذي، بعقله النيّرِ وبجهدِه المتواصل، يحاولُ أن يضعَ خبرتَه الأكاديميّة قاعدةً أساسيّة، في عمله الحكوميّ، وفي نظرته إلى الأشغالِ العامّة. كما نشكرُ مؤسّسةَ ريتش ماس، الممثّلةَ بالأستاذين عبدو قاعي وملحم شاوول على دراستها الميدانيّةِ حول هذا الموضوع. ونحيّي شركةَ المشرق للتأمين التي عاونت في تنظيم هذا المؤتمر، وأصحابَ هذا الفندق، سان دانيال، على استضافتِهم المستمرّةِ لنا.

أيّها السّادة

أيُّ مستقبلٍ للبنان؟ بنظرِنا لا يمكنُ للبنانَ أن يكونَ، إلاّ كما كان، وطنَ حضارةٍ وجمالٍ وحريّة: جغرافيّتُه، بحرُه وجبالُه، آثارُه، جامعاتُه والمدارسُ والمستشفيات، فنادقُه، منتجعاتُه السياحيّة... كلُّها تؤهّلُه لكي يكونَ هذا الوطنَ، وطنَ الحلمِ والحقيقة. فَلْنعملْ على ذلك، بمحبّةٍ، وبعيداً عن الأنانية الشخصيّة والمنفعةِ الماديّة الذاتيّة والرّبح السريع. فبناءُ الوطنِ يستحقُّ منّا بعضَ التضحيةِ وبعضَ الإيمان.

شكراً لكم.
عشتم وعاش لبنان.

كلمة وزير الأشغال العامّة علي حراجلي

حضرة رئيس جامعة سيّدة اللويزة الأب فرنسوا عيد

أصحاب السعادة، حضرة السيّدات والسّادة المشاركين في هذا المؤتمر

أشكرُ لكم دعوتكم لي للمشاركة في افتتاح هذا المؤتمر حول الجامعة والمدينة. كما أشكرُ جامعةَ سيّدة اللويزة على الاهتمام المستمرّ الذي تعطيه لمشاكلِ المدن وأمور النقلِ والتنظيم المدنيّ.

بالرّغم من كثرةِ المشاكلِ التي عانى ولا زال يعاني منها لبنان بعد السنوات الطوال من الحرب العبثيّة، وبالرّغم من الجهد الكبير الذي يتمُّ بذلُه من قبلنا جميعاً لترسيخ مسيرةِ السلمِ الأهليّ وبناءِ دعائمِ الوطن.. لعلَّ المجالَ الأهمّ بالنسبة لديمومة لبنان هو حسنُ استعمالِنا لما وهبنا اللّهُ من طبيعةٍ متميّزة من جبالٍ وسهول وغابات وشواطىءَ وثروةٍ مائيّة، وما حقّقناه على مدى تاريخِنا من تراثٍ بحيث نحقّقُ التوازنَ المطلوب بين متطلّبات الحياة العصريّة لمواطنينا من جهة، والبيئةِ التي هي من أهمّ مكوّناتِ لبنانَ كبلدٍ مستقلّ ومميّز من جهة أخرى. ولتحقيق هذا التوازن، لا بدّ من إعادة النظر بالقيم الاجتماعيّة والسياسيّة التي اخترناها لأنفسنا منذ عهدِنا بالاستقلال، بحيث نرسمُ خطوطاً حمراءَ لا نسمحُ بتجاوزِها تبعاً لمصالحَ ماليةٍ أو سياسيّة، لفرد أو لمجموعة، كائناً من كان؛ وهذا يتطلّبُ تعميقَ مفهومِنا للمدينة والتنظيمِ المدنيّ، والحفاظَ على البيئة، ومن ثَمَّ تشكيلَ المجموعاتِ الضاغطةِ القادرةِ على تحقيقِ التطويرِ المطلوبِ.

لقد شكّلت الجامعاتُ في لبنان، منذ عهدِنا بالاستقلال، محرّكاً أساسيّاً لتطوير المجتمع، وكانت منطلقاً أساسيّاً للعديد من الحركات التي أثّرت على مجرى الأحداث على مستوى المنطقةِ ككلّ، وكذلك منطلقاً للأفكار الجديدة المجرّدةِ عن المصالح الآنيّة. الجامعةُ والمدينة هو عنوانٌ لا يخرجُ عن هذا الإطار. وهو عنوانٌ يلخّصُ اهتمامَ الشبابِ اللبنانيّ بمستقبله. فما الفائدةُ من ملايين الدولارات التي قد نجنيها من جهدٍ وشطارة وتشاطر قد يضيعُ معها البلدُ، وأيُّ بلدٍ سيعيشُ فيه شبابُنا إذا تركنا الأنانيةَ والعشوائيّة والعبثيّة تقضي على مكوّنات وجوده كبلد.

أملي أن يتعمّقَ إدراكُ شبابِنا أهميّة المدينةِ وأهميّة التنظيمِ المدنيّ وأهميّة البيئةِ والتراث في لبنان، وأن ينعكسَ هذا الإدراكُ ضغطاً علينا جميعاً، كي نحافظَ على ما أمكن الحفاظُ عليه، وأن لا يصيبَنا ما أصاب بعضَ المناطقِ النائية في العالم (Gold Rush) حيث تشكّلت المدن والعمران بسرعة وبعشوائيّة حول مناجمِ الذهب، وحالما نضبت مناجمُ الذهب بقيت هذه المدنُ أطلالَ مدنٍ. طبيعةُ لبنانَ وبيئتُه وتراثُه هي منجمُ ذهبٍ لا ينضبُ، إذا ما أحسنّا تنظيمَ مدنِنا واستعمالَ الأراضي والمواردِ الطبيعيّة. وهي أسرعُ من مناجمِ الذهب بالنضوب إذا نحن استمرّينا بالأنماط السائدة حاليّاً حيث يغلب الجشعُ والأنانية على العقل والمنطق.

لقد قامت وزارةُ الأشغال العامّة، عبر المديريّةِ العامّة للتنظيم المدنيّ، وعلى مدى البضعِ سنواتٍ الماضية بجهدٍ كبير لتسوية مخالفاتِ البناء، ومحاولةِ ضبطِ قانونيّةِ رخصِ البناء، والارتقاءِ بمستوى العَمَارة إلى الأفضل، وكذلك تحضيرِ عشراتِ المخطّطات التوجيهيّة للمدن والمناطقِ، وتنظيمِ عشراتِ المناطق الصناعيّة، ووضعِ المخطّطِ التوجيهيّ للمقالعِ والكسّارات، وذلك بالرّغم من النقصِ الحادّ في جهازِها البشريّ ومحدوديّةِ إدارتِها، شأنُها في ذلك شأنُ مختلفِ إداراتِ الدولة.

كذلك، قامت وزاراتٌ وإداراتٌ ومجالسُ حكوميّةٌ أخرى بإعدادِ خططٍ تنمويّةٍ للعديد من القطاعات.

إلاَّ أنّ هذه الدراساتِ جميعاً، تمَّ القيامُ بها، ولا زالت تجري، في غيابِ استراتيجيّةٍ وطنيّة بعيدةِ المدى للتطوّر المستقبليّ للسكّان، ونشاطاتِهم المختلفةِ، والتطوّر العمرانيّ، واستعمالاتِ الأراضي.

لذا، فإنّنا وضعنا في سلّم أولويّاتنا في المديريّة العامّة للتنظيم المدنيّ القيامَ بدراسةٍ شاملة وموضوعيّة للنواحي الآتية:

- الموارد الطبيعيّة وخصائص البيئة الطبيعيّة والعمرانيّة
- استعمالات الأراضي بصورة عامّة على المستوى الوطنيّ
- فرص التطوّر الاقتصاديّ على مستوى المحافظات والمناطق

- تجهيزات النقل والمرور والاتّصالات، ومستوى تغطيتِها للمناطق
- تجهيزات البنى التحتيّة، ومستوى تغطيتِها للمناطق
- التجهيزات الاجتماعيّة الرئيسة العامّة والخاصّة، وتركيزُها في المناطق
- التطوّر العمرانيّ ونمط التجمّعات السكّانيّة والعلاقةُ بين المدن والقرى

وسوف نرتكزُ على هذه الدراسات لوضع مقترحاتٍ تؤدّي إلى اعتماد استراتيجيّةٍ وطنيّة للتطوّر المستقبليّ يتمّ على أساسها وضعُ مخطّطاتٍ عامّة لاستعمالاتِ الأراضي (Plans d'Aménagement du Territoire لكاملِ الترابِ الوطنيّ).

أكرّر شكري لجامعة سيّدة اللويزة على تنظيم هذا المؤتمر، آملاً أن يعمّقَ إدراكَنا لأهميّة الموضوع الذي تجتمعون حوله. وأتمنّى للمؤتمر النجاحَ بتحقيق أهدافه. كما أؤكّدُ على كامل استعدادنا في وزارة الأشغال العامّة، على الاستفادة من مقترحاته وتوصياته، وكذلك على تشجيع جامعاتِنا على التفاعل الدائم مع المدينة والبيئة والتراث.

وفّقنا اللّهُ جميعاً على ترسيخ مسيرة السلم الأهليّ والحفاظِ على وطننا.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة عبدو القاعي

الجامعة والمدينة

المدينة الحاضرة (Cité): مسيرة المجتمع وغاية طموحه،
دور الجامعة في التمهيد لهذه المسيرة ودعمِها.

هناك مشاريعُ إعدادٍ وأبحاث عدّة حول المدينة، يمكنُ أن تتناولَها الجامعةُ من خلال نشاطاتِها الإعداديّة والبحثيّة التطبيقيّة الأخرى، ومن ضمن مشاريعِ المحاضراتِ والندواتِ العامّة التي تنظّمُها. ويبرزُ، من بين مجالاتِ إعدادِ هذه الأبحاثِ، شؤونُ العمرانِ في المجتمع وسبلِ دفعِه والتخطيطِ لمسالكه ورعايةِ الإنجازات من ضمنه، لكي تتوافقَ أنظمةُ هذا العمرانِ وانشاآتهِ مع حاجات الناسِ وتطلّعاتِهم من جهة، ولكي تتجسّدَ عبرَه الحاضرةُ الإنسانيّة المنشودةُ في المدن والقرى التي يطولُها من جهة ثانية.

أمّا المجالاتُ والأبعاد التي يمكنُ أن تطولَها هذه الأبحاثُ، فيمكنُ أن نحدّدَ أطرَها العامّة بالآتي:

المجال الحقوقيّ بأبعادٍ ستة

- البعد السياسيّ والمواطنيّ Polis
- البعد المدنيّ Civitas
- البعد الاقتصاديّ Ecos-nomos
- البعد الاجتماعيّ المجتمعيّ Lien social et société
- البعد المؤسّسيّ Regularité, droit, loi et institution
- البعد الخلقيّ الانسانيّ الشامل Ethos-éthique

المجال المكانيّ بأبعادٍ ثلاثة

- **بعد التكوين المكانيّ، أمكنة الحاضرة:** التمييزُ في هذه الأمكنةِ بين المساحات

العامّة والخاصّة، وتنظيمُ كلٍّ من هذه المساحات انطلاقاً من مستلزمات الحياة في كلٍّ منها.

- **بعد التواصل**: التواصل عبر شبكاتِ الصلاتِ الاجتماعيّة والمواصلات والخدمات العامّة على أنواعها، نحدّدُ أهمَّها بالآتي:

* شبكات الصلات الإنسانيّة في العائلات والجماعات وبين العائلات والجماعات وفي المجتمع.

* شبكات النقل ووسائل المواصلات: طرقات ووسائل نقل، هاتف، بريد إعلام، كومبيوتر.

* شبكات التواصل في مجالات الخدمات العامّة الإنسانيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والحياتيّة المختلفة والإنمائيّة.

- **بعد مساحة (مدى) الحاضرة**: تتحقّقُ هذه المساحة عبر خلقِ مناظرِ الحاضرةِ ونظمِها وشاعريّتها في البناء والساحات والحدائق، من منظورٍ مركّب: بيئيّ، إنسانيّ، جماليّ ووظيفيّ كأساسٍ لبناءِ الصلةِ الاجتماعيّةِ وتطويرِها.

المجال الحضاريّ بأبعادٍ ثلاثة

- **البعد المحليّ**: يتحقّقُ هذا البعدُ عبر التزامِ السكّان ومشاركتِهم في إحياء النشاطاتِ السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة التي تتجاوبُ مع حاجاتهم ورغباتهم وتطلّعاتهم في علاقتهم مع محيطهم المحليّ من منظور مجتمعيّ وانسانيّ شامل. فالحضارةُ هي في إنتاج الناسِ لحياتهم المشتركة، وهي في اكتشاف جماليّاتِ هذا الإنتاجِ والتحسّسِ بسعادته، والتعبيرِ عن كلّ ذلك في الكتابة والشعر والموسيقى وباقي الفنون، كما في تنظيمِ مدنِهم وقراهم.

- **البعد المناطقيّ**: يَفترضُ هذا البعدُ توسيعَ المصالحِ المشتركة بين الحاضرات من مدنٍ وأرياف، وتمتينَ شبكاتِ الصلات، لتأمين هذه المصالح، وتنظيمِ هذه الشبكات

بما يسمحُ بنشوء منطقةٍ تتمتّعُ بمزايا الحاضرة وترتبطُ بالمجتمع ككلّ من منطلقِ تكوينِ «المجتمع الحاضرة».

- **البعد الإقليميّ العالميّ**: يَطرحُ هذا البعدُ مفهومَ الحاضرةِ في مداه الإنسانيّ والمجتمعيّ والكونيّ الشامل، ويتحقّقُ عبر تمتينِ الصلاتِ العضويّة بين المدن والمجتمعات على المستويين الإقليميّ والعالميّ.

ويتحدّدُ دورُ الجامعة في كلٍّ من هذه المجالات والأبعاد على مستوياتٍ عدّة أهمُّها:

- تطويرُ الإعدادِ الجامعيّ ليطولَ متطلّباتِ أبعادِ «المدينة الحاضرة» المختلفة.
- إجراءُ تحويلاتٍ أساسيّة على البحث العلميّ وسبل الإفادةِ منه لتفعيل دوره في اتّخاذ القرارات الهامّة في المجتمع ومعالجةِ المشكلات التي تعاني منها المدينةُ بشكلٍ خاصّ.
- المشاركةُ في التخطيط للمشاريعِ المستقبليّة العامّة المتّصلة بالمدينة.
- إحياءُ نشاطاتٍ فكريّة تساهمُ في تطوير المعرفة وتأمينِ نوعيّةِ حياةٍ فضلى في المدن.
- القيامُ بتجاربَ رائدةٍ بهدف تفعيل التنمية من منظور تأمينِ استدامةِ نوعيّةِ الحياة والتقدّمِ الإنسانيّ والاقتصاديّ معاً، وبخاصّةٍ في المناطقِ المدينيّة.
- تنظيمُ إعدادٍ وتدريبٍ ملائمين لجميع الراغبين في مزاولة نشاطاتٍ اجتماعيّة بهدف التنشيطِ الاجتماعيِّ والتنميةِ المحليّة.

لقد تطرّقنا في بحثنا إلى عددٍ من هذه المجالاتِ والأبعاد، وبخاصّةٍ تلك التي تهمُّ المواطنَ مباشرةً في حياته اليوميّة، وحاولنا أن نتعرّفَ، بوجهِ الخصوص، إلى نظرته للأمور المتعلّقةِ بشؤون التنظيم المدنيّ، وإلى ما يتعرّضُ له من انزعاجٍ نتيجةً لعدمِ توفّرِ شروطِ نوعيّةِ الحياة اللازمة له، واطّلعنا على تقييمه للواقعِ المدنيّ في لبنان وعلى اقتراحاته بشأن النشاطاتِ التي يمكنُ أن يقومَ بها المجتمعُ المدنيّ في مجالات التنظيمِ المدنيّ وبشأن الأدوارِ التي يمكنُ أن تقومَ بها الجامعاتُ لتطوير نوعيّةِ العمران.

نحن اليوم نعرفُ أكثرَ واقعَ نظرةِ الناس في لبنان إلى أمورِ المدينة. نحن نعرفُ أكثرَ تطلّعاتِهم واقتراحاتِهم وتوقّعاتِهم بالنسبة لتطوير نوعيّةِ العمران ودورِ الجامعاتِ في ذلك. فَلْنصغِ إليهم، علّنا نجدُ بعضاً من الهداية في توجيه المشاريعِ والنشاطات التي يمكنُ أن تقومَ بها الجامعاتُ والهيئاتُ المدنيّة والدولةُ لتحسين العمرانِ والوضعِ المدنيّ بشكلٍ عام، وفي لبنانَ بشكلٍ خاص.

أمّا المواضيعُ التي تطرّق لها البحث، والتي سيتناولُها المؤتمرُ، فيمكنُ تفصيلُها كالآتي:

- تقييمُ أوضاعِ التنظيم المدنيّ، والتخطيطُ للعمران في لبنان اليوم.
- أولويّاتُ العملِ في مجالاتِ تحسينِ أوضاعِ التنظيم المدنيّ والتخطيطِ للعمرانِ في لبنانَ اليوم.
- مسبّباتُ الإزعاج التي تؤثّر سلباً على نوعيّة الحياةِ في لبنان.
- مميّزاتُ العمرانِ المرغوبُ فيها.
- الأسلوبُ المفضّلُ لتخطيطِ العمران.
- مساهماتُ المجتمعِ المدنيّ في التخطيط للعمران.
- الأدوارُ التي يمكنُ أن تلعبَها الجامعاتُ في مجالات تطويرِ نوعيّةِ العمرانِ في لبنان.
- مدى المشاركةِ المواطنيّة في مجالات التنظيمِ المدنيّ.
- مدى الموافقةِ على اجراءاتٍ مشدّدةٍ للتنظيم المدنيّ.

بالنتيجة، نحن نسعى لكي نصبحَ قادرين على تأمين وسائلِ عبورٍ جديدةٍ نحو المدينةِ الحاضرة، نحدّدُها بستٍّ:

- العبور من الملجأ إلى المسكن والبيت، من واقع الخوف والنبذ والتهمّش والفقر إلى سعادة العيش الحميم والاكتفاء الاقتصاديّ.
- العبور من مكان الإقامةِ المنعزلة أو المشدودة إلى انتماءاتها البدائيّة حصراً (العائلة،

الطائفة)، إلى مكان الصلة الاجتماعيّةِ المجتمعيّة بالأرض والمجتمع، بدءاً من الحيّ أو القرية، حيث تحمي معالمُ الوحدة والقربى أواصرَ العلاقاتِ المبنيّة على الطموحات والمشاريعِ المشتركة.

- العبورُ من الحيّ إلى المدينة عبر تطويرِ شبكاتِ التواصلِ وتسهيلِ الاستفادة من الخدمات والثقافات التي توفّرُها المدينةُ، والمشاركة في بناء هذه الشبكاتِ وتكوينِ هذه الثقافات.

- العبورُ من المدينة إلى الحاضرة، عبر تمتينِ الأصولِ المدينيّة لممارسةِ الحقوقِ الإنسانيّة والدفاعِ عن هذه الحقوقِ والنضالِ من أجلها.

- العبورُ من الحاضرة إلى المجتمع، عبر تطويرِ خططِ ترتيبِ الأراضي والعمران، وعبر تمتينِ العلاقات الاجتماعيّة المجتمعيّة من خلال توسيعِ الانتماءاتِ وشبكاتِ التواصلِ وتوحيدِ التعاضد.

- العبورُ من المجتمع الوطنيّ إلى المجتمع الإنسانيّ الأوسع، عبر تركيبِ المجالِ القيميّ وممارساتِ الحقوق، للتمكّنَ من الدخول إلى عمق إنسانيّةِ الإنسان مهما تنوّعتِ التعابيرُ عن هذه الإنسانيّة.

والسؤالُ يبقى هو هو: هل يمكنُ أن نطوّرَ الأداءَ الجامعيّ بحيثُ يطولُ الإعدادُ في الجامعات الوسائلَ المعرفيّةَ والتطبيقيّةَ المطلوبةَ لتسهيلِ مسالكِ العبورِ المحدّدةِ أعلاه بأوجهها الستّة؟

دراسة الجامعة والمدينة

أعدّ الدراسة وأدارها وأشرف على تنفيذها: **عبدو قاعي**
نفذت الدراسةَ مؤسّسة **ريتش–ماس**
كتب التقرير: **ملحم شاوول**
نسّق النص: **عبدو القاعي**

الجامعة والمدينة

أجرت مؤسّسة «ريتش–ماس» استطلاعاً للرأي حول «الجامعة والمدينة» في لبنان خلال شهر كانون الثاني ١٩٩٧. جرى الاستطلاعُ على عيّنة احتماليّة من الناس شملت ١١٠٠ شخصٍ من مختلفِ المناطقِ اللبنانيّة، موزّعين على الشكل الآتي:

بحسب الجنس:

٤٩,٣٪ ذكور، ٥٠,٧٪ إناث.

بحسب فئات الأعمار:

١٦–٢٤ عاماً	٢٦,٠٪
٢٥–٣٤ عاماً	٣٠,٥٪
٣٥–٤٤ عاماً	٢٤,٦٪
٤٥–٥٤ عاماً	١١,٢٪
ما فوق ال ٥٥ عاماً	٧,٧٪
المجموع	١٠٠٪

بحسب الفئات الاجتماعيّة:

٩,٠٪	من الفئات العليا. AB
٤١،٠٪	من الشريحة العليا من الفئات الوسطى C1.

٠،٢٤٪	من الشريحة الدنيا من الفئات الـوسطى C2.	
٠،٢٦٪	من الفئات الدنيـا.	DE.
١٠٠٪	المجموع	

بحسب المستوى التـربـويّ:

مستوى جـامعيّ	٢٣,٧٪
ثانويّ	٣٤,٧٪
تكميليّ	٢٦,٢٪
أمّي—إبتدائيّ	١٤,٩٪
بدون جواب	٠,٥٪
المجموع	١٠٠٪

بحسب الأعمـال المـزاولـة:

كادرات عليا	٣,٤٪
صغار مستقلـون	١٧,٥٪
كـادرات وسطى	١١,٨٪
موظّفون	١٣,٤٪
عمّال	٣,٠٪
عاملون في الخدمـات	٣,٦٪
ربّات منـازل	٢٨,٩٪
غير عاملين (أي عاطلون عن العمل، طلاّب، متقاعدون، معوقـون)	١٨,٠٪
بدون جـواب	٠,٤٪
المجموع	١٠٠٪

بحسب التوزيع المناطقي:

شرق بيروت وضواحيها	٪١٦,٧
غرب بيروت وضواحيها	٪٢٣,٦
جونية، جبيل وضواحيها	٪٥,١
صيدا وضواحيها	٪٥,٥
طرابلس وضواحيها	٪٤,٩
زحلة وضواحيها	٪٤,٢
جبل-لبنان إرتفاع ٤٠٠م.	٪١٠,١
الشمال	٪٩,٧
الجنوب	٪٩,٣
البقاع	٪١٠,٩
المجموع	٪١٠٠

تمّ التنفيذُ عن طريق المقابلة وجهاً لوجه. تبلغُ نسبةُ الخطأ الاحتماليّة القصوى + أو - ٥٪.

I - تقييم أوضاع التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران في لبنان.

السؤال: فيما يلي سلّمٌ تشيرُ أعلى درجةٍ فيه (٩) إلى أفضلِ وضعٍ يمكنُ أن تكونَ عليه أمورُ التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران في لبنان اليوم، وتشيرُ أدنى درجةٍ فيه (١) إلى أسوأ وضعٍ يمكنُ أن تكونَ عليه هذه الأمور. هل لك أن تصفَ لنا تقييمَك للوضع الحاليّ لكلِّ أمرٍ من الأمور المحدّدة أدناه في لبنان اليوم بشكل عام على السلّم المرسوم لهذا الغرض؟

جاءت **الأجوبة** على الشكل الآتي:

الوضع	العلامة
١- توفّر الخدمات التربويّة (مدارس، جامعات)	٥,١
٢- توفّر الخدمات العامّة الضروريّة للحياة (مياه، كهرباء، هاتف)	٤,٥
٢- (مكرّر) الحفاظ على الأماكن الأثريّة	٤,٥
٤- توفّر مساحات عامّة مخصّصة للمعارض والحفلات، اللقاءات الثقافيّة	٤,٤
٥- توفّر خدمات النقل المشترك	٤,٢
٦- تنظيم السير في الشوارع وعلى مداخل المدن	٤,٠
٦- (مكرّر) الحفاظ على المناطق الطبيعيّة والمناظر الجميلة	٤,٠
٨- غيره	٣,٨
٩- توفّر الأرصفة بشكل كاف	٣,٦
١٠- توفّر معالجة النفايات والمياه المبتذلة	٣,٥
١١- توفّر المواقف العامّة	٣,٤
١١- (مكرّر) تراجع الأبنية عن الطرقات	٣,٤
١١- (مثلّث) التناسق في واجهات الأبنية	٣,٤
١٤- توفّر الساحات العامّة	٣,٣
١٥- التناسق في علو الأبنيّة	٣,٢
١٥- (مكرّر) توفّر الحدائق في المدن	٣,٢

الملاحظات العامّة:

١) يظهرُ أنّ الوضعَ المتعلّق بالخدمات التربويّة هو أفضلُ وضعٍ اجتماعيّ مدينويّ موفّر حاليّاً. فعلامتُه (٥,١) التي تفوق المعدّل (٤,٥)، تبيّنُ بوضوحٍ توفّرَ هذه الحاجة. أمّا سائرُ الخدماتِ الإجتماعيّة المدينيّة، فهي متوسّطة جدّاً، أو، كما هي حال الأغلبيّة، في وضعيّةِ عدمِ التوفّر، ممّا يشيرُ إلى أنّ الأغلبيّة تعاني من نقصانٍ فادحٍ وتعيه بوضوح.

٢) نلاحظُ أنّ المواضيعَ المتواجدة بين المرتبة التاسعة والسادسة عشرة تحظى على أدنى علامات في آراء المستطلعين. فحالةُ الأرصفة وتوفّرُ معالجةٍ للنفاياتِ والمواقفِ العامّة، وخصوصاً تراجع الأبنية عن الطرقات وتناسق واجهات الأبنية، ناهيك عن

توفّر الساحات العامّة والحدائق في المدن، هي جميعُها في حالةٍ أسوأ ما تكون عليه عمرانيّاً من وجهة نظر المستطلعين.

كيف تتوزّعُ هذه الآراء؟

– توفّر الخدمات التربويّة (مدارس، جامعات).

تصل علامةُ توفّر هذه الخدمة إلى ٥,٢ لدى شريحةِ أعمار ٤٥–٥٤ عاماً، ولدى الفئات الاجتماعيّة العليا والشريحة الدنيا من الفئات الوسطى؛ كما تصلُ إلى ٥,٩ لدى العمّال، و٥,٤ لدى فئةِ غيرِ العاملين، وهي تبقى مرتفعةً لدى الكادرات العليا (٥,٣).

في المناطق، تصلُ هذه العلامة إلى ٥,٩ في غرب بيروت وضواحيها وفي منطقة الشمال، وإلى ٥,٢ في صيدا.

تنخفضُ هذه العلامةُ إلى ٤,٨ لدى فئةِ أعمار ٣٥–٤٤ عاماً، و٤,٩ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى. وهي تسجّلُ انخفاضاً أيضاً لدى الجامعيين (٤,٩)، ولدى فئة الموظّفين (٤,٧) وصغار المستقلّين (٤,٩). في المناطق، تنخفضُ العلامةُ إلى ٤,١ في شرق بيروت وضواحيها، وإلى ٤,٤ في البقاع، و٤,٨ في جبل لبنان.

– توفّر الخدمات العامّة الضروريّة للحياة (مياه، كهرباء، هاتف).

تصلُ علامةُ هذه الخدمة إلى ٥,٠ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً، وإلى ٤,٩ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا. كما تصلُ إلى ٥,١ لدى العمّال، و٤,٨ لدى الكادرات العليا.

في المناطق، تصلُ هذه العلامة إلى ٥,٥ في صيدا وضواحيها، وإلى ٥,١ في الجنوب عامّة، و٥,٠ في الشمال. تنخفضُ هذه العلامةُ إلى ٤,١ لدى فئتي أعمار ١٦–٢٤ و٢٥–٣٤ عاماً وإلى ٤,٢ لدى الفئات الدنيا، وتسجّل ٤,٢ لدى صغار المستقلّين.

في المناطق، تنخفضُ العلامةُ إلى ٣,٨ في جونية–جبيل وضواحيها، وإلى ٤,١ في شرق بيروت وضواحيها، و٤,٣ في زحلة وضواحيها.

- الحفاظ على الأماكن الأثريّة.

تصلُ علامةُ هذه الخدمة إلى ٤,٨ لدى فئتي أعمار ١٦-٢٤ عاماً، و٤٥-٥٤ عاماً، وإلى ٤,٩ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا. كما تصلُ إلى ٥,٤ لدى العمّال، و٤,٨ لدى غير العاملين، و٤,٧ لدى العاملين في الخدمات. في المناطق، تصلُ هذه العلامة إلى ٥,٥ في الشمال، وإلى ٥,٤ في الجنوب، و٥,٣ في صيدا وضواحيها. من ناحية أخرى، تنخفضُ هذه العلامة إلى ٤,٢ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً، وتسجّل ٤,٣ لدى ربّات المنازل.

في المناطق، تنخفضُ العلامةُ إلى ٣,٠ في زحلة وضواحيها، وإلى ٣,٩ في شرق بيروت وضواحيها، و٤,٠ في البقاع.

- توفّر مساحات عامّة مخصّصة للمعارض والحفلات واللقاءات الثقافيّة.

تصلُ علامةُ هذه الخدمة إلى ٤,٦ لدى فئتي أعمار ١٦-٢٤ عاماً و٤٥-٥٤ عاماً، ولدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

تصلُ إلى ٤,٦ لدى فئة التعليم الإبتدائيّ وفئة غيرِ العاملين.

في المناطق، تصلُ هذه العلامة إلى ٥,١ في الشَمال، وإلى ٤,٩ في جونية، جبيل وضواحيها وزحلة وضواحيها.

من ناحية أخرى، تنخفضُ هذه العلامة إلى ٤,٠ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، وإلى ٤,١ لدى الكادرات الوسطى، وتسجّل ٤,٢ لدى ربّات المنازل.

في المناطق، تنخفضُ العلامة إلى ٣,٧ في طرابلس وضواحيها، وإلى ٤,٠ في البقاع، و٤,١ في بيروت بشقيها.

- توفّر خدمات النقل المشترك.

تصلُ علامةُ هذه الخدمة إلى ٤,٧ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً ولدى الفئات الاجتماعية

العليا؛ كما تصلُ إلى ٤,٦ لدى العاملين في الخدمات، وإلى ٤,٥ لدى فئة غير العاملين، و٤,٤ لـدى العمّـال.

في المناطق، تصلُ هذه العلامة إلى ٥,٣ في جونية–جبيل وضواحيهـا، وإلى ٥,٠ في صيدا وضواحيها. من ناحية أخرى، تنخفضُ هذه العلامة إلى ٣,٨ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا. وإلى ٣,٩ لدى الكادرات العليا. في المناطق، تنخفضُ العلامة إلى ٢,٨ في طرابلس وضواحيها وإلى ٣,٠ في زحلة وضواحيها و٣,٥ في البقاع.

II – أولـويّات العمـل في مجال تحسينِ أوضاعِ التنظيمِ المـدنيّ والتخطيـطِ للعمـران.

السؤال: إذا طُلب منك تحديدُ أولويّاتِ العمل في مجالات تحسينِ أوضاعِ التنظيم المدنيّ والتخطيطِ للعمران في لبنان، ما هي، من بين لائحةِ المشاريعِ التالية، تلك التي ترغبُ شخصيّاً أن تعطيَ لها الأولويّة؟

جاءت **الأجوبةُ** على الشكل الآتي:

الأولويّة	٪
١– تنظيمُ جمع النفايات والمياه المبتذلة، وتأمينُ معالجتها بشكل يؤمّن سلامةَ الإنسان والبيئة	٤٨
٢– إنشاء التجهيزات العامّة في المدن (مدارس، مستشفيات، مؤسّسات، خدمات عامّة) بشكل يؤمّن بلوغها بالتّساوي لجميع السكّان	٤٦
٣– تأمين الحدائق العامّة في المدن بمساحات كافية	٤١
٤– وضع مخطّطات للعمران في المدن والقرى النامية تحدّد وجهات استعمال الأراضي، بحيث يتأمّن التناسق الهندسيّ والوظيفيّ للعمران من جهة والحفاظ على الطبيعة من جهة أخرى	٤٠
٥– تحديد الأماكن الأثريّة في لبنان، وتأهيلها للنزهات والسياحة ومنع استعمالها للبناء	٣٨
٥– (مكرّر) تحديد الأماكن الطبيعيّة (أحراج، صخور، مناظر جميلة) التي يتوجّب الحفاظ عليها ومنع البناء فيها وتاهيلها للنزهات والسياحة	٣٨
٥– (مثلّث) إعادة تأهيل الأحياء الفقيرة وتأمين البنيات التحتيّة والخدمات فيها	٣٨
٨– تعميم المواقف العامّة على الأحياء في المدن	٣٢

الأولويّة	٪
٨- (مكرّر) تحسين وضع الطرقات والشوارع	٣٢
١٠- تأمين شوارع للمشاة	٢٨
١١- تعميم الأرصفة في المدن	٢٦
١٢- الحفاظ على الأحياء التقليديّة داخل المدن وإعادة تأهيلها	٢٥
١٣- تنظيم السير ومواقف السيارات على جوانب الطرقات	٢٤
١٤- تنظيم وتطوير النقل المشترك	٢٢

الملاحظات العامّة:

١) لا يُجمعُ المستطلعون على أولويّةٍ تحظى بأكثرَ من ٥٠٪ من المجموع. كما نلاحظُ أنّ هامشَ الفرق بين نسبةِ من يرغب في الموضوع الأوّل (٤٨٪) ونسبة من يرغب في الموضوع الرابع عشر (٢٢٪) ضئيلة نسبيّاً: هذا يعني أنّ كلّ المواضيعِ المطروحة «مستعجلة»، وأنّ ترتيبَ الأولويّات يأتي ضمن الطابع العام الذي يوحي أنّ كلّ شيء «ناقص».

٢) واضحٌ من خلال الأولويّات الخمس المطروحة أنّ أبسطَ تجهيزاتِ البنى التحتيّة المطلوبةِ لتأمين الحدّ الأدنى من الخدمات المدينيّة غيرُ متوفّر. أمّا وجودُ الأرصفةِ والحفاظُ على الأحياء التقليديّة وتنظيمُ السيرِ وتطويرُ النقلِ المشترك، فهي غيرُ «مرفوضة» من قبل اللبنانيين، لكنّها لا تندرجُ بين ما يريدُه الناسُ الآن وفوراً.

كيف توزّعت هذه الآراء؟

– تنظيم جمع النفايات والمياه المبتذلة، وتأمينُ معالجتها بشكلٍ يؤمّنُ سلامةَ الإنسان والبيئة.

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يعتبر هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسين أوضاعِ التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران إلى ٤٩٪ لدى الإناث، مقابل ٤٦٪ لدى الذكور. من ناحيةٍ أخرى، نلاحظُ أنّ ٤٩٪ من فئتي أعمار ٣٥-٤٤ عاماً وما فوق ال ٥٥ عاماً يعتبرون هذا الموضوع في أوّل سلّمِ الأولويّات.

بالنسبة للفئات الاجتماعيّة، تصل نسبةُ من يعتبر هذا الموضوع أولويّاً إلى ٥٠٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

داخل المتغيّر التربويّ، تصل النسبةُ إلى ٤٩٪ لدى الجامعيين وذوي المستوى الثانويّ.

داخل المتغيّر المهنيّ، تصل نسبةُ ضرورةِ «تنظيمِ جمعِ النفايات والمياه المبتذلة وتأمين معالجتها بشكلٍ يؤمّنُ سلامةَ الإنسان والبيئة» إلى ٥٦٪ لدى العمّال، و٥١٪ لدى الموظّفين و٤٩٪ الكادرات الوسطى.

في المناطق، النسبُ الأكثرُ ارتفاعاً نجدُها في صيدا وضواحيها (٦٨٪) وفي طرابلس وضواحيها (٦٧٪) وفي الجنوب (٦٤٪) وفي الشمال (٦١٪) وفي البقاع (٥٧٪).

لجهة الانخفاض عن المعدّل، تتدنّى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «تنظيم جمع النفايات والمياه المبتذلة وتأمين معالجتها بشكلٍ يؤمّنُ سلامةَ الإنسانِ والبيئة» إلى ٤٢٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، وإلى ٤١٪ لدى الكادرات العليا، وهي تتدنّى أيضاً إلى ٣١٪ في شرق بيروت و٣٥٪ في جونية – جبيل وضواحيها و٤١٪ في غرب بيروت و٤٢٪ في كلٍّ من جبل لبنان وزحلة وضواحيها.

- **إنشاء التجهيزات العامّة في المدن (مدارس، مستشفيات، مؤسّسات الخدمات العامّة) بشكلٍ يؤمّن بلوغَها بالتساوي لجميع السكّان.**

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يَعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسين أوضاع التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران إلى ٥٥٪ لدى فئة أعمار من هم فوق ال ٥٥ عاماً، وإلى ٤٩٪ لدى الشباب أي فئة ١٦–٢٤ عاماً.

بالنسبة للفئات الاجتماعيّة، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً إلى ٥٥٪ لدى الفئات العليا. داخل المتغيّر التربويّ، تصلُ النسبةُ إلى ٤٨٪ لدى الجامعيين وذوي المستوى الثانويّ. داخل المتغيّر المهنيّ، تصلُ النسبةُ إلى ٥٠٪ لدى الكادرات الوسطى، وإلى ٤٩٪ لدى الكادرات العليا. في المناطق، النسبُ الأكثرُ ارتفاعاً نجدُها في طرابلس

وضواحيها (٦٥٪)، وفي صيدا وضواحيها (٥٩٪)، وفي الجنوب (٥٧٪)، وفي جبل لبنان (٥٢٪)، وفي البقاع (٥٠٪).

لجهة الانخفاض عن المعدّل، تتدنى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «إنشاء التجهيزات العامّة في المدن (مدارس، مستشفيات، مؤسّسات الخدمات العامّة) بشكل يؤمّنُ بلوغَها بالتساوي لجميع السكان» إلى ٤٣٪ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً، وإلى ٣٦٪ لدى فئة ٤٥–٥٤ عاماً.

بالنسبة للمتغيّر التربويّ، تنخفضُ النسبة إلى ٤٤٪ لدى ذوي المستوى الابتدائي، وإلى ٤١٪ لدى ذوي المستوى التكميليّ. أمّا في المناطق، فتصبحُ النسبُ ٢١٪ في زحلة وضواحيها و٣٨٪ في بيروت بشقّيها.

– تأمين الحدائق العامّة في المدن بمساحات كافية.

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسين أوضاع التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران إلى ٤٨٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً، و٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

داخل المتغيّر المهنيّ، تصلُ النسبةُ إلى ٤٧٪ لدى العمّال.

في المناطق، النسبُ الأكثرُ ارتفاعاً نجدُها في شرق بيروت (٥٥٪)، وفي صيدا وضواحيها (٥٤٪)، وزحلة وضواحيها (٥١٪).

لجهة الانخفاض عن المعدّل، تتدنى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «تأمين الحدائق العامّة في المدن بمساحات كافية»، لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً (٣٧٪)، ولدى الفئات الاجتماعيّة العليا (٣٨٪).

وفي المناطق، النسبُ الأكثرُ انخفاضاً موجودةٌ في الشمال (٢٨٪) وفي جبل لبنان (٣٢٪) وفي جونية–جبيل، والضواحي (٣٧٪).

– وضع مخطّطات للعمران في المدن والقرى النامية تحدّد وجهات استعمال الأراضي

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسينِ أوضاعِ التنظيم المدنيّ وتخطيطِ العمران إلى ٤٣٪ لدى الذكور، مقابل ٣٧٪ لدى النساء، وإلى ٤٧٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً و٤٤٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً، و٤٦٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

داخل المتغيّر المهنيّ، تصلُ النسبة إلى ٥٩٪ لدى عمّال الخدمات، و٤٨٪ لدى غيرِ العاملين و٤٤٪ لدى صغار المستقلّين. في المناطق، النسبُ الأكثر إرتفاعاً نجدُها في جونية–جبيل والضواحي (٥٢٪)، وفي البقاع (٤٨٪)، وجبل لبنان (٤٧٪).

لجهة الانخفاض عن المعدّل، تتدنّى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «وضع مخطّطات للعمران في المدن والقرى النامية تحدّدُ وجهاتِ استعمالِ الأراضي»، لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً (٣٣٪) ولدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى (٣٦٪).

في المتغيّر التربويّ، فقط ٣٤٪ من ذوي التعليم الابتدائي هم مع هذا التدبير.

في المتغيّر الوظيفيّ، تنخفضُ النسبُ إلى ٣٣٪ من الموظّفين و٣٤٪ من العمّال.

وفي المناطق، النسبُ الأكثر انخفاضاً موجودةٌ في صيدا وضواحيها (١٤٪)، وفي الجنوب (٣٢٪).

– تحديدُ الأماكن الأثريّة في لبنان وتأهيلُها للنزهات والسياحة ومنعُ استعمالها للبناء.

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسين أوضاعِ التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران إلى ٣٩٪ لدى الذكور مقابل ٣٧٪ لدى النساء، وإلى ٤٥٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

داخل المتغيّر التعليميّ، ترتفعُ النسبةُ أيضاً إلى ٤٢٪ لدى من هم من ذوي المستوى التكميليّ.

داخل المتغيّر المهنيّ، تصلُ النسبةُ إلى ٤٦٪ لدى الكوادر العليا وإلى ٤١٪ لدى غيرِ العاملين.

في المناطق، النسبُ الأكثر ارتفاعاً نجدُها في الجنوب (٥٢٪) وفي طرابلس وضواحيها (٥٠٪)، والبقاع (٤١). لجهة الانخفاض عن المعدّل، تتدنّى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «تحديدِ الأماكنِ الأثريّة في لبنان وتأهيلِها للنزهات والسياحة ومنع استعمالها للبناء» إلى ٣٥٪ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً، وإلى ٢٩٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

في المتغيّر الوظيفيّ، تنخفضُ النسبُ إلى ٢٩٪ لدى الموظّفين.

وفي المناطق، النسبُ الأكثر انخفاضاً موجودةٌ في جونية–جبيل والضواحي (٢٨٪)، وفي صيدا وضواحيها (٢٩٪).

– تحديد الأماكن الطبيعيّة (أحراج، صخور، مناظر جميلة) التي يتوجّبُ الحفاظُ عليها ومنعُ البناء فيها وتأهيلُها للنزهات والسياحة.

لجهة الارتفاع عن المعدّل، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً لتحسين أوضاعِ التنظيم المدنيّ وتخطيط العمران إلى ٤٠٪ لدى الإناث مقابل ٣٧٪ لدى الذكور، وإلى ٤١٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً، و٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

داخل المتغيّر التعليميّ، ترتفعُ النسبةُ أيضاً إلى ٤٤٪ لدى ذوي المستوى الابتدائيّ، وإلى ٤٣٪ لدى ذوي المستوى التكميليّ.

داخل المتغيّر المهنيّ، تصلُ النسبةُ إلى ٤٣٪ لدى ربّات المنازل، وإلى ٤٢٪ لدى صغار المستقلّين، و٤١٪ لدى العمّال. في المناطق، النسبُ الأكثر ارتفاعاً نجدُها في طرابلس وضواحيها (٤٤٪)، وفي الجنوب والبقاع (٤٣٪).

لجهة الإنخفاض عن المعدّل، تتدنى نسبُ من يعتبرُ أولويّاً ضرورةَ «تحديدِ الأماكنِ الطبيعيّة (أحراج، صخور، مناظر جميلة) التي يتوجّبُ الحفاظُ عليها ومنعُ البناء فيها وتأهيلُها للنزهات والسياحة» إلى ٣٢٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

في المتغيّر التربويّ، تصلُ النسبةُ إلى ٣٤٪ في أوساط الجامعيين.

في المتغيّر المهنيّ، تنخفضُ النسبةُ إلى ١٥٪ لدى العاملين في الخدمات.

وفي المناطق، النسبُ الأكثرُ انخفاضاً موجودةٌ في جونية–جبيل والضواحي (٣٣٪) وفي شرق بيروت وضواحيها (٣٤٪).

– إعادة تأهيل الأحياء الفقيرة وتأمين البنيات التحتيّة والخدمات فيها.

ترتفعُ نسبةُ من يتبنّى هذه الأولويّةَ لتصبحَ ٤٤٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً، و٤٠٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

في المتغيّر التربويّ، تصبحُ النسبةُ ٤٨٪ لدى ذوي المستوى الثانويّ والجامعيّ.

في المتغيّر المهنيّ، ترتفعُ النسبة إلى ٤٤٪ لدى الكادرات الوسطى و٤١٪ لدى ربّات المنازل.

في المناطق، النسبُ الأكثر ارتفاعاً موجودةٌ في طرابلس وضواحيها (٥٦٪)، في الجنوب (٤٧٪)، وزحلة وضواحيها (٤٧٪).

III – مسبّبات الإزعاج

السؤال: ما هي، من بين مسبّبات الإزعاج التالية، تلك التي تعتبرُ أنّها تؤثّرُ سلباً أكثرَ شيءٍ على نوعيّة حياتِك اليوميّة في مكان سكنك؟ (خمسة على الأكثر).

جاءتِ **الأجوبةُ** على الشكل الآتي:

مسبّبات الإزعاج	٪
١– سوء جمع النفايات ومعالجتها	٥١
٢– تلوّث المياه	٤٩
٣– تسرّب مياه المجارير أو الجور الصحيّة	٤٨
٤– دخان السيّارات والمصانع	٤٣
٥– سوء تنظيم السير ومواقف السيّارات على جوانب الشوارع	٣٤
٦– عدم توفّر مساحات خضراء وحدائق عامّة	٣٣
٦– (مكرّر) زحمات السير في الطرقات التي تسلكها	٣٣

مسبّبات الإزعاج	٪
٨- الضجيج	٣٢
٩- البناء غير المنظّم وفوضى العمران	٢٨
٩- (مكرّر) عدم توفّر مواقف سيّارات	٢٨
١١- عدم توفّر إمكانيّات عمل في المحيط	٢٦
١٢- عدم توفّر نقل مشترك تستفيد منه في تنقّلاتك اليوميّة	٢٤
١٣- عدم توفّر أرصفة	٢١
١٤- فوضى النشاطات الصناعيّة	١٥

الملاحظات العامّة:

١) واضح أنّ مسبّبات الإزعاج تتطابقُ مع سلسلة أولويّات العمل المطلوبة لتحسين العمران، لأنّ قضيّةَ النفاياتِ ومعالجتِها تشكّلُ مسبّبَ إزعاج ل ٥١٪ من المستطلعين.

٢) كذلك نلاحظُ أنّ من مسبّبات الإزعاج الأولى لها علاقةٌ بالماء: تلوّث المياه، تسرّب مياه الصرف الصحيّ.

٣) نسجّل أيضاً حالةَ انزعاج واضحة لدى اللبنانيين من سوء تنظيم السير وغياب المساحات الخضراء.

توزّع الآراء على الفئات الاجتماعيّة. (الآراء على أساس التوزيع المناطقيّ بالغة الأهميّة هنا).

- سوء جمع النفايات ومعالجتها.

المناطق الأكثر انزعاجاً من «سوء جمع النفايات ومعالجتها» هي:

- الجنوب (٧١٪)، صيدا وضواحيها (٦٤٪)، الشمال (٥٨٪)، غرب بيروت وضواحيها (٥٣٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأكثر انزعاجاً، فهي:

* فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً (٥٥٪)، الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى (٥٤٪)، والفئات الدنيا (٥٥٪).
* ذوي مستوى التعليم الابتدائيّ (٥٣٪).
* الكادرات العليا (٥٤٪)، والكادرات الوسطى وغير العاملين.

المناطق الأقلّ انزعاجاً من «سوء جمع النفايات ومعالجتها» هي:

- شرق بيروت والضواحي: ٣٩٪، طرابلس وضواحيها: ٤٠٪، زحلة وضواحيها: ٤٢٪.

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأقلّ انزعاجاً، فهي:

* فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً (٤١٪) وفئة ٣٥-٤٤ عاماً (٤٧٪).
* الفئات الاجتماعيّة العليا (٤٦٪).
* الجامعيّون (٤٩٪).
* العمّال (٤٤٪).

- تلوّث المياه.

المناطق الأكثر انزعاجاً من «تلوّث المياه» هي:

- زحلة وضواحيها: (٦٣٪)، البقاع: (٥٦٪)، طرابلس وضواحيها: (٥٤٪)، الشمال: (٥٢٪) وغرب بيروت وضواحيها: (٥٢٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأكثر انزعاجاً، فهي:

* الذكور: (٥٢٪).
* فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً (٥١٪)، الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى والفئات الدنيا (٥١٪).
* ذوي التعليم التكميليّ (٥٣٪).
* الكادرات الوسطى: (٥٧٪) الموظّفون (٥٢٪).

المناطق الأقل انزعاجاً من «تلوّث المياه» هي:

• جبل لبنان (٤٢٪)، شرق بيروت والضواحي (٤٣٪) والجنوب: (٤٣٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأقلّ انزعاجاً، فهي:

* الإناث: (٤٧٪).
* فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً (٤٣٪) وفئة ما فوق ال ٥٥ عاماً (٤٦٪).
* الفئات الاجتماعيّة العليا (٤٣٪).
* الجامعيّون (٤٦٪).
* العمّال (٤٤٪) والعاملون في الخدمات (٤١٪).

– تسرّب مياه المجارير أو الجور الصحيّة

المناطق الأكثر انزعاجاً من «تسرّب مياه المجارير أو الجور الصحيّة» هي:

• الشمال (٦٣٪)، الجنوب (٥٤٪)، البقاع (٥٣٪)، وجبل لبنان (٥٠٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأكثر انزعاجاً، فهي:

* فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً (٥٠٪) والشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى (٥٤٪).
* لافتة النسب المرتفعة لدى الجميع داخل المتغيّر المهنيّ: عمّال الخدمات (٥٦٪)، الكادرات العليا (٥١٪)، الكدرات الوسطى (٥٠٪)، صغار المستقلين (٥٠٪) والعمّال (٥٠٪).

المناطق الأقلّ انزعاجاً من «تسرّب مياه المجارير أو الجور الصحيّة» هي:

• شرق بيروت والضواحي (٣٤٪)، جونية–جبيل والضواحي (٣١٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأقلّ انزعاجاً، فهي:

* فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً (٤٠٪) والفئات الاجتماعيّة العليا (٤٢٪).

* الموظّفون (٤٠٪).

- دخان السيّارات والمصانـع

المناطق الأكثر إنزعاجاً من «دخان السيّارات والمصانـع» هي:

- غـرب بيروت وضواحيهـا (٦٠٪)، طـرابلس وضواحيهـا (٥٢٪)، صيـدا وضواحيهـا (٤٧٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأكثر إنزعـاجاً، فهي:

* الإنـاث: (٤٥٪).
* فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً (٤٦٪)، الشريحة الدنيا من الطبقات الوسطى والفئات الدنيـا (٤٦٪).
* ذوو مستوى التعليم التكميليّ (٤٦٪).
* العاملون في الخدمات (٥١٪)، الكادرات العليا (٤٩٪) وغير العاملين (٤٩٪).

المناطق الأقل إنزعاجاً من «دخان السيّارات والمصانـع» هي:

- زحلة والضواحي (٢٣٪)، شرق بيروت والضواحي (٣٧٪)، جونية-جبيل والضواحي (٣١٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأقلّ انزعـاجاً، فهي:

* فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً وفئة ما فوق ال ٥٥ عاماً (٣٩٪).
* الجامعيّـون (٣٨٪).
* صغار المستقلّين (٣٧٪) والكادرات الـوسطى (٣٣٪).

- سوء تنظيـم السيـر ومـواقـف السيّـارات على جـوانب الشوارع.

المناطق الأكثر انزعاجاً من «سوء تنظيم السير ومواقف السيّارات على جوانب الشوارع» هي:

• زحلة والضواحي (٥٦٪)، جبل لبنان (٤٧٪)، شرق بيروت والضواحي (٤٠٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأكثر انزعاجاً، فهي:

* فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً (٤٠٪)، الفئات الاجتماعيّة العليا (٤٢٪).
* الجامعيّون (٣٨٪).
* الكادرات الوسطى (٤٠٪)، الموظّفون (٤١٪)، العاملون في الخدمات (٤١٪).

المناطق الأقل انزعاجاً من «سوء تنظيم السير ومواقف السيّارات على جوانب الشوارع» هي:

• الشمال (١٩٪)، البقاع (٢٩٪)، غرب بيروت وضواحيها (٢٩٪).

أمّا الفئات الديمغرافيّة والاجتماعيّة الأقلّ انزعاجاً، فهي:

* النساء (٣١٪).
* فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً (٣١٪).
* ذوو مستوى التعليم الابتدائيّ (٢٨٪).
* الكادرات العليا (٣٠٪) وربّات المنازل (٢٩٪).

نشير أخيراً إلى **بعض الآراء النافرة**: «عدم توفّر مساحات خضراء وحدائق عامة» مسبّب إزعاج هام في كلّ من طرابلس وضواحيها (٤٦٪) وصيدا وضواحيها (٤٧٪). «الضجيج» مسبّب إزعاج كبير في غرب بيروت وضواحيها (٤٦٪). «عدم توفّر إمكانات عمل في المحيط» يأخذُ منحى «دراماتيكيًّا» في الجنوب (٤٧٪)، والبقاع (٤٧٪)، وزحلة وضواحيها (٤٠٪)، فيما النسبةُ الوسطيّة لكلّ لبنان هي ٢٦٪ للمنزعجين من عدم توفّر إمكانات عمل في المحيط.

IV – الميزة العمرانيّة المطلوبة في موقع السكن.

السؤال: ما هي، من بين المميّزات العمرانيّة التالية للأحياء في المدن أو القرى، الميزةُ

التي ترغبُ في أن يتحلّى بها موقعُ سكنِك لو مُنحت لك إمكانيّـةُ الإختيـار؟ (جـواب واحد فقط).

جاءت خياراتُ مميّزاتِ موقعِ السكن على الشكـل الآتي:

الميزة العمـرانيّة	٪
١- حيّ حديث في منطقة مدينيّة	٣٢
٢- حيّ حديث في منطقة ريفيّة	٢١
٣- حيّ تقليديّ في منطقة ريفيّة	١٦
٤- منطقة ريفيّة مساكنها متفرّقة ومتباعـدة	١٥
٥- حيّ تقليديّ (هندسة قديمة ولها طابع أثريّ) في منطقة مدينيّة	١٤
- غيره	١
لا جواب	١

الملاحظات العامّة:

١) لا يوجدُ أكثريّةٌ نافرة لصالح خيار ميزةٍ عمرانيّة واحدة، بـل أكثـريّـةٌ نسبيّـة تبحثُ عن «الراحة» و«المكان العمليّ»، أكان في المدينة (٣٢٪) أو في الريف (٢١٪).

٢) إذا أراد اللبنانيّ «خيارَ التقليد» يفضّلُ أن يحصلَ هذا الخيارُ في الـريـف (١٦٪)، وليس في المدينة. وهو يفضّل عندئذٍ المكانَ الريفيّ المستقـلّ والمنفـرد (١٥٪).

كيـف تتـوزّعُ الأجـوبـةُ على الفئات الاجتمـاعيّـة؟

حيّ حديث في منطقة مـدينيّـة

ترتفعُ نسبةُ من يرغبُ في هذه الميزة لسكنه إلى:

٣٩٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً و٣٨٪ لدى فئة ٣٥-٤٤ عـامـاً.

٣٤٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الـوسطى.

٤٤٪ لدى العاملين في الخدمات و٣٨٪ لـدى العمّال.

مناطقيّاً، تصلُ النسبةُ إلى ٤٤٪ غرب بيروت وضواحيها، ٤٢٪ في طرابلس وضواحيها، ٣٧٪ في صيدا وزحلة وضواحيهما.

تنخفض نسبة من يرغبُ في هذه الميزة لسكنه إلى:
٢٧٪ لدى فئة أعمار من هم فوق ال ٥٥ عاماً و٢٩٪ لدى فئة ١٦–٢٤ عاماً.
١٩٪ لدى الكادرات العليا.
٢١٪ في جبل لبنان، ٢٣٪ في الجنوب والبقاع.

حيّ حديث في منطقة ريفيّة

ترتفعُ نسبةُ من يرغبُ في هذه الميزة لسكنه إلى:
٣٢٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٢٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٢٣٪ لدى ذوي المستوى التكميليّ.
٢٥٪ لدى صغار المستقلّين و٢٤٪ لدى الموظّفين.
مناطقيّاً، تصلُ النسبةُ إلى ٣٠٪ في الشمال، ٢٩٪ في صيدا وضواحيها وفي الجنوب. و٢٧٪ في البقاع.

تنخفضُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى:
١٨٪ لدى فئة ٤٥–٥٤ عاماً.
١٦٪ لدى الكادرات العليا والعمّال، ١٥٪ لدى العاملين في الخدمات.
١٢٪ في طرابلس وضواحيها، ١٣٪ في جونية–جبيل والضواحي و١٥٪ في غرب بيروت وضواحيها.

حيّ تقليديّ في منطقة ريفيّة

ترتفعُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى:
١٩٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٥ عاماً.
١٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

١٨٪ لدى ذوي المستوى الابتدائيّ والثانويّ.
٣١٪ لدى العاملين في الخدمات و١٩٪ لدى الكادرات العليا والعمّال.
مناطقيّاً، تصلُ النسبةُ إلى ٢٢٪ في جونية–جبيل والضواحي، ٢١٪ في جبل لبنان، ١٩٪ في زحلة والضواحي وغرب بيروت.

تنخفضُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى:
١٣٪ لدى فئة ٤٥–٥٤ عاماً و٦٪ لدى فئة من هم فوق ال ٥٥ عاماً.
٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
١١٪ لدى صغار المستقلّين.
٢٪ في طرابلس وضواحيها، ٢٪ في صيدا وضواحيها، ١٢٪ في شرق بيروت وضواحيها.

منطقة ريفيّة مساكنها متفرّقة ومتباعدة

ترتفعُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى:
٢٦٪ لدى فئة من هم فوق ال ٥٥ عاماً.
٢٤٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
مناطقيّاً، تصلُ النسبةُ إلى ٢٧٪ في الجنوب، ٢١٪ في جبل لبنان، ٢٠٪ في صيدا والضواحي و١٩٪ في شرق بيروت والضواحي.

حيّ تقليديّ (هندسة قديمة ولها طابع أثريّ) في منطقة مدينيّة

ترتفعُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى:
٣٠٪ لدى الكادرات العليا.
مناطقيّاً، تصلُ النسبةُ إلى ٢٧٪ في طرابلس والضواحي.

V – النموذج المفضّل للتخطيط المدنيّ

السؤال: في العديد من البلدان تقومُ الدولةُ بوضع مخطّطاتٍ لترتيب الأراضي وتحديدِ وجهةِ استعمالِها وتنظيمِ البناءِ فيها، فلا يسمحُ هكذا بالبناء إلاّ في أمكنةٍ محدّدة ووفقاً لشروطٍ تنظيميّة واضحة، بينما نجدُ في بلدانٍ أخرى، ومنها لبنان، أنّ البناءَ هو مسموحٌ

على جميع الأراضي، شرط التقيّد بعاملِ الاستثمار المحدّد مسبقاً وفقاً لطبيعة المنطقة العقاريّة. فإلى أيٍّ من هذين النوعين من البلدان تشعرُ أنّك أقرب؟

الرأي الأوّل: البلدان التي تخطّطُ لجهات استعمالِ الأرض مسبقاً، ولا تسمحُ بالبناء إلاّ في مناطقَ محدّدةٍ.

الرأي الثاني: البلدان التي تَسمحُ بالبناء على الأراضي مع اعتماد عواملِ استثمارٍ متغيّرة وفقاً لطبيعة كلٍّ منطقةٍ عقاريّة.

٦٢٪ من المستطلعين يحبّذون الرأيَ الأوّل.

٣٧٪ من المستطلعين يحبّذون الرأيَ الثاني.

تصلُ نسبةُ محبّذي الرأيِ الأوّل إلى ٧٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، ٧٥٪ لدى العمّال، ٦٦٪ لدى الكادرات الوسطى، و٦٥٪ لدى الكادرات العليا. وتصلُ إلى ٦٩٪ في الجنوب و٦٧٪ في طرابلس وضواحيها. تهبطُ نسبةُ محبّذي الرأي الأوّل إلى ٥٧٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً، ٥٤٪ لدى صغار المستقلّين. وتصلُ إلى ٥٩٪ في غرب بيروت و٥٣٪ في زحلة وضواحيها.

تصلُ نسبةُ محبّذي الرأي الثاني إلى ٤٣٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، ٤٠٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى، وإلى ٤٠٪ لدى ذوي المستوى التكميليّ، ٤٥٪ لدى صغار المستقلّين، وتصلُ إلى ٤٧٪ في زحلة والضواحي و٤١٪ في البقاع.

VI – المشاركة في النشاطات العمرانيّة من خلال مؤسّسات المجتمع المدنيّ ونوع المساهمة

السؤال: ما هي، من بين أنواعِ النشاطاتِ التالية في مجالات تنظيم العمران، تلك التي تعتبرُ أنّه على مؤسّسات المجتمع المدنيّ (جمعيّة، نادٍ) وعلى المواطنين من ضمنها أن يساهموا فيها، وما هو نوعُ المساهماتِ التي تقترحُها لكلٍّ منها؟

جاءتِ **الأجوبةُ** على الشكل الآتي:

أنواع النشاطات	مساهمة ماليّة	المشاركة في تصميم المشاريع وتنظيمها	المشاركة في تقييم المشاريع	المشاركة في تنفيذ النشاطات	النضال من أجل إحياء النشاطات
تأمين النظافة العامّة	٪٢٥	٪١٨	٪١٠	٪٣٠	٪١٦
تحسين الشوارع والأرصفة وتجميلها	٪٢١	٪٢٥	٪١٦	٪٢٢	٪١٣
تجميل الأبنية وبخاصّة الواجهات وتأمين التناسق في علوّها وتراجع سطوحها	٪١٤	٪٢٨	٪٢٣	٪١٧	٪١٥
إقامة الساحات العامّة وتنظيم مشاريع للنشاطات العامّة فيها	٪١٨	٪١٨	٪١٩	٪٢٤	٪١٩
تنظيم النقل العام	٪١٩	٪٢٠	٪٢٢	٪١٥	٪١٩
تنظيم المواقف العامّة	٪١٩	٪٢٣	٪١٩	٪١٦	٪١٨
تنظيم السير	٪٩	٪٢٣	٪١٨	٪٢٦	٪١٩
تنظيم الحدائق العامّة وصيانتها	٪٢٠	٪٢١	٪١٤	٪٢٧	٪١٤
تنظيم الأحراج والمناطق الخضراء وحمايتها	٪١٣	٪٢٠	٪١٦	٪٢٩	٪١٦
إعادة ترتيب المناطق المدينيّة التي ينتشر فيها الفقر وفوضى العمران	٪٢٥	٪١٧	٪١٩	٪١٧	٪١٨
تأمين مؤسّسات الخدمات العامّة والسهر على حسن السير فيها	٪١٦	٪١٨	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٢

كيف تتوزّع الآراء؟

٪٣٠ يعتبرون أنّه عليهم أن يساهموا، من ضمن مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيّ، في «تأمين النظافة العامّة» من خلال المشاركة في تنفيذ النشاطات الموضوعة لذلك. وترتفع هذه النسبة إلى:

٪٣٦ لدى فئة أعمار ١٦–٢٥ عاماً، ٪٣٣ لدى ذوي مستوى التعليم التكميليّ، ٪٤٨ في طرابلس وضواحيها و٪٤٣ في الشمال، مع ملاحظة أنّ ٪٣٠ في غرب بيروت

وضواحيها يؤكّدون على وجوب المشاركة في هذا النشاط من خلال «النضال من أجل إحياء النشاطات».

٢٥٪ يعتبرون أنّ عليهم أن يساهموا في «تحسين الشوارع والأرصفة وتجميلها» من خلال المشاركة في تصميم المشاريع وتنظيمها.

وترتفعُ هذه النسبةُ إلى ٢٩٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، ٢٩٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى، ٣١٪ لدى ذوي مستوى التعليم الثانويّ، ٣٤٪ لدى الكادرات الوسطى، ٣٨٪ في الشمال، ٣٣٪ في زحلة وضواحيها، و٣٢٪ من صيدا وضواحيها.

٢٨٪ يعتبرون أنّ عليهم أن يساهموا في «تجميل الأبنية، وبخاصّة الواجهات وتأمين التناسق في علّوها وتراجع سطوحها»، من خلال المشاركة في تصميم المشاريع وتنظيمها. وترتفعُ هذه النسبةُ إلى ٣٢٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، ٣٤٪ لدى ذوي مستوى التعليم الابتدائيّ، ٣٣٪ لدى الكادرات العليا، ٤٩٪ في البقاع، ٣٨٪ في جبل لبنان، ٣٦٪ في الشمال و٣٥٪ في طرابلس وضواحيها.

٢٤٪ يعتبرون أنّ عليهم أن يساهموا في «إقامة الساحات العامّة وتنظيم مشاريعَ للنشاطات العامّة» من خلال المشاركة في تنفيذ النشاطات. وترتفعُ هذه النسبةُ إلى ٢٦٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً، ٢٩٪ من الشريحة الدنيا للفئات الوسطى، ٢٨٪ لدى الكادرات الوسطى و٣٦٪ في صيدا وضواحيها.

ومن الملاحظ أيضاً أنّ ٢٢٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً و٢٣٪ لدى فئة ٢٥–٣٤ عاماً و٣٢٪ في غرب بيروت وضواحيها يعتبرون أنّه عليهم أن يساهموا في «إقامة الساحات العامّة وتنظيم مشاريعَ للنشاطات العامّة» من خلال النضال لإحياء النشاطات.

٢٢٪ يعتبرون أنّ عليهم أن يساهموا في «تنظيم النقل العام» من خلال المشاركة في تقييم المشاريع.

وترتفعُ هذه النسبة إلى ٣٥٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، و٣٧٪ في زحلة وضواحيها وفي جونية– جبيل والضواحي، و٢٩٪ في شرق بيروت والضواحي.

VII – أدوار الجامعة لتطوير العمــران

السؤال: ما هي، من بين الأدوار التالية، تلك التي يمكنُ أن تلعبَها الجامعاتُ ومعاهدُ التعليم العالي في لبنان لتأمينِ أفضلِ فرصٍ ممكنة لتطوير نوعيّةِ العمران فيـه؟ (٤ على الأكثر).

٪	الدور الجامعيّ
٥٢	١– فتح إمكانات تدريب وتأهيل في مجالات ترتيب العمران والمعالجات الاجتماعيّة للمشكلات الناتجة عن فوضى العمران
٥١	٢– تطوير البحث العلميّ والتطبيقيّ في مجالات ترتيب العمران والتنظيم المدنيّ
٥٠	٣– المعالجة الاجتماعيّة والحقوقيّة وترتيب العمران بخاصّةٍ في ضواحي المدن الفقيرة
٤٩	٤– التنشيط الاجتماعيّ في الأحياء والقرى لتطوير مساهماتِ السكّان في تحسين أوضاعِ أحيائهم وقراهم
٤٨	٥– تطوير نوعيّة الإعداد في مجالات هندسة العمران والتنظيم المدنيّ لمواجهة فوضى العمران وتحسين نوعيّة الحياة
٤٦	٦– تنظيم ندوات وحلقات دراسيّة في مجالات ترتيب العمران
٣٦	٧– المواكبة العلميّة للمؤسّسات المدنيّة في النشاطات العمرانيّة التي تقوم بها
٣٤	٨– التنمية والعمران
٢	غيره
١٠	لا جواب

الملاحظات العامّة:

١) هناك نوع من إقرار بأغلبيّةٍ تناهزُ ال ٥٠٪ بأدوارٍ أربعةٍ للجامعة: التدريب في ترتيب العمران والمعالجات الاجتماعيّة لفوضى العمران، البحث العلمي التطبيقي، الاهتمام بالمرتبات الاجتماعيّة للعمران في ضواحي المدن والقرى وتطوير الأوضاع الحياتيّة.

٢) دور الجامعة على صعيد ضرورة إطلاق النقاشات، وخصوصاً المواكبة لما يحدث على الأرض عند التنفيذ، على أهميّته، لا يدخل الآن ضمن النظرة الأولويّة لدور

الجامعة في هذا المجال. هذا علماً أنّ دورَ الجامعة، في هذا المجال، حديثٌ وغيرُ مختبر بما فيه الكفاية.

كيف توزّعتِ الآراءُ على الفئات الاجتماعيّة؟

فتح إمكانات تدريب وتأهيل في مجالات ترتيب العمران والمعالجات الاجتماعيّة للمشكلات الناتجة عن فوضى العمران

ترتفع نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٥٧٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى، وإلى ٥٦٪ لدى ذوي مستوى التعليم الابتدائيّ. وتصلُ إلى ٧٠٪ في أوساط الكادرات العليا، و٥٦٪ لدى فئة غير العاملين.

في المناطق، تصلُ نسبةُ محبّذي هذا الدور للجامعة إلى ٦٠٪ في زحلة وضواحيها و٥٦٪ في كلٍّ من شرق بيروت والضواحي وجونية–جبيل والضواحي والبقاع.

تنخفضُ نسبةُ محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٤٨٪ لدى الفئات الدنيا و٤٩٪ لدى العليا.

٤١٪ لدى العاملين في الخدمات و٤٦٪ لدى الكادرات الوسطى.

في المناطق، تنخفضُ نسبةُ محبّذي هذا الدور إلى ٤٣٪ في الجنوب، ٤٤٪ في طرابلس وضواحيها، ٤٨٪ في غرب بيروت وضواحيها.

تطوير البحث العلميّ والتطبيقيّ في مجالات ترتيب العمران والتنظيم المدنيّ

ترتفع نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٥٦٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً.

٥٣٪ لدى ذوي مستوى التعليم الثانويّ وتصل إلى ٦٤٪ في أوساط العاملين في الخدمات، ٥٩٪ لدى الكادرات العليا و٥٦٪ لدى فئة الموظّفين.

في المناطق، تصلُ نسبةُ محبّذي هذا الدور للجامعة إلى ٧٠٪ في زحلة وضواحيها،

و٦٣٪ في جونية–جبيل والضواحي، ٦٢٪ في طرابلس والضواحي، ٥٩٪ في صيدا والضواحي و٥٨٪ في الجنـوب.

تنخفض نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٤٤٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً.

٤٤٪ لـدى ذوي مستوى التعليـم الابتـدائيّ، ٣٤٪ لـدى العمّـال و٤٨٪ لـدى ربّـات المنازل.

في المناطق، تنخفض نسبة محبّذي هذا الدور إلى ٤٤٪ في شرق بيروت والضواحي وفي الشمال، و٤١٪ في جبل لبنـان.

المعالجة الاجتماعيّة والحقوقيّة وترتيب العمران بخاصّة في ضواحي المدن الفقيرة

ترتفع نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٥٢٪ ذكور مقابل ٤٨٪ إناث.

٥٣٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً.

٥٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى و٥٦٪ لـدى صغار المستقلّين.

في المناطق، تصل نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى ٦٩٪ في صيـدا والضواحي، ٦٧٪ في زحلة وضواحيها، و٦٢٪ في طرابلس وضواحيها.

تنخفض نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٤٦٪ لـدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عـاماً، و٤٨٪ لـدى ذوي مستوى التعليم الابتـدائيّ والثانويّ.

٤٤٪ لدى العمّال و٤٦٪ لدى الكادرات العليا.

التنشيط الاجتماعيّ في الأحياء والقرى لتطوير مساهمات السكّان في تحسين أوضاع أحيائهم وقراهم

ترتفع نسبة محبّذي هذا الدور للجامعة إلى:

٥٦٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً و٥٥٪ لدى من هم فوق ال ٥٥ عـامـاً.

٥٤٪ لدى الشريحة الدنيا مـن الفئات الـوسطى.

٥٧٪ لـدى الكـادرات العليـا، ٥٣٪ لـدى العمّـال وربّـات المنـازل، ٥٢٪ الكـادرات الوسطى.

في المناطق، تصلُ نسبةُ محبّذي هـذا الـدور إلى ٥٧٪ في البقـاع، ٥٦٪ في صيـدا والضواحي، ٥٣٪ في غـرب بيـروت والضواحي وفي زحلـة وضواحيهـا.

تنخفضُ نسبةُ محبّذي هذا الدور للجـامعـة إلى:

٤٥٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٥ عاماً و٤٦٪ لدى فئة ٢٥–٣٤ عـامـاً.

٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليـا.

٤١٪ لدى عمّال الخدمات و٤٥٪ لدى غير العـامليـن.

في المناطق، تصبحُ النسبةُ ٤٠٪ في طرابلس وضواحيها، ٤٣٪ في الشمال و٤٤٪ في الجنوب.

تطويـر نـوعيّـة الإعـداد في مجـالات هنـدسة العمـران والتنظيـم المـدنيّ لمـواجهـة فـوضى العمران وتحسيـن نـوعيّـة الحيـاة

ترتفع النسب في المناطق لتصبحَ: ٦٥٪ في الشمال، ٥٤٪ غـرب بيـروت والضواحي، ٥٣٪ في الجنوب، ٥٢٪ في طرابلس وضواحيهـا و٥٠٪ في البقـاع.

تنظيـم نـدوات وحلقـات دراسيّـة في مجـالات تـرتيب العمـران

ترتفع النسبة لتصبحَ ٥٢٪ لدى الكادرات الوسطى، و٦٤٪ في جبل لبنـان و٦٠٪ في طرابلس وضواحيهـا.

VIII – الدور الأساسيّ للمواطن في مجالات التنظيم المدنيّ وترتيب العمران

السؤال: ما هو، من بين الأدوار التالية، الدورُ الأساسيّ الذي ترغب في أن تلعبَه أو تشاركَ فيه كمواطن في مجالات التنظيم المدنيّ وترتيب العمران؟

جاءتِ **الأجوبةُ** على الشكل الآتي:

الدور	٪
١- الالتزام والتقيّد بالقوانين والأنظمة والترتيبات الموضوعة لتنظيم المدن وتنسيق العمران	٣٥
٢- المشاركة في الهيئات البلديّة أو الجمعيّات والمؤسّسات العامّة أو الخاصّة في النشاطات أو المشاريع التي تقيمها	٣٠
٣- النضال من ضمنِ الهيئات والمؤسّسات والجمعيّاتِ العاملة في حقل التنظيم المدنيّ وتنسيق العمران من أجل تطوير الإجراءات التي تحسّنُ نوعيّةَ الحياة في المدن	٢٠
٤- لا أرغب في لعب أيّ دور	١٣
من دون جواب	٢

الملاحظات العامّة:

١) إذا كان أكثر من ثلث المستطلعين بقليل يكتفي بتطبيق القوانين والأنظمة الخاصّة بالتنظيم المدنيّ – وهذا كثير برأينا – فهناك أقلّ من الثلث بقليل مستعدّ للمشاركة الفاعلة في شؤون العمران.

٢) قلّة نسبيّة تريد «النضال» في هذا المجال، ولكنّها أكثرُ بكثير من فئة الذين لا يرغبون في لعب أيّ دور، ممّا يعني أنّ الناس على استعداد للتعامل إيجابيّاً مع ملف العمران وليسوا باللامبالين.

كيف توزّعت الآراء على الفئات الاجتماعيّة؟

الالتزام والتقيّد بالقوانين والأنظمة والترتيبات الموضوعة لتنظيم المدن وتنسيق العمران

ترتفع نسبة الملتزمين بهذا الدور إلى:

٤١٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٣٧٪ لدى فئة ٣٥–٤٤ عاماً.

٣٨٪ لدى الشرائح العليا من الفئات الوسطى.

٣٨٪ لدى ذوي مستوى التعليم التكميليّ، ٤١٪ لدى العاملين في الخدمات و٣٨٪ لدى الكادرات العليا والوسطى. في المناطق، النسبة مرتفعة في الشمال (٥٨٪)، وفي شرق بيروت وضواحيها (٤٦٪)، وطرابلس وضواحيها (٣٨٪).

تنخفض نسبة الملتزمين بهذا الدور إلى:

٣٠٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً.

٣١٪ لدى العمّال.

١٦٪ في زحلة وضواحيها، ٢٦٪ في جونية– جبيل والضواحي و٢٩٪ في كلٍّ من صيدا والضواحي والبقاع.

المشاركة في الهيئات البلديّة أو الجمعيّات والمؤسّسات العامّة أو الخاصّة في النشاطات أو المشاريع التي تقيمها

ترتفع نسبة الملتزمين بهذا الدور إلى:

٣٦٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.

٣٧٪ لدى الفئات العليا.

٣٤٪ لدى الموظّفين وفئة غير العاملين.

في المناطق، النسبة مرتفعةٌ في زحلة وضواحيها (٥٨٪) وفي جبل لبنان (٤٦٪) وفي جونية–جبيل والضواحي (٤٤٪).

تنخفض نسبةُ الملتزمين بهذا الدور إلى:

٢٢٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً.

٢٧٪ لدى الجامعيين و١٦٪ لدى العمّال.

في المناطق، تنخفض النسبةُ أيضاً إلى ١٧٪ في صيدا وضواحيها، ٢٠٪ في الجنوب، ٢١٪ في الشمال، ٢٢٪ في البقاع و٢٣٪ في شرق بيروت وضواحيها.

النضال من ضمن الهيئات والمؤسّسات والجمعيّات العاملة في حقل التنظيم المدنيّ وتنسيق العمران من أجل تطوير الإجراءات التي تحسّنُ نوعيّةَ الحياةِ في المدن

ترتفع نسبة الملتزمين بهذا الدور إلى:

٢٣٪ لدى الذكور فيما هي ١٨٪ فقط لدى النساء.

وتصبح ٢٤٪ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً، ٢٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا، ٢٣٪ لدى الجامعيين، ٤١٪ لدى العمّال و٢٤٪ لدى الكادرات العليا.

في المناطق، ترتفعُ النسبةُ أيضاً إلى ٢٨٪ في البقاع، ٢٧٪ في صيدا والضواحي، ٢٦٪ في الجنوب.

تنخفضُ نسبةُ الملتزمين بهذا الدور إلى:

١٧٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً و١٨٪ لدى فئة ٣٥-٤٤ عاماً.

١٥٪ لدى ذوي مستوى التعليم التكميليّ، ١٨٪ لدى كلٍّ من الموظّفين وربّات المنازل.

في المناطق، تنخفضُ هذه النسبةُ إلى ١٠٪ في الشمال.

لا أرغب في لعب أيّ دور

ترتفعُ نسبةُ غيرُ الراغبين في لعب أيّ دور إلى:

١٨٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.

١٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

١٦٪ لدى ذوي مستوى التعليم التكميليّ.

وتصبح ٢٥٪ في صيدا والضواحي، ٢١٪ في البقاع و١٨٪ في الجنوب.

IX – المواقفُ الشخصيّة تجاه الإجراءات المشدّدة للعمران

السؤال: لو طُلب منك الموافقةُ على مخطّطٍ تنظيميّ يلحظ إجراءاتٍ مشدّدةً للعمران من ضمن مخطّط لتنظيم وتنسيق العمران في منطقة تملكُ فيها أنت شخصيّاً قطعةَ أرض، لقاءِ تعويضٍ عادل، فهل توافقُ على ذلك أم لا توافق؟

٧١٪ من المستطلعين يوافقون على هذا الرأي.

٢٨٪ لا يوافقون على هذا الرأي.

تصلُ نسبة الموافقين إلى ٧٤٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً، و٨٠٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، ٧٦٪ لدى الكادرات الوسطى، ٨٣٪ في طرابلس وضواحيها، ٧٩٪ في جبل لبنان، ٧٨٪ في شرق بيروت وضواحيها وفي جونية– جبيل والضواحي و٧٧٪ في البقاع.

تصلُ نسبةُ غيرِ الموافقين إلى ٣٣٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، و٣٢٪ لدى فئة ال ٣٥–٤٤ عاماً، ٤٩٪ في زحلة والضواحي، ٤٦٪ في صيدا والضواحي، ٤٢٪ في الشمال و٣٣٪ في غرب بيروت والضواحي.

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: **من الجامعة في المدينة إلى الجامعة من أجل المدينة الحاضرة «Cité»**

الرئيس: **المهندس رياض سعاده**

المحاضرون:

د. نبيل بيهم

الجامعة ومفهوم المدينة الحاضرة (خلقيّة وحقوق وتنظيم—Polis)

المهندس إريك فيرداي

الجامعة ومفهوم المدينة الحاضرة (خلقيّة وحقوق وتنظيم—Polis)

المهندس محمّد فوّاز

الجامعة وهندسة العمران (تطوير منهجيّات التنظيم المدنيّ وترتيب الأراضي)

Nabil Beyhum
GREMMO-Université Lyon II
Ecole d'Architecture Paris-La-Seine

Cité et université
Eléments de problématique

Depuis de temps très reculés cités et universités ont cœxisté. Leur rencontre est-elle fortuite ou relève-t-elle de similitudes qui expliquent leurs affinités? Y a-t-il dans les principes mêmes qui font la ville des valeurs partagées avec l'université? Notre hypothèse est que la ville et l'université relèvent d'un même principe fondamental, celui de l'universalité. De tout âge, la ville comme l'université ont du pour se constituer surmonter les fermetures et s'ouvrir sur le monde.

Cité et université doivent être considérés comme deux systèmes. Leurs principales caractéristiques partagées relèvent du fait qu'ils sont des systèmes ouverts. La cité est un espace complexe qui contient plusieurs espaces où la parole publique est possible. L'université est un de ces espaces publics.

Les principes d'organisation de la ville

Quelle est la différence entre la ville et la cité, entre l'urbanité et la citadinité? Dans la Grèce ancienne deux exemples de ville existaient: Athènes où est née la démocratie, Spartes ville de combattants, soldats émérites. Athènes est une ville centrée sur des espaces publics non éloignés du port, lieu de l'échange. Le principal de ces espaces publics était l'agora, espace public par excellence où se rencontraient les citoyens pour débattre des affaires de la cité. Sparte n'avait pas de centre à vraiment parler, pas d'espaces publics. Elle était constituée de sept villages rapprochés mais qui avaient leur vie séparée sans espace de rencontre ouvert à tous.

C'est Athènes qui produira le modèle de la cité. La ville-état n'était pas la seule sorte d'Etat en Grèce antique. Il existait en fait deux formes d'Etat, la polis et l'ethnos. La polis était en général une ville-état où se retrouvaient des citoyens libres dans un espace public ouvert à tous. L'ethnos était un Etat basé sur l'appartenance ethnique, les lignages et la descendance étaient la seule forme sociale permettant l'appartenance à cet Etat. Le débat dans un cas, ancré dans des espaces publics ouverts sur l'universalité de l'appartenance citoyenne, dans l'autre cas l'appartenance ethnique refusant l'incorporation ou l'intégration des nouveaux venus, refusant donc l'ouverture sur l'universalité.

Ces modèles de villes et ces modèles d'Etats ont existé avant que ne se fassent jour les deux conceptions de la ville dont nous allons parler plus bas. Ces deux conceptions ne sont cependant pas éloignés des paradigmes que nous venons de passer en revue. La première conception est celle qui conçoit toute ville comme faite de segments qui s'ajoutent, la ville entière étant la somme de ces segments ou un peu moins que cette somme. La seconde conception est celle qui voit la ville comme partant d'un point de

rencontre, un carrefour entre deux voies par exemple, et voyant l'urbain se construire à partir de ce point de rencontre.

Les grands anthropologues et les grands urbanistes se retrouvent fréquemment sur cette seconde organisation de l'espace. Très souvent la ville est structurée par cette croix qui organise les différents segments de la ville. A Paris la croix est constituée par la rue de Rivoli et les boulevards de Sébastopol et de Saint-Michel, à Beyrouth on pourrait reconnaître l'intersection de la corniche Mazraa et de la corniche du fleuve avec la rue de Damas. Si on adopte cette deuxième façon de voir, celle qui part de l'intersection, il est alors possible de comprendre comment l'ensemble prime sur les parties, le cœur sur les quartiers, comment il fait sens, comment la ville devient donc cité. Dans le cas de Beyrouth qui est une ville historique, le centre était légèrement décalé par rapport aux deux voies bien plus modernes que nous avons citées.

Les principes d'apparition des espaces publics et donc de l'université

L'université avons-nous dit, est un des espaces publics de la ville. Mais toute ville a-t-elle des espaces publics? Sont-ils toujours centraux? Quand ils sont absents à quelles conditions historiques apparaissent-ils?

La ville occidentale s'arrache à l'emprise des féodalités progressivement. Les villes d'Italie puis les villes hanséatiques du Nord de l'Allemagne sont les premières à réaliser cet arrachement. Les autres les suivront plus tard en s'alliant souvent avec le pouvoir central du roi (France) ou de l'empereur (Allemagne, Europe centrale). C'est dans ces villes que circule le fameux diction que Hegel a repris: l'air de la ville rend libre. Il rend libre du pouvoir féodal.

A Bologne, ville déchirée pendant des dizaines d'années par des seigneurs féodaux qui s'enferment chacun dans un quartier, la ville va réaliser trois objectifs en même temps: elle va tracer ses limites, pacifier ses conflits et tracer des espaces publics. Jacques Heerz raconte comment le Liber Terminarum fait le compte des bornes puis des murailles élevées autour de la ville pour tracer ses limites, comment en même temps les seigneurs féodaux sont chassés de la ville par le poppolo luttant pour la paix civile, comment enfin les fortifications et les tours, les châteaux et les demeures de ces féodaux étaient rasés et transformés en places publiques, en Hôtel de ville ou place de marché.

Bologne, comme beaucoup d'autres villes réalise ainsi son ouverture sur elle-même: en extirpant les segments trop solidifiés qui l'empêchent d'avoir des espaces publics en toute sécurité, en transformant ces lieux de renfermement en lieu d'accès à l'universalité, en espaces publics. Dans les autres villes occidentales les constructions de fontaines se multiplient comme signes de naissance d'une autorité municipale, des statues sont érigées, des voies tracées, des places dégagées, des règlements sanitaires édictés pour les marchés, tout cela à partir de la Renaissance.

Bien plus tard, Jurgen Habermas, le philosophe allemand va élargir le cadre de l'espace public en en faisant un espace social non-spatialisé. Pour lui l'espace public apparaît et se met en place avec la bourgeoisie, ce que confirme Richard Sennett le sociologue américain qui décrit l'apparition de coffee-house à Londres et à Paris, l'évolution des jardins publics, les transformations des théâtres et des salles de concert. Habermas va cependant plus loin en faisant de l'espace public un lieu de contact entre la société civile et l'Etat, entre le lien social et les rapports politiques.

L'université apparaît ainsi comme une partie intrinsèque de la ville, une partie constituée comme espace public, lieu de rencontre de gens différents et arrivant à échanger selon des règles non-écrites et ce malgré leurs différences, en ne les annulant pas, en les recréant en quelque sorte. L'espace public, la ville par extension, sont des lieux d'ouverture, l'université est un de ces lieux. Mais l'université au Liban est-elle réellement un système ouvert, sur l'universel, sur la société? La ville est-elle en passe de devenir un système ouvert où l'université tient un rôle primordial?

Quel rôle pour l'université dans la ville?

Si l'espace public est un lieu d'accès à l'universel, si c'est aussi un des lieux de la médiation entre société et pouvoirs étatiques et politiques, comment l'université peut-elle jouer son double rôle?

Pendant de longues années Beyrouth a été comme Bologne une ville en état de guerre. Ses segments se sont refermés sur eux-mêmes, ses habitants se sont coupés de l'universel puisqu'ils se coupaient les uns des autres. Ses espaces publics ont été détruits quand ils étaient centraux ou ils ont été relégués aux périphéries.

Les universités ont subi cette loi d'airain. Au lieu d'être ouvertes à tout public, elles n'étaient plus accessibles qu'à des étudiants venant de leur voisinage immédiat. Chaque communauté, chaque quartier, chaque sous-communauté a voulu avoir son université. Celles-ci se sont ainsi multipliées, s'adressant chaque fois à un public venant d'un segment de plus en plus restreint de la ville. Chaque université perdait ainsi souvent sa fonction de porte d'accès à l'universel et son autre fonction de médiation entre la société urbaine et l'Etat. Comment les universités libanaises peuvent-elles de nos jours jouer de nouveau un rôle central et public dans la cité? Comment peuvent-elles sortir de leur rôle de soutiens à des pouvoirs fermés pour devenir des lieux de médiation entre les besoins et les désirs de la société d'un côté et une classe politique corrompue et au pouvoir sans frein d'un autre côté?

Aujourd'hui la ville est en pleine reconstruction. La ville ne peut plus être conçue comme la région dépendant de la municipalité de Beyrouth mais tout l'ensemble de la conurbation urbaine allant de Jounieh à Damour et jusqu'à Aley. Peut-être ira-t-elle jusqu'à Saïda bientôt. Comment cette ville va-t-elle s'organiser? C'est en organisant sa reconstruction qu'elle s'organisera car la reconstruction a deux dimensions:

- reconstruction physique qui doit permettre de rebâtir les espaces détruits, faire retrouver leur centralité aux espaces publics effacés, défendre la mémoire d'une période avant-guerre où Beyrouth était une porte sur le monde et permettait aux habitants de ses quartiers d'avoir accès les uns aux autres, préserver le patrimoine architectural urbain comme partie d'une action visant à préserver les usages et les pratiques de l'espace de la population, offrir des moyens nouveaux de circulation entre les différents segments,

- reconstruction sociale et morale qui doit permettre à de nouvelles centralités d'émerger, à une nouvelle convivialité de s'installer, à un échange pacifique malgré les différences de s'affirmer. Elle doit permettre aux anciennes centralités, espaces publics de médiation entre communautés et classes, de renaître tout en autorisant les centralités de la guerre à se reconvertir et à s'insérer dans le tissu urbain sans être elles-mêmes annulées.

Dans tous les cas il s'agit de permettre aux habitants de la ville de se réapproprier les espaces urbains, publics en premier lieu. Il s'agit de ne pas laisser des intérêts privés, ceux des spéculateurs, supplanter l'intérêt public, celui de la réappropriation, c'est à dire faire de façon à ce que les citadins ne soient pas étrangers dans leur ville. Il s'agit parallèlement de trouver la façon par laquelle les intérêts communautaires une fois mis ensemble concourent à la formation de l'intérêt public. Programme ambitieux sans doute mais sans lequel la reconstruction introduira un nouveau divorce entre la ville et ses habitants.

Or la reconstruction actuelle a inquiété plus d'un citadin. Elle ne semble ne devoir réaliser ni l'un ni l'autre des deux objectifs, ni la reconstruction physique, ni la reconstruction sociale et morale, ou dans le meilleur des cas ne réaliser que le premier. Brutale, rompant avec la mémoire, ne présentant pas les garanties de réaliser une réelle construction mais se limitant à de la spéculation, la reconstruction du centre-ville en particulier pose plus de question qu'elle n'en résout. L'urbanisme est devenu d'un coup une question centrale à la vie politique libanaise. Il existe deux voies que l'université peut prendre pour aider la cité à atteindre ces objectifs:

- la première est de représenter la société, prise dans un temps long et dans tous ses segments, auprès du Politique. Elle a pour charge de défendre ceux dont on n'entend pas la voix dans des espaces publics étriqués hérités de la guerre. Elle a pour fonction de concevoir le temps long, celui qui fait l'histoire, quand les hommes politiques ne sont capables de vivre que dans l'immédiat. Elle a pour charge de définir ce qui fait l'intérêt public par delà les intérêts privés et les intérêts communautaires.
- la deuxième est de prendre connaissance des expériences universelles. D'assurer donc sa fonction d'accès à l'universel en réintroduisant l'histoire urbaine de l'humanité dans la prise de décision dans les politiques d'aménagement et d'urbanisme actuellement en place. D'autres villes que la nôtre ont du se reconstruire, comment ont-elles procédé? D'autres villes que les nôtres aménagent leurs espaces en fonction des habitants, pour les rendre les plus heureux possible, les plus réconciliés, comment ont-elles procédé?

Pour cela l'université a trois grands axes à indiquer à la ville pour qu'elle devienne une cité:

- Comment doit-on définir les espaces publics? Les schémas directeurs qui se sont succédés pour le centre-ville ignorent la reconstitution et la régénération des espaces publics de médiation entre classes et entre communautés. Ce n'est pas tant que ces espaces ne soient pas dessinés que le fait de ne jamais parler des mécanismes qui permettent leur aménagement. Sont-ils à la charge de la société foncière? mais la société foncière ne s'intéresse directement qu'à la vente des terrains et refuse par exemple de s'occuper des transports publics. Sont-ils à la charge de la puissance publique? Mais l'Etat a été écarté de tout le processus. Peut-on le réintégrer seulement pour lui faire payer l'aménagement des espaces et des transports publics?
- Comment définir l'intérêt public? Comment équilibrer les rapports entre centralité du centre-ville et centralités des centres de substitution qui sont nés de la guerre? Doit-on tabler seulement sur la somme des intérêts privés pour voir apparaître l'intérêt public? Que doit-on penser d'une société foncière qui pille l'Etat en annexant le domaine public et en refusant de payer les impôts? Une seule société foncière est-elle suffisante ou faut-il créer plusieurs sociétés d'aménagement qui construiraient effectivement, et

non pas théoriquement comme c'est le cas actuellement, chacune une partie différente du tissu urbain du centre?

- Comment faire appel à l'opinion publique? La bataille pour la ville est une bataille pour le pays. C'est une bataille locale, qui doit faire appel à la naissance d'institutions municipales porteuses de l'intérêt public, mais c'est aussi une bataille politique au niveau national, puisque la citoyenneté commence par la participation populaire. Pourra-t-on imposer à nos structures politiques archaïques des procédures comme l'enquête d'utilité publique, existant partout ailleurs dans le monde civilisé, pour faire surgir l'opinion publique et mesurer son poids?

Toutes ces batailles posent bien sûr la question la plus large, celle de la place de la ville dans le monde et dans le Moyen-Orient. Voulons-nous d'une ville offerte pieds et poings liés aux multinationales (qui n'ont pas besoin d'elle) ou voulons-nous une ville dont la force et la spécificité d'être ou de pouvoir devenir l'université, le laboratoire, l'hôpital du Moyen-Orient et du Liban. Voulons-nous être une autre ville du Golfe du pétrole ou oserons-nous être une ville où université et urbain se marient? Voulons-nous être annexés aux manières de réfléchir des pays du golfe du pétrole alors que nous n'avons pas une goutte de pétrole, ou voulons-nous être plus modestes, une fois n'est pas coutume, et compter sur ce qui constitue réellement nos atouts, que nous avons gâchés mais que nous pouvons retrouver, la culture et la douceur de vivre. Entre ces deux choix de villes réside une des clés d'accès à l'avenir.

Dans ce colloque un ministre des travaux publics a fait l'apologie de la spéculation immobilière et d'une architecture, celle des tours élevées. Dieu, a-t-il dit, n'a-t-il pas légitimé le bénéfice? Le rôle de l'université est peut-être de lui expliquer que le rôle de l'autorité publique est de défendre l'intérêt public. Que les densités élevées créées par la spéculation foncière et l'architecture des immeubles élevés créent des nuisances -entassement, difficulté de circulation- et des problèmes -équipements, transports, santé, éducation-, que s'il tient aux immeubles élevés il serait possible d'adopter la solution de Boston aux Etats-Unis qui oblige chaque constructeur de grand immeuble de construire à côté un équipement public -école ou station de métro- pour corriger les nuisances. Il serait possible de lui répondre aussi que le fait de limiter la construction de ces grands immeubles serait un service à rendre aux spéculateurs eux-mêmes qui ont saturé le marché et qui n'arrivent plus à vendre les espaces bâtis. L'université pourrait l'aider à mettre en place un programme de construction de services et d'équipements publics, de transports publics, d'espaces verts ou de logements destinés aux classes moyennes et populaires ce qui dans tous les pays, où ce genre de politiques urbaines a été appliqué, a donné du travail au secteur de la construction et lui a permis de faire des bénéfices servant l'intérêt public. Mais peut-on convaincre cette classe politique?

C'est dans toutes ces batailles -de la modernisation de nos structures sociales- que l'université peut jouer un rôle d'avant-garde en faisant de la transformation de l'urbain en citoyen, de la ville en cité, de la tolérance en démocratie, l'axe de sa médiation entre structures sociales et étatiques, l'axe de son ouverture sur l'universel.

Eric Verdeil

géographe-urbaniste, Institut d'Urbanisme de l'ALBA

L'Université pour la Cité

Le titre de cette intervention appelle deux remarques.

Tout d'abord, il implique un rapport de service entre l'Université et la Cité, plus précisémment une utilité de l'université dans la cité. Dans chaque pays, les rapports entre université et cité sont différents; mais ils sont rarement placées sous ce signe de l'utilité. En France par exemple, l'Université tient jalousement à ses missions de formation générale et de recherche, et admet difficilement de sacrifier son indépendance en se mettant au service du marché, des entreprises, en adoptant des enseignements professionnels. Même si les choses sont en train de changer, beaucoup considèrent que son rôle éminent reste la formation des enseignants et à un degré moindre de l'administration, voire des professions libérales. Du reste, la formation professionnelle, telles les écoles d'ingénieurs ou de commerce, si situent hors de l'Université proprement dite.

Le Liban a une tradition universitaire différente, davantage orientée vers la coopération avec la société: des filières comme le droit n'ont-elles pas historiquement contribué à la formation de l'administration? De même, la médecine, l'architecture ou la formation d'ingénieur ont une place importante au sein des différentes universités. Toutefois, ces spécialisations demeurent séparées les unes des autres, dans des facultés différentes, avec peu de rapports entre elles, et elles sont tournées vers des secteurs spécifiques de la société.

Ma deuxième remarque introductive concerne le terme de *cité*. Pour un français, *cité* renvoie plutôt à l'ordre des relations à l'intérieur de la ville: les relations sociales et politiques essentiellement. D'autres racines renvoient, elles, à des sens proches. Je citerai *urbs*, qui donne par exemple *urbanisation*, et qui renvoie à l'idée d'un noyau urbain. *Polis* est un peu l'équivalent grec de *civitas*, et désigne donc plutôt le domaine politique. *Ville* est peut-être le plus global, mêlant intimement l'organisation physique et matérielle de la ville et l'organisation sociale. Il me faut ici, je crois, englober tous ces différents sens: les hommes et les relations qu'ils entretiennent entre eux, l'espace physique (naturel et construit) qui est perçu comme un paysage, et l'inscription de ces hommes dans le milieu physique, la relation donc entre homme et milieu urbain. Et bien sûr, ces objets dont il est question, ces différentes sphères sont dynamiques, sont en mouvement: ces dynamiques sont justement créatrices de problèmes. Il ne me revient pas d'identifier ces problèmes, que l'enquête qui nous est présentée aujourd'hui revèle.

Je dirai seulement que la question qui est posée à travers le titre de cette intervention est, je crois: comment l'université peut-elle aider à la résolution des problèmes de la cité au sens large, c'est-à-dire comme espace social et politique, comme espace physique, et comme ensemble de relations entre l'espace social et l'espace physique.

A partir de la position qui est la mienne, je peux chercher modestement à apporter une réponse. Ma position est celle d'un urbaniste, formé d'abord comme géographe,

détaché par l'Institut Français d'urbanisme (IFU) à l'Institut d'Urbanisme de l'ALBA. Modestie bien sûr, en tant que français qui n'a pas de leçons à donner, en raison aussi de mon expérience limitée.

L'idée que je voudrais développer est la suivante: il me semble que la formation en aménagement et urbanisme au sein de l'université est un des cas où l'université rend service à la cité.

Je voudrais d'abord partir d'une expérience ayant eu lieu en France pour comprendre comment l'université peut rendre ce service à la Cité. J'en tirerai quelques idées pour réaliser une meilleure coordination entre Université et Cité au Liban.

En France, l'émergence d'une préoccupation pour les problèmes de la ville date du XIXe siècle, de la fin XIXe plus précisément. C'est l'époque de l'industrialisation, les ouvriers viennent grossir les villes, celles-ci se développent dans des banlieues anarchiques où les conditions de vie sont effroyables, notamment du point de vue des maladies.

Des médecins font de grandes enquêtes, qui sont en fait des enquêtes sociales: ces médecins deviennent en quelque sorte des sociologues. Ils informent l'opinion, c'est-à-dire la Cité, de ces problèmes et réclament notamment une amélioration des conditions de logement. C'est le mouvement qu'on a appelé "hygiéniste".

Deuxième moment important: la guerre de 1914-18. Elle provoque beaucoup de destruction, des villes sont rasées. En 1918, il faut reconstruire. C'est alors l'heure des architectes et des ingénieurs.

Le développement de l'urbanisme se situe dans cette double prise de conscience: l'émergence des questions touchant les conditions de vie, c'est à dire des questions sociales, et l'émergence des questions de construction et d'extension de la ville, c'est-à-dire concernant l'espace physique et la meilleure forme à lui donner.

Seulement, comment construire la ville, selon quelle règles et quels modèles?

Je passe sur les débats pour ne retenir qu'um moment important. C'est la création, au début des années 1920, d'une Ecole des Hautes Etudes Urbaines. Celle-ci va regrouper différents personnalités, de formation et de métiers divers: Marcel Poëte, un historien, en est le directeur. Elle comprend aussi des sociologues, des géographes, des médecins, des architectes, des ingénieurs, des préfets et des administrateurs. Ce qui la caractérise est donc la pluridisciplinarité d'une part et le fait d'être à la fois théorique et pratique d'autre part, d'associer donc universitaires et professionnels. De cette école naîtra plus tard l'Institut d'Urbanisme de Paris, qui sera rattaché à l'Université, et qui existe d'ailleurs toujours (à l'université Paris XII).

Les traits fondamentaux que j'ai dégagé caractérisent jusqu'à aujourd'hui les formations en aménagement et urbanisme en France. En particulier, il existe une association des instituts d'urbanisme (APERAU), à laquelle l'Institut d'urbanisme de l'ALBA vient d'ailleurs d'adhérer, et dont la charte préconise justement ces principes. Sa caractéristique consiste à défendre l'idée que l'urbaniste est un métier particulier, différents dans son esprit et ses savoir-faire des autres disciplines, des autres métiers pris isolément: ingénieurs des transports, des infrastructures, architectes, économiste, sociologue. L'urbaniste n'est pas un spécialiste mais un généraliste, dont la seule spécialité est la ville, la cité.

Qu'en est-il alors du Liban? La profession d'urbaniste, disons-le tout de suite, n'existe pas. La reconstruction est assurée par des ingénieurs, des architectes... La dimension sociale semble peu prise en compte. La coordination entre ces différentes actions se fait mal, quand elle se fait. Une des raisons de ces problèmes (une parmi d'autres, j'en suis bien conscient), c'est que dans l'Université, il n'y a pas de place faite à la ville au sens large.

Je connais mal le système universitaire libanais, aussi en resterais-je à quelques constats rapides. Premier constat, dans les différentes facultés qui auraient pu être concernées, il n'y avait pas de tradition d'études urbaines, ou celle-ci s'est interrompue. C'est le cas en sociologie, en économie, en géographie. Dans les domaines plus directement liés aux professionnels de la ville, ingénieurs et architectes notamment, la situation n'est pas fondamentalement différente. La ville est abordée d'une manière sectorielle chez les uns (par les transports et les réseaux en particulier) ou à des échelles infra-urbaines chez les autres (le droit de la construction n'est pas le droit de l'urbanisme, le projet n'est pas le quartier). Dans l'ensemble les volumes horaires consacrés à la ville sont faibles.

Il me semble qu'à l'heure actuelle il y a trois formations qui vont dans le sens que j'ai défini plus haut: à l'université libanaise se monte un troisième cycle en *urban design* ouvert aux architectes, à l'USJ, existe depuis cette année une formation en Aménagement-Environnement et enfin, à l'ALBA, l'Institut d'Urbanisme existe depuis déjà 3 ans. Je ne veux pas parler, faute de connaissances précises, des deux premières formations. Je parlerai seulement brièvement de l'IUA que je connais mieux, pour en faire le bilan et répondre à la question initiale: comment l'Université peut-elle aider la Cité?.

Depuis 1982 existait à L'ALBA, dans l'école d'architecture, un atelier d'urbanisme. Chaque étudiant suivait des cours d'aménagement et participait à un projet d'urbanisme. Dans le contexte de l'après-guerre et de la reconstruction, une partie des débats s'est focalisé sur l'urbanisme. La place mineure qu'occupait les urbanistes dans la reconstruction est alors apparu au grand jour. A cet égard, il est symptomatique de constater que beaucoup d'urbanistes opérant au Liban sont étrangers, et que les libanais urbanistes ont été formés à l'étranger.

Ce constat a conduit au projet de créer une formation libanaise en urbanisme. A cet effet, des contacts ont été pris par l'ALBA avec l'Institut Français d'urbanisme. De cette réflexion commune sont issues les principes suivants qui organisent la formation:

* *Une formation pluridisciplinaire:*

- Recrutement d'étudiants de différentes formations initiales (maîtrise en géo, éco, sc.soc., droit..., diplôme d'architecte ou d'ingénieurs). Cela a pour conséquence que notre diplôme, le DESS en urbanisme, est un diplôme post universitaire s'adressant essentiellement à de jeunes professionnels ou des étudiants en fin de formation.

- Recrutement d'un corps enseignant pluridisciplinaire, avec des sociologues, des économistes, des géographes, des historiens, des juristes, des ingénieurs, des urbanistes;

- Par voie de conséquence, le cursus est pluridisciplaire. Il vise à donner, ce qui est essentiel s'agissant d'étudiants dont l'horizon spatial a été très restreint par la guerre,

une culture générale urbaine par la comparaison de Beyrouth et d'autres villes libanaises avec des villes du Moyen-Orient, d'Europe ou des Etats-Unis; ainsi que des instruments et des outils pour l'action dans trois domaines: l'urbanisme, l'aménagement régional et l'environnement au Liban.

Une formation mêlant théorie et pratique. Cela est assuré par le fait que:

- le corps enseignant est composé d'universitaires et de praticiens, professionnels voire responsables de haut niveaux (responsables d'administration ou d'entreprises privées participant à la reconstruction);
  et par le fait que les travaux demandés aux étudiants se composent de:
- cours à caractère théorique;
- un travail collectif (appelé atelier) sur un projet professionnel;
- un travail individuel (mémoire) théorique et pratique;
- **Une formation sur quinze mois,** en cours du soir (15-19h) pour tenir compte des contraintes économiques du pays et de la situation des étudiants en fin d'étude et en train d'entrer sur le marché du travail.

Des collaborations internationales:

Des accords de coopération ont été signés avec l'IFU et URBAMA. Ces accords garantissent une coopération sur le plan de l'enseignement et de la recherche, la présence permanente d'un enseignant français sur place ainsi que des sessions d'enseignement régulièrement animés par des professeurs rançais. En outre, ces accords permettent une constante mise à jour sur le plan scientifique et une participation à des programmes de recherche internationaux

Sur un autre plan, l'IUA adhère à l'APERAU (Association pour la promotion de l'enseignement et de la recherche en aménagement et en urbanisme): grâce à cette association, des liens sont désormais possible avec le Québec ou les pays du Maghreb.

Enfin, l'IUA paticipe à des manifestations internationales comme les Ateliers d'Eté de la ville nouvelle de Cergy-Pontoise, sur la maîtrise d'œuvre urbaine, où deux de nos étudiants ont gagné l'an dernier le premier prix.

Si je veux maintenant faire le bilan et répondre à la question posée au départ en l'apliquant à ce type de formation en urbanisme, quelle réponse puis-je donner?

Les objectifs de fonctionnement sont atteints: la pluridisciplinarité des enseignants et des cursus est atteinte. Les étudiants sont majoritairement architectes, ce qui est normal, mais environ 1/4 des effectifs vient d'autres disciplines: économie, sciences politiques, ingénieurs.

Sur le plan des rapports avec la Cité, je crois qu'on peut dire qu'il y a désormais au Liban un potentiel d'urbanistes, formés par l'IUA ou à l'avenir dans les autres formations. La concurrence est probablement une bonne chose, même si le risque existe de saturer un marché trop étroit et de remettre en cause le fonctionnement de chacune des trois entités et de fragiliser une demande encore faible.

Surtout, la question qui se pose est celle des débouchés susceptibles d'avoir un impact sur la Cité. Quelles actions entreprendre de ce côté là?

Je verrai deux réponses:

1) D'abord l'université peut avoir une fonction d'interpellation de la cité (et notamment des pouvoirs politiques). Par exemple, nous organisons des journées d'études en collaboration avec le laboratoire du CNRS "URBAMA" de l'universitéde Tours. Cette année, il a porté sur la question du patrimoine architectural au Liban[1], avec une participation de chercheurs internationaux. Nous avons tenté de définir ce qu'on peut appeler un patrimoine libanais, d'évaluer les politiques actuellement suivies voire de proposer des contre-politiques.

2) Je dirai ensuite qu'il n'y a pas d'"Université pour la Cité" si la cité ignore l'université. Les organismes de la reconstruction doivent prendre conscience du potentiel nouveau qu'offre l'université, et nous nous efforçons de le faire savoir. Cela passe par deux choses:

- Au niveau de la formation, des liens sont nécessaires. Ils peuvent prendre la forme de stages ou sinon de commandes d'étude, dans le cadre des ateliers professionnels: cela se fait en France par exemple.

- Au niveau des débouchés ensuite, les institutions privées ou publiques peuvent se tourner vers ces nouveaux professionnels que nous avons formé. Cela peut concerner aussi bien les administrations centrales, que les municipalités et aussi les entreprises de BTP, de promotion immobilière etc.

-1- Journé d'études *Les patrimoine architectural et urbain au Liban: pour qui, pourquoi, comment faire?*, Institut d'urbanisme de l'ALBA en collaboration avec URBAMA, 12 avril 1997. Les actes de ce colloque feront prochainement l'objet d'une publication commune ALBA-URBAMA.

كلمة المهندس محمّد فوّاز

الجامعة وهندسة العمران
تطوير منهجيّات التنظيم المدنيّ وترتيب الأراضي

لقد تابعتُ دراستي في أكثرَ من جامعة، وكان عالمي ينحصرُ في تلك المرحلة بين جدرانِ قاعةِ الدرس، فإذا توسّع فإلى المختبرِ أو لزيارة ورشةٍ للاطّلاع على التطبيق الفعليّ على الأرض لما أدرسُ. أمّا الناسُ وحاجاتُهم، والمدينةُ ومشاكلُها، والوطنُ ومطالبُه فلا دخلَ لها في دراستي؛ وكلُّ ما أطلبُه من معلومات هندسيّة أجدُه في الكتاب الذي بين يدَي، والذي قد يكونُ مطبوعاً في باريس، وقد يكونُ مؤلّفُه لا يعرفُ أين يوجدُ لبنانُ على خريطةِ العالم.

ثمّ قمتُ خلال عملي بعدد كبير من الرحلات الدراسيّة إلى بلدانٍ مختلفة، ومنها زيارةٌ إلى كاليفورنيا في الولايات المتّحدة الأميركيّة، عندما كنتُ مديراً عامّاً للتجهيز المائيّ والكهربائيّ؛ وهناك فوجئتُ بالصلة العميقة بين الجامعة والسكّان، وتعمّقِ الجامعة في دراسة النواحي الحياتيّةِ المختلفة والعملِ على إيجاد الحلولِ لها، ثمّ نقلِ هذه الحلولِ إلى المواطن، وتقبّلِها بل اعتمادِها من قبل المواطن والعملِ بها. فكان المهندس، مرافقي في زيارة مشاريع الريّ، يتعمّدُ سؤالَ المزارعِ لماذا تستعملُ هذا النوعَ بالذات من البذور، فيجيبُه، ببساطةٍ متناهية: لأنّ جامعةَ كاليفورنيا قالت إنّها الأحسن؛ أو لماذا تستعملُ هذا النوعَ من السماد وبهذه النسبة ولهذا النوع من المزروعات، فيجيبُه المزارع: إنّ جامعة كاليفورنيا تنصحُ بها. ورافقني مرشدٌ زراعيّ إلى زيارة أحدِ المزارعين في بيته، والمرشدُ يعرفُ جميعَ أفرادِ العائلة معرفةَ صداقةٍ ويعرفُ الأراضي وحتّى الحيوانات التي يملكُها المزارع، ثمّ اكتشفتُ أنّ هذا المرشدَ الزراعيّ يتبعُ جامعةَ كاليفورنيا. كما أطلعني أخيراً على قاعة اجتماعات، في صدرها تجهيزاتُ مطبخٍ كامل، وشرح لي أنّه يمكنُ لأيّة سيّدةٍ الحضورُ إلى هذه القاعة بعد ظهر السبت من كلّ

أسبوع، ومشاهدةُ وسائلَ وطرقٍ مختلفةٍ لاستعمال المنتوجات الزراعية، تقدّمُها جامعةُ كاليفورنيا.

أرجو أن لا يُفهمَ من كلامي أنّني أطلبُ من الجامعة في لبنان أن تعلّمَ السيّداتِ فنَّ الطبخِ، ولكنّني أطلبُ من الجامعة أن تنزلَ من برجها العاجيّ للمساهمة في حلّ مشاكلِ المواطنِ والمدينةِ والوطن. ولقد حاولتُ، عندما كنتُ مديراً عامّاً للتنظيم المدنيّ، أن أتعاونَ مع الجامعة في بعض النواحي ولو الصغيرة من مشاكلِ المدينة، وفي أبسط أوجه هذا التعاون. فبدلاً من قيام الطلاّب بدراسةِ مشاريعَ وهميّة لتقديمها إلى الجامعة، حاولتُ تكليفَ الطلاّبِ بدراساتٍ محدّدة لتنظيمِ أحياءٍ قديمة أو ترتيبِ أحياءٍ جديدة يستطيعون تقديمَها كمشاريعَ للجامعة، ويمكنُني الاستفادةُ منها في الإدارة لترتيب هذه المواقع، وعلى أن تدفعَ الإدارةُ إلى فريق الطلاّب الذي يقومُ بالدراسة بعضَ التعويضات لقاءَ عملهم. ولكنّني لم أحصلْ على أيِّ نتيجةٍ ملموسة مع الأسف.

أمّا في حقل التنظيم المدنيّ بالذات، والذي طُلب منّي أن أتحدّثَ عنه في هذه المداخلة فعلى الرّغم من صغر مساحة لبنان (التي تشكّل حوالى ١/٣٠٠ من مساحة السودان مثلاً)، وعلى الرّغم من قلّةِ عددِ سكّانه (فلا يشكّلُ مجموعُ عددِ سكّانِ لبنانَ ربعَ سكّانِ مدينةِ القاهرة مثلاً)، فإنّه يعاني من المشاكلِ التنظيميّة التي واجهتها البلدانُ الأخرى، مع الفارقِ الكبيرِ بأنَّ بعضَ هذه البلدانِ وَضَعَ موضعَ التنفيذِ بعضَ الحلولِ الأساسيّة لمشاكلِه كالسياساتِ العقاريّة مثلاً، بينما لم يضعْ لبنانُ حتّى الآن أيَّ حلٍّ جذريّ لمشاكله الناتجة عن استعمال الأراضي. أمّا مدنُ لبنانَ، حتّى الصغيرةُ منها، فإنّها تعاني المشاكلَ التي تواجهُها المدنُ الكبرى في العالم، بالإضافة إلى مشاكلَ خاصّةٍ بنا، وسأذكرُ بعضَها على سبيل المثالِ لا الحصر:

١- تعاني جميعُ المدنِ اللبنانيّة أزمةَ سير، تصلُ إلى درجة الاختناق في العاصمة وضواحيها، تكبّدُ المواطنين والوطنَ خسائرَ فادحةً، من استهلاكٍ كبير للمحروقات في السيّارات لاجتياز مسافةٍ قصيرة، وضياعِ وقتٍ للمواطنين كان باستطاعتهم الاستفادةُ منه للعمل، وتوتّرٍ نفسيّ ينعكسُ سلباً على صحتّهم وعلى طاقتهم وعلى الإنتاج. وإنّني أجدُ صعوبةً في العثور على مكانٍ آخرَ تصلُ فيه نسبةُ هدرِ الوقت على الطرق، بالمقارنةِ

مع مساحةِ المنطقة والمسافات التي يجتازُها المواطنُ، إزاءَ ما نصادفُه في مدينة بيروت وضواحيها القريبة. وكم أتمنّى شخصيّاً لو كان هناك رصيفٌ في بيروت يمكـنُ السيـرُ عليه لاخترتُه طائعاً للتنقّل في العاصمة مشياً على الأقدام بسرعةٍ أكبرَ من سرعة السّيارة في كثيرٍ من الأحيان. وقد تكونُ المسافةُ التي نجتازُها في السّيارة، في العاصمة، أقصرَ من المسافة التي تفصلُ بين مدخلين متتالين في مترو باريس مثلاً.

٢- إنّ جميعَ المدنِ اللبنانيّة، بالإضافة إلى عدد كبير من القرى، تعاني مشكلةً لوقوف السيارات. وتحوّلت شوارعُ العاصمة، على الأخصّ، إلى مرائبَ جماعيّـةٍ مجّانيّـة. وقد نشاهدُ في بعض الشوارع ثلاثةَ صفوفٍ من السّيارات المتوقّفة، ولم يبـقَ مـن الشارع سوى مسربٍ واحدٍ للسير. وقد تقفلُ الشوارعُ تماماً في بعض الأحياء أثناء الليل. وهو وضعٌ غيرُ طبيعيّ وغيرُ مقبول. فالطريقُ ملكٌ عامٌّ لسير السّيـارات ولاستعمـال الجميع دون تمييز، ولا يجوزُ لأحدٍ حجزُها دون مقابلٍ لـوقـوف سيّارتـه الخـاصّـة، وحـرمـانُ الآخرين من استعمالها. وأعتقدُ شخصيّاً أنّ وقـوفَ السّيـارات في الشارع يشكّـلُ أحـدَ أهمّ عناصرِ أزمةِ السير في المدن اللبنانيّة، كما أنّ وقوفَها على الأرصفة بهـذا الشكـل العشوائيّ يحرم المشاةَ من هذا الحدّ الأدنى المتوفّر، والذي يقلُّ كثيـراً عـن الحـاجـة الحقيقيّة.

٣- ليس لدينا معلوماتٌ واضحة عن درجة تلوّث الهـواء في المـدن اللبنـانيّـة. ولكـنّ المعطياتِ الموجودةَ من العدد الكبير للسيّارات، إلى سيرها البطيء أثناء ساعاتِ الازدحام، وأنواعِ المحروقات المستعملةَ، وضعفِ الرقابةِ على المحـرّكـات سواءٌ كانت محرّكاتِ السيّاراتِ أو المصانعِ أو غيرِها.... كلُّ ذلك يدعونا إلى الاعتقاد بأنّ نسبةَ تلوّثِ الهواء مرتفعةٌ في منطقة بيروت، وتستدعي الاهتمـامَ السريع.

٤- إنّ كثافاتِ البناء المرتفعةَ المسموحةَ في المدن بصورة عامّة، وأنظمةَ البناء المعمولَ بها، وحصولَ مخالفاتِ البناء، أدّت ولا تزالُ تـؤدّي إلى نتـائجَ سيّئةٍ مـن وجهـة نظـرِ التنظيم المدنيّ، نذكرُ منهـا:

أ- زيادة كثافة السكّان بشكلٍ غيرِ مقبـول اجتمـاعيّاً حيث تجـاوزتُ الكثـافـةُ ١٦٠٠ شخص في الهكتار الواحد في بعض أحياء ضاحية بيروت الجنوبيّة، كما أدّت إلى

اختناق شبكات الخدمات: فالشوارعُ تختنق، وشبكاتُ توزيعِ مياه الشرب، وشبكاتُ تصريفِ المياه المستعملة أصبحت غيرَ كافيةٍ لأنّها غيرُ مصمّمةٍ لهذه الكثافة من السكّان.

ب- الناحية الجماليّة المنخفضة بصورةٍ عامّة في الشارع والحيّ والمدينة؛ وقد يكونُ بعضُ هذه الأبنيةِ جميلاً بحدّ ذاته وبصورة إفراديّة، ولكنّ عدمَ انسجامِه مع بقيّة الأبنية في الشارعِ من حيث الابتعادُ عن حدودِ الطريقِ والارتفاعُ وشكلُ الواجهات.... يخلقُ منه جسماً غريباً ونافراً يوحي بالبشاعة بدلاً من الجمال. إنّ إلقاءَ نظرةٍ سريعة على الشوارع التي شُيّدت أبنيتُها قبل سنة ١٩٧١، أي قبل صدورِ قانونِ البناء الذي أعطى حريّةً كبيرة للمهندس المعمار في تصميم الأبنية، وخاصّةً إضافة التراجع الاختياريّ عن حدود التخطيط إلى عرض الشارع لاحتساب ارتفاع البناء، أو الاستفادة من شروط إنشاءِ المجموعات الكبرى، تُظهرُ أنّ الشوارعَ القديمة هي أكثرُ جمالاً وانسجاماً، حتّى وإن كانت أقلَّ غنى، إذ ركّز المهندس المعمار جهودَه بصورة عامّة بعد سنة ١٩٧١ على الاستفادة من هذه الحريّة للحصول على أكبرِ مساحةِ بناءٍ ممكنة، وتصرّف وكأنّ مشروعَه منعزلٌ في الصحراء، وليس جزءاً من شارع وحيّ ومدينة.

كما اختُصر دورُ الإدارة، أغلبَ الأحيان، عند دراسة الترخيص بالبناء، على التأكّد من حصر هيكله العام ضمن الخطوط الغلافيّة المحدّدة في القوانين والأنظمة وحساب المساحات، وكأنّ الغايةَ من قانون البناء هي جبايةُ الرسوم أو التأكّد من الابتعاد عن حدود العقار فقط. وإنّي أتساءل أحياناً هل يمكنُ أن تكونَ المدنُ والقرى اللبنانيّة أكثرَ بشاعةً في حال إلغاءِ قانونِ البناءِ واختصارِ الترخيصِ على جباية الرسوم.

٥- تبذلُ المجموعاتُ البشريّة الواقعة في الصحراء جهوداً جبّارة لغرس الأشجار وإنشاء الحدائقِ العامّة، كما هي الحالُ في بلدان الخليج العربيّ، ونحن نحوّلُ غاباتِ لبنانَ الخضراء إلى غابات من الباطون المسلّح، وننشيء المدنَ الجديدة دون حدائقَ كالضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت. فعندما حاولتُ شخصياً لحظَ حدائقَ عامّةٍ عند وضع التصميم التوجيهيّ لضواحي العاصمة في بداية الستّينات، جوبهتُ برفضٍ مبطّنٍ بالاستهجان،

لأنّي لا أرى بأنّ الضواحيَ بكاملها تشكّلُ حديقةً كبيرة من بساتين الحمضيّات والزيتون، وهو ما كان ينطبقُ على الواقع في حينه، ثمّ تحوّلت تدريجيّاً مع الوقت إلى رجمٍ من الباطون والحجارة. أمّا في العاصمة نفسِها فإنّ مساحاتِ الحدائقِ فيها لا تَزيدُ عن نسبةِ مترٍ مربّعٍ واحد لكلِّ ثلاثةِ أشخاصٍ بما فيه حرجُ بيروت. ولولا وجودُ حرجِ الصنوبر وحديقةِ الصنائع (واللذين لا دور لنا فيهما إذ ورثناهما من العثمانيين) لَكانت هذه النسبةُ قريبةً من الصفر، في الوقت الذي تضعُ المدنُ الكبرى في العالم من أهدافها الوصولَ إلى نسبةٍ لا تقلُّ عن عشرة أمتارٍ مربّعة من الحدائقِ للشخص الواحد.

٦- كلّنا يتكلّمُ عن البيئة، هذا الموضوعِ الذي كان غائباً تماماً عن تفكيرنا ومفاهيمنا منذ ربع قرن فقط، ولكنّ الأكثريّةَ الساحقة من اللبنانيين، ربّما لحسن حظّهم، لا يعرفون كثيراً عن المشاكل البيئيّة التي يعاني منها لبنان ويختصرونها أحياناً كثيرة بالنفايات الملقاة على جانب الطريق، أو محارم الورق والزجاجات الفارغة التي تلقى من شبابيك السّيارة، بينما هي في الواقع أخطرُ بكثيرٍ من ذلك؛ فبعضُها يشكّلُ خطراً فوريّاً على صحّة المواطنين في الوقت الحاضر كتلوّث مياه الشرب وتلوّث الخضار، وبعضُها الآخر أعتبرُه أشدَّ خطراً على المستقبل إذ لا مجالَ للرجوع عنه أغلب الأحيان كفقدان الشوطىء البحريّة، أو تشويهِ المدن والقرى بالبناء البشعِ وغيرِ المتجانس، أو فقدانِ الأراضي الزراعيّة، أو تشويهِ الجبال بالمقالعِ. وليس المطلوبُ منعَ المشاريعِ السياحيّة بالقرب من الشواطىء البحريّة، ولا إقفالَ المقالعِ وتوقيف البناء والعمران، بل هناك حتماً مجالٌ لإنشاء المشاريعِ السياحيّة قريبةً من الشاطىء دون «تهديم» هذا الشاطىء، ومجالٌ لتأمين الموادّ اللازمة للبناء دون تشويهِ المواقعِ الطبيعيّةِ الجميلة.

٧- نتحدّث كثيراً، خاصّةً في هذه الأيّام، عن اللامركزيّة الإداريّة أو اللاحصريّة، ونبشّرُ بها في أحاديثنا وندواتنا واعتبارِها الحلَّ المستقبليَّ لتلبية حاجاتِ المواطنين.

إنّ العملَ البلديّ هو الركيزةُ الأساسيّة للاّمركزيّة الإداريّة، لأنّه يحمّلُ مواطني المدينةِ أو القريةِ إدارةَ شؤونهم مباشرة، ويلقي على عاتقهم مسؤوليّةَ النجاحِ أو الفشلِ في تلبية حاجاتِ المواطنين، ويحمّلُهم مسؤوليّةَ تمويلِ المشاريعِ البلديّة. إلاّ أنّ التطبيقَ الفعليّ يختلفُ عن هذا التوجّه. فالمعالجةُ تتأثّرُ أحياناً كثيرةً بالعامل الشخصيّ، وقد

يتمّ اتّخاذُ قراراتٍ تنظيميّة لإرضاء أشخاصٍ أو جماعاتٍ معيّنة، وليس انطلاقاً من مبادىءَ عامّةٍ مستفيدةٍ من تجاربِ البلدان المتقدّمة، ومخفّفةٍ من إخضاع البلديّاتِ لسلطة الإدارة العامّة، بل ربّما كان هناك توجّهٌ لإلغاء الاتّحادات البلديّة أو نزعِ صلاحيّاتها بحجّة إساءةِ استعمالِ هذه الصلاحيّات، وذلك بدلاً من محاسبتها على هذه الإساءة، إذا كانت حصلت عن سوءِ نيّةٍ، أو أرشادِها إذا كانت حصلت عن عدم معرفة.

٨- إنّ عدمَ وجودِ سياسةٍ عقاريّة في لبنان، وإدخالَ العقارِ في سوق المضاربات بالمفهوم التجاريّ المبسّط، ونظرةَ المواطنِ اللبنانيّ للملكيّة العقاريّة وحريّةِ التصرّف بها، أدّى ويؤدّي إلى الامتداد العشوائيّ للمستوطنات البشريّة، وزاد في الأزمة الاسكانيّة بسبب ارتفاعِ ثمنِ الأرض، وزاد عمليّةَ تنفيذِ المشاريعِ العامّة تعقيداً بسبب ارتفاعِ تكاليفِ الاستملاك، وحال حتّى الآن دون حمايةِ المواقعِ الطبيعيّة، وحوّل مناطقَ زراعيّةً خصبةً كثيرةً إلى غابات من الباطون، ممّا يهدّدُ قطاعَ الزراعة فعليّاً بالاضمحلال، إذ لا يمكنُ الإبقاءُ على القطاع الزراعيّ وتطويرُه، مهما كانتِ الجهودُ كبيرةً والنوايا حسنةً، إذا لم يكن هناك أرضٌ لزراعتها.

وسأتوقّفُ هنا، ولن استمرَّ في تعداد هذه المشاكلِ، لأنّ الغايةَ منها هي إعطاءُ أمثلةٍ، وليس الحصر.

أمام هذا الواقع، أتمنّى على الجامعة:

أوّلاً: تطوير البرامج وفقاً للحاجات الحقيقيّة وللتطوّر التقنيّ

فالجامعةُ لا تعتمدُ برامجَ ثابتةً، بل تماشي التطّورَ العلميّ والتقنيّ والحاجاتِ الحقيقيّة.

فعندما كانت الجسورُ تُبنى بالحجر الصخريّ مثلاً، كانت مادّةُ بناءِ الجسور من الحجر تشكّلُ حجرَ زاويةٍ في برامج الدراسة في المعهد الوطنيّ للجسور والطرق في باريس:
Ecole Nationale des Ponts et Chaussées

وعندما حلّ المعدنُ والباطونُ المسلّح مكانَ الحجرِ الطبيعيّ في إنشاء الجسور، اختفت هذه المادّةُ تماماً من البرامج. وعندما أنشىء أوّلُ معهدٍ للهندسة في لبنان، كانت

العاصمةُ مدينةً صغيرة، وكانت المدنُ اللبنانيّة الأخرى كناية عن قرىً كبيرة، ولم يكنْ هناك مشكلةُ سيرِ السيّارات أو وقوفِها؛ كما لم يكنْ هناك مشكلةٌ بيئيّة أو مشكلةُ توسّعٍ عمرانيّ.

أمّا الآن، وقد أصبحتِ المدينةُ اللبنانيّة تعاني المشاكلَ التي ذكرتُ، فأرى أنّ تساعدَ الجامعةُ على تحضير الاختصاصيين لحلّ هذه المشاكل.

ثانياً: النزول إلى أرض الواقع

فلا تكتفي بالدراسات النظريّة بين جدران الجامعة، بل تقومُ بالدراسات الميدانيّة لتحلّلَ الأسبابَ، وتراقبَ التطوّر، وتستنتجَ التوصياتِ والحلول.

ويمكن أن تكونَ الدراسةُ صغيرةً ومحدودةً، تنحصرُ في حلّ مشكلةِ المرور على تقاطع طرق هامّة، وصولاً إلى دراسات كبيرة كحلّ مشكلةِ وقوفِ السيّارات في المدن، أو تقديمِ الحلولِ العمليّة لمشكلة الإسكانِ المستعصيةِ في لبنان، أو لإيجادِ وسائلَ لصرفِ المياه المستعملة أو إعادةِ استعمالها، أو إيجاد حلولٍ للتخلّص من النفايات الصلبة: هذه المشكلةِ التي تعاني منها جميعُ التجمّعاتِ السكّانيّة دون استثناءٍ في لبنان، مدناً كبيرةً كانت أم قرىً أو دساكرَ صغيرة.

فكلُّ واحد منّا يريدُ التخلّصَ من نفاياته المنزليّة، ولكنْ كلُّ واحدٍ منّا يريدُ أن يكونَ الحلُّ بعيداً عنه. قد يكونُ الحلُّ بفرز النفايات في المصدر، وإعادةِ استعمال ما هو قابلٌ للتدوير كالزجاج والمعادن والورق والقماش والبلاستيك، وإيجادِ الحلولِ المناسبة لمعالجة الباقي. فالحلُّ، بنظري، هو حلٌّ هندسيّ أوّلاً. تساعدُ السياسةُ، بعد ذلك، على وضعه موضعَ التطبيق. ولا أرى جهازاً أكثرَ كفاءةً من الجامعة على إيجاد هذه الحلول.

ثالثاً: العمل على إدخال العقليّة العلميّة في معالجة المشاكل المدينيّة

إذ إنّ كثيراً من معالجة المشاكلِ المدينيّة تتمُّ بانفعال، وتحت ضغطٍ ملحّ، يشاركُ «الشارع» أحياناً كثيرة في تهيّجها، في الوقت الذي تحتاجُ فيه هذه المعالجاتُ إلى دراسات معمّقة، وإلى تخطيطٍ طويلِ المدى، وإلى حملة توعيةٍ للرأي العام، وإلى اتّخاذ

قرارات قد تكونُ صعبةً عندما تتعارض مصلحةُ «الناخب» الآنيّة مع المصلحة العامّة المستقبليّة. فحلُّ مشكلةِ الإسكان مثلاً لا يتمُّ بالترخيص بإضافة طابقٍ على الأبنية، ولا بإنشاء مصرفٍ للإسكان لا يستطيعُ أن يعطيَ أكثرَ من إمكاناته، بل بوضع سياسةٍ إسكانيّة متكاملة تشكّلُ السياسةُ العقاريّة إحدى دعائمها الأساسيّة، يرافقُها نقلٌ عامّ كافٍ ومنظّمٌ، وخطّةٌ إنمائيّة تحدُّ من الهجرة إلى المدينة. وحلُّ مشكلةِ السير لن يتمَّ بإنشاء وصلةٍ جديدة واسعة، أو بإنشاء جسرٍ على تقاطع، لأنّ حلولاً من هذا النوع قد تنقلُ المشكلةَ إلى مكان قريب آخر، بل يكونُ الحلُّ بوضع سياسةِ نقلٍ طويلةِ المدى ترتكزُ إلى أنظمة استعمالِ الأراضي، وكثافةِ البناء وتوزيعِ أماكنِ السكنِ والعملِ، والصلةِ بينها، وحلٌّ مشكلةِ وقوفِ السيّاراتِ في الأماكنِ الآهلة، ثمّ التنسيقِ بين النقل المشترك والسيّارة الخاصّة.

وإنّي أعتقدُ بأنّ البيئةَ الجامعيّة تؤمّنُ المناخَ العلميّ والهادئَ للمساعدة على وضع مشاريعِ الحلول لهذه المعضلاتِ المدينيّة المعقّدة.

القسم الثـاني

الجلسة الثانيـة

الموضوع: **الجامعة ومساحات المدينة**

الرئيس: **المهندس رهيف فيّاض**

المحاضرون:

المهندس سامي فـرح دور الجامعة في صنع أمكنة المدينة (العامّة والخاصّة)

د. وفـاء شرف الديـن

دور الجامعة في تطوير شبكات التـواصل:

د. يـوسف سلام شبكات نقل الناس والبضائـع

الأستـاذ سام منسّى شبكات نقل الأخبار والمعـارف

الآنسة مـاريّا شختـوره

د. مـايكـل دافي دور الجامعة في خلق مناظر المدينة

المهندس مصباح رجب وبيئتها الطبيعيّة وشاعريّتهـا

كلمة رهيف فيّاض

الجامعة ومساحات المدينة

أيّها السيّدات والسّادة، أيّها الزملاء

-١-

عنوانُ موضوعِنا الجامعة ومساحات المدينة.

لم أستسْغ فيه كلمةَ مساحات.

فكلٌّ دلالاتِها مسطّحةٌ، حسابيّة.

فالمساحاتُ تنتظمُ داخل أضلعٍ وخطوط، يُعبّرُ عنها دائماً بالأرقام.

وأودُّ لو أستبدلُها بكلمة مجال، أو بأفضلَ منها: كلمة مدى.

وربّما حملتِ النبرةُ الصوتيّة في كلمة مدى بعضَ الإيحاء إلى التكوين المعقّد للمدينة.

-٢-

فالمدينةُ، في مقاربةٍ شموليّة، كما يقول «الدوروسي»، هي، بالدرجة الأولى، عمارتُها، المتواصلةُ في الزمن، الإطارُ الثابت للحياة فيها،

بقواعدِ المنظورِ تنظّمُ الرؤية،

بالغلافات العمرانيّة تحتضنُ الساحاتِ والحدائق،

بواجهاتِ الشوارع الطويلة ترسمُها الأحجامُ والكتل،

فتغسلُها أشعّةُ الشمس، وترقصُ عليها الظلال،

بالأشجار تُنثرُ على الأرصفة وأمام المنازل، تضيف رائحةً ولوناً.

-٣-

والمدينةُ في مقاربةٍ تفصيليّة تراتبيّـة،

هي المعالمُ البارزة على اختلافها، والمباني العامّةُ، رمزُ الإرادةِ الجماعيّـة أحيـانـاً، ورمـزُ إرادةِ السلطةِ غالبـاً،

وهي الجادّاتُ العريضة، بمتاجرها الأنيقة، وواجباتهـا المضاءة ليـلاً ونهـاراً،

وهي الزواريبُ، الملتويةُ في الأسواق العتيقة حيث دفءُ الألوانِ، وصراخُ الباعةِ، وعجقةُ الناس.

وهي الأحياءُ خاصّةً، رمزُ الحياةِ اليوميّة ووعـاءُ تفاصيلِها،

بطرقاتها الضيّقـة،

وبالنتوءات فوق هذه الطرقـات في بعض مـدن المشرق،

فتبدو لك المدينةُ منشورةً،

أمامك،

وعلى جـانبيك،

وفوقك أيضاً، حيث تصلُ إليك زرقةُ السماء تسلّـلاً.

-٤-

والمدينةُ هي الاتّصالُ، والمواصلاتُ، والتـواصلُ وفـق مفـردات العصر،

فمن الهاتف إلى التلكس والفاكس يتبعُه،

إلى أيّامنا حيث «الوب» أو «الأنترنت» إذا شئتـم،

أوتوسترادات المعلـومـات،

تزنّرُ مدنَ العالم، وتشدُّها حزمةً واحدة، كما حزمةُ الحطّاب.

-٥-

المدينةُ هي هذا النسيجُ الساحر الذي يختزن كلَّ هذه الأمكنة.

وهي قبلَ كلِّ شيء،

ناسُ الأمكنة، يصنعون فيها الحياةَ،

يحيكونها قماشاً حلواً، إنسانيَّ اللحمةِ والسّدى:

التخاطبُ عبر الشرفات،

والثرثرةُ على مداخلِ العمارات،

واللقاءُ الصّدفةُ على الأرصفة،

والتسامرُ في المقاهي.

مشاعرُ الحبّ والكراهية،

والصداقةُ والجفاء،

الحياةُ الخصبة، وانتظارُ الموت.

والناسُ بتواصلِ وجودِهم في المكان، عبر ديمومةِ المعالم فيه،

يعطون المكانَ ذاكرتَه، ويزرعون الزمنَ في وجدانهم وذاكرتهم.

-٦-

المدينة إذاً، كما «يقول ممفورد»، هي تحفةُ نتاجِ الإنسان على مرِّ العصور،

المدينة قصيدةٌ،

المدينة شعرٌ.

وبُليت مدنُنا المشرقيّة بالمخطّطين،

وفدوا إليها مع السلع من وراء البحار،

بوصفاتهم الجاهزة تُعمّمُ تحت كلّ سماء،

فخطّطوا،

ودمّروا،

وجرّدوا مدنَنا من سحرها،

جرّدوها من معالمها، حاملةِ دلالاتها،

من رموزها، ومن مخزون ذاكرتها.

وتابع، من بعدهم، تلاميذُهم زملاؤنا، أعمالَ التدميرِ ونزعِ الهويّة،

باسم الحداثة تارةً،

وبفعل المضاربةِ العقاريّة غالباً.

ونادراً ما رأينا قراءةً شعريّة للمدينة، عند معماريٍّ أو مخطّط.

وقراءةٌ كهذه، غالباً ما أتت من خارج دائرة المختصّين،

من الصحافيين، والفلاسفة، والكتّاب:

«عبثاً، أيّها الشهم كوبلاي، قال ماركوبولو، أُجْهدُ نفسي لأصفَ لك مدينةَ «زائير» بحصونها العالية،

إنّني أستطيعُ أن أحكيَ لك عن عدد الدرجات في شوارعها – الأدراج، وعن شكلِ الأقواسِ في أروقتها....

إلاّ أنّني سأكونُ في هذا، كمن لم يقلْ شيئاً.

فالمدينةُ ليست مكوّنةً من هذه الأشياء،

بـل مـن العـلاقـات بيـن قيـاسات مـداها وأحـداثِ مـاضيهـا....

وهذه الموجة العـائـدة مـع الـذكـريـات، تمتصُّهـا المـدينـةُ،

كمـا الإسفـنـج، فتكبـرُ معهـا....

وكـلُّ وصفٍ لمـدينـة «زائـر» اليـوم، عليـه أن يحكيَ كـلَّ مـاضيهـا،...

إلاّ أنَّ المـدينـةَ لا تقـولُ مـاضيهـا، بـل تَملُكـه، كمـا خطـوط اليـد،

محفـوراً على زوايـا الشوارع، في حـديـد الشبـابيك، وعلى انحـدارات الأدراج....»

(ايتالوكـالفيتـو - المـدن غيـر المـرئيّـة)

-٨-

المدينةُ في الحاضر، مدينتُنـا، تحتضنُ أمكنتَهـا،

تخزنُ ماضيها سرّاً لا تُفصحُ عنـه،

وتتركُ الشعراءَ والباحثين،

يأسرُهم سحرُ تواصلِ الزمنِ في ثنايـاهـا.

فَلنتبعْ باحثينا اليوم، ينقّبون في مدى المدينـة،

وسيكتملُ معهم بنيـانُ القصيـدةِ.

Prof. Sami FARAH

Directeur des Etudes
Faculté des Beaux Arts et des Arts Appliqués
Université Saint-Esprit de Kaslik

L'Espace Public et L'Université

Les espaces publics deviennent rares dans nos villes et la limite qui les sépare des espaces privés est si fragile qu'elle a tendance à disparaître

Les plages censées être publiques sont privatisées

Nos constructions empièttent sur le domaine public

Nos trottoirs disparaissent ou deviennent des parkings

Nos forêts sont déboisées pour nous chauffer ou assurer à nos enfants un bel arbre de Noël, le plus grand.

Quel est le rôle de l'Université devant ce chaos:

Il est multiple mais le plus important est peut être d'aider à "Restituer les Espaces Publics au Public", de lui rendre ce qui lui appartient d'office.

Voyons d'abord avec plus de discernement:

1- Qu'est ce que les espaces publics dans les villes?

L'espace public dans les villes et par opposition à l'espace privé est un lieu libre ouvert au grand public.

Il s'y produit un regroupement autour d'une **fonction** et il s'établit une **communication** entre les gens.

Je m'arrête à ce point qui est à mon avis essentiel.

L'erreur à éviter est de réflechir sur les espaces publics uniquement en terme de "communication".

Voyons où cela nous a mené dans le passé et quels sont les risques de dérapage à l'avenir?

Aux Etats Unis les planificateurs ont pris vers la fin de la Deuxième Guerre Mondiale sur ce point une position extrême:

- Nous ne pouvons forcer les gens disaient-ils à se réunir uniquement parce qu'ils habitent à proximité. Ils peuvent circuler dans leur voiture privée et surmonter la "tyrannie" du voisinage immédiat.

Et selon ces planificateurs les espaces de communication devont être plus spécialisés et réunir les gens en fonction d'intérêts et de goûts communs.

Et chez les planificateurs les mots "interaction, échange, transaction" se substituaient aux mots "places, rues et bâtiments".

Cette communication, ces échanges d'information pouvaient être fournis par des conférences, des spectacles, des films, des expositions, des livres des cassettes, des disques ou encore par le téléphone et l'Ordinateur.

Et que dire de nos jours qu'avec "Internet" le monde est devenu un petit village.

Nous n'avons plus besoin de circuler.

Chez nous devant notre ordinateur nous pouvons:

- faire des échanges
- Consulter un médecin
- Visiter un musée
- Avoir des discussions
- Vivre des Aventures...
- Et la ville dans tout cela?

Allons nous et pouvons nous rester figés devant notre ordinateur.

N'allons nous pas sortir, nous déplacer, nous promener dans nos villes?

Quels seront nos relations, les liens que nous aurons avec les bâtiments, les rues, les quartiers, les places?

Les espaces publics étant donc des lieux de regroupement autour d'une fonction et de communication voyons quels sont pour une ville ces espaces publics.

Pour la ville font partie de cet espace:

- les parcs
- les routes
- les trottoirs
- les jardins publics
- les voies piétonnes
- les plages
- les places
- les centres commerciaux
- les marchés du Dimanche
- les lieux de culte (église, mosquée)
- les cafés trottoirs
- l'espace Internet
- les sous sols pendant la guerre (espace public forcé)
- les monuments et places historiques avec leur escaliers
- les campus universitaires

• les bibliothèques publiques

etc....

Nous pouvons les classer selon leurs fonctions qui sont d'ordre

- culturelle
- commerciale
- religieux
- utilitaire
- de détente et de loisir
- électroniques
- de communication.

2- *Histoire des Espaces Publics:*

Ces espaces publics ont toujours existé dans le passé. Il suffit de se rappeler l'agora chez les Grecs qui abritait les bureaux et était un espace de prédilection pour les représentations théâtrales et les discussions philosophiques et politiques.

- le *Forum chez les romains* qu'on retrouvait dans les grandes villes. Il s'y tenait des spectacles publics: combats de gladiateurs, jeux religieux etc...

- la "Place du Marché" au Moyen Age qui constituait un lieu d'échanges de marchandises mais aussi d'informations et de stimulants culturels.

- La "Place Publique" à l'Epoque Baroque où se déployaient la puissance et l'autorité souveraine du Pouvoir Absolu.

- La mosquée en Orient qui représente le véritable espace de l'Islam qui va s'affirmer comme:

• lieu de prières

• lieu des proclamations officielles

• lieu d'enseignement religieux et moral et enfin lieu à fonction politique et sociale

- et le souk qui commence généralement aux portes de la mosquée.

Ces espaces publics ont tendance à disparaître dans nos villes et à l'allure où vont les choses, nous sommes sûrs qu'il ne restera plus dans nos villes que deux genres d'espaces publics ceux exigés par:

• la circulation automobile

• le parking de nos voitures

L'égoisme individuel, l'avidité des promoteurs immobiliers ont tendance à occuper tout ce qui est public et à l'exploiter.

Pourquoi pas dira-t-on?

Le problème est que nos villes vont mal, que nous attendons les week-end pour les fuir, que les taux de délinquance et de criminalité augmentent dans les villes où l'on n'a pas la possibilité de se détendre de se promener, de respirer, de communiquer.

La ville est après tout un ensemble, un corps. Les espaces publics en sont les organes et les routes en sont les vaisseaux.

Les gens sont le sang qui coule dans ces artères et ces veines.

Un corps privé de ses espaces publics donc de ses organes meurt ou végète.

Quel est le rôle de l'Université dans le fonctionnement de la ville.

Son rôle est de découvrir la fonction, la dimension, et l'emplacement des espaces publics dans une cité pour en assurer le parfait fonctionnement.

Pourquoi l'Université?

Parce que l'Université avec ses différentes disciplines (Architecture, Sociologie, Urbanisme, Droit....)

Avec les différentes tranches d'âge qui en constituent les éléments (Enseignants, Etudiants) avec sa présence sur l'Ensemble du territoire libanais, avec l'Esprit Académique, désinterressé qui anime ses recherches est à même d'assumer ce rôle et de le mener à bonne fin.

Quels sont les sujets de recherche qui devraient être menés par l'Université pour redonner leur sens aux espaces publics et aboutir au bonheur et à la réalisation des habitants de la Cité?

Les sujets sont multiples et à titre d'exemple nous en citerons quelques uns.

Pour la Faculté des Sciences Humaines:

- Influence de l'existence des espaces publics dans une ville sur le comportement et le développement des gens

- Définition des tranches d'âge attirés par certaines catégories d'espaces publics.

- Les spécifités propres de l'espace public libanais:

Pour la Faculté des Beaux-Arts:

- Aménagement des espaces publics pour qu'ils soient attrayants, conviviaux.

- Aménagement des trottoirs. Création de Cafés trottoirs.

- Création de Centres Culturels, Bibliothèques, Terrains de Jeux autour d'une place publique.

Pour l'Urbaniste:

- Inventaire des fonctions et des emplacements des espaces publics au Liban.

- Définition des besoins régionaux en espace public

- Possibilité de création des Espaces Publics en fonction des agglomérations du secteur privé.

Pour le Droit:

- Législation et Gestion des Espaces Publics.

Conclusion:

Voici quelques thèmes, quelques idées que l'Université peut aborder dans ses recherches afin d'éclairer le Pouvoir Public et l'aider dans ses Etudes.

mais me dira-t-on, qui se soucie de ces Etudes qui vont moisir dans les tiroirs?

L'idée que je propose est la suivante:

Nous allons semble -t-il vers une régionalisation une augmentation des pouvoirs des Municipalités ou tout au moins des Rassemblements de Municipalités.

Nos Universités au Liban sont réparties sur l'ensemble du territoire libanais

- Balamand au Nord

- Kaslik au Kesrouan

- Kfarfalous au Sud

- etc...

Il suffirait de partager le territoire en parties correspondantes aux Universités qui s'y trouvent et de demander à chaque université de proposer un plan sur les Espaces Publics existants et ceux nécessaires pour les besoins de la population.

Cela constituerait pour l'Etat un document de travail d'une valeur inestinable et celà permettrait à l'Université en mettant toutes ses potentialités au service de l'Etat de s'intégrer dans son milieu et de devenir une Université académique certes mais encore une *Université engagée*.

Et le pays après la guerre et pour se relever à besoin de mettre à contribution toute son énergie, toutes les couches de sa population, et toute sa matière prise et à plus forte raison toutes ses Universités.

كلمة د. وفاء شرف الدّين

دور الجامعة في صنع أمكنة المدينة (العامّة والخاصّة)

أ- **أمكنة المدينة (Espaces Urbains)**: إنّ المفهوم الحديث لأمكنة المدينة يعني، باختصار، الإطارَ الذي يحلو العيشُ فيه في المدينة ضمن المقاييسِ الإنسانية. إنّ لهذه الأمكنة دوراً ووظائفَ: التنقّل والانتقال (الممرّات Sols، طرق المشاة، الساحات والطرقات العامّة، الأرصفة، الحيطان، التصاوين)؛ اللقاء (أمكنة الحياة الاجتماعيّة)؛ الترفيه وإضفاء مستوى للعيش محدّد ونوعيّة محدّدة (المساحات الخضراء، الحدائق، parcs، Squars، الأراضي المفتوحة Aventures، أراضي الـ Camping، الملاعب، مساحات المياه، ساحات السباحة والرياضة المائيّة، .... الخ. كذلك المفروشات المدينيّة (Mobilier Urbain)، إضاءة الشوارع، الإشارات (المضاءة وغير المضاءة) .... الـخ.

هل لهذه الأمكنة مفاهيم (Conceptions) خاصّة؟

لتصميم هذه الأمكنة في مدينةٍ ما، علينا أوّلاً معرفةُ الآتي:

- الإرث العمرانيّ الخاصّ (Patrimoine)، طبيعة المكان وما تحته، معرفة الإرث الأخضر (نوعيّة المساحات الخضراء، الحدائق، الغطاء النباتيّ)، معرفة الطقس والموقع الخاصّ بهذه المدينة.
- الواقع العمرانيّ واحتياجات السكّان في المدينة المعنيّة؛ الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ.
- تعقيدات البنية الماديّة للمدنية: شبكة الطرقات، المباني العامّة، الجزر العمرانيّة (Ilots).
- واضعو تصاميمِ أمكنةِ المدينة (Concepteurs): التنظيم المدنيّ، المهندسون، البلديّات،...
- هل هناك نظريّات لتصاميمِ أمكنةِ المدينة: الإنسان وأمكنة المدينة، الحدود والرموز

(symboles)، جماليّة التصميم، الأمكنة الوظيفيّـة، المنظر المـدينيّ كحقيقـة يمكـن رؤيتهـا، أو كمجـرّد مكـانٍ مسرحيّ...؟

- من يدير أمكنةَ المـدينـة: الـدولـة، الإدارات المحليّـة، أنظمـة مختلفـة مـن الإدارات الخاصّـة، غيـر ذلك...؟

ب- هـل للجـامعـة دورٌ في صنـع أمكنـة المـدينـة العـامّـة والخـاصّـة؟

إنّ للجامعة دوراً دون شكّ في هذا الشأن. لكنّه يقتصرُ على ابتكار المفاهيمِ الخاصّـة بأمكنة المدينة، وعلى التعريف بالأبعاد التاريخيّة والاجتماعيّة والجمـاليّـة والبيئيّـه، إضافـةً إلى الناحية الوظيفيّة لهذه الأمكنة، عبر الكليّات المتخصّصة لديها في الهندسة والتنظيم المدنيّ وعلم الاجتماع والجغرافيـا.

صناعة الأمكنة تجري في أمكنة أخرى، وبشروط تتعـدّى مسألـةَ الـدورِ الأكـاديميّ أو النظريّ. وإذا كان صحيحاً، من ناحية أخرى، أنّ الجامعةَ، كمكانٍ خاصّ، قـد نشأت قديماً في المدن، وبالتّالي كان لها تأثيرٌ أكيد على أمكنة المدينة المجاورة، فإنّها، في حالات أخرى، قد نشأت خارج حدود المدن، وبالتّالي كانت جزراً مستقلّة (Campus) بعيدةً عن الحياة المدينيّة؛ فشكّلت مراكزَ علميّـةً بحتـة.

بيروت - الجـامعـة؟

المدينة، في الأساس، هي جامعة (بمعنى الصفة)، أي إنّها تتميّزُ بالجمع بين معطيـات فكريّة وثقافيّة واجتماعيّة مختلفة، وبصهرها. فضلاً عن كونها مركزاً ممتازاً للّقاء والتعلّم والعمـل والإدارة والسيـاسة... الـخ.

في بيروت، وخلال الحرب، فقدت المدينةُ هذا المعنى، بفعل تـدميرِ وسطِهـا وتـدميرِ أمكنةِ المدينة فيها كإحدى استهـدافـاتِ الحـرب الأولى. وتـمّ تغييرُ البنى الاجتمـاعيّـةِ والاقتصاديّةِ والعمرانيّـةِ فيهـا.

في المقابل، وفي غياب المركز، استطاعتِ الجامعاتُ الخاصّة المتوزّعـةُ فيهـا أن تـؤثّـرَ

في أمكنةِ المدينةِ العامّة، وتبثّ إشعاعَها في محيطها العمرانيّ المباشر، وصولاً إلى أطرافٍ أبعدَ داخل المدينة، في بعض الحالات.

إذا نظرنا، مثلاً، إلى **الجامعة الأميركيّة** كمكان خاصّ، نرى كيف أنّ الشارعَ المحيط (بلس مثلاً) قد لبس كثيراً من صفات الجامعة الأميركيّة في نوعيّة المحال التجاريّة والترفيهيّة: نوعيّة المقاهي والمطاعم، المكتبات، محلاّت الألبسة، السكن، الخدمات، لدرجةٍ أنّك إذا كنت ماراً في «بلس»، ودخلتَ إلى مكتبة «مالك»، لشعرت أنّك لا تزالُ في حرم الجامعة. إنّ سلوكَ الشبابِ وتصرّفاتِهم، وأشكالَ تجمّعِهم في أمكنة شارعِ «بلس»، تجعلُ من هذا المحيط نوعاً من مكانٍ ملحقٍ بالجامعة. وهذا التأثيرُ يبدأُ بالتضاؤل، كلّما ابتعدتَ عن مركز الإشعاع هذا، نحو الشوارعِ المتفرّعة. ليتغير كلّياً بعد مسافة معينة؛ ليعود ويجد بعضَ المرادفات له في نقاطٍ تجاريّة وترفيهيّة أبعد (News Caf, Concorde, Hard rock café).

الأمرُ نفسُه يثيرُ الانتباهَ في محيط **جامعة الـ BUC**، ونوعيّة المقاهي والمطاعم المحيطة. وكذلك الأمر بالنسبة لمحيط الجامعة العربيّة في بيروت، حيث يمكنُ أن نرى ما معنى الإشعاع الذي تبثّه الجامعةُ كمكانٍ خاصّ في المكان العام المحيط، والعكس بالعكس. أي إنّ الأحياءَ المحيطة كذلك دخلت إلى الجامعة بالمعنى الاجتماعيّ والثقافيّ والعمرانيّ إلى حدٍّ معيّن (راقب النشاطات التجاريّة، دور النشر والطباعة والمكتبات، وكذلك المقاهي التي تشبه بطابعها الخلفيّة الثقافيّة لهذه الجامعة).

يتكرّرُ الأمرُ بالنسبة **للجامعة اليسوعيّة** في محيط وسط بيروت والأمكنةِ المجاورة لها والكتلة العمرانيّة والسكّانيّة المحيطة وصولاً حتّى إلى أسماء الشوارع والمحالّ التجاريّة وغيرِها. إنّ الأمكنةَ العامّة التي نشأت حول الجامعات لها ميزاتٌ خاصّة جماليّاً ووظيفيّاً واجتماعيّاً. وهي تتقاطعُ مع ميزات المكان الخاصّ تحديداً.

الجامعة الوطنيّة، في هذا السياق، لم تستطعْ أن تفرضَ طابعاً خاصّاً حولها، وذلك برأيي، لسببين:

- **أوّلاً:** لم يعدْ للجامعة اللبنانيّة، بوضعها الراهن، لونٌ خاصّ بها.

- **ثانياً:** لم يتسنَّ لها، زمنيّاً، وبسبب الحرب، أن يكونَ لها مكانٌ جامع. فأمكنتُها التي تشرزمت خلال سنوات الحرب وتوزّعت في المكان العام، فاقدةً وحدتَها بفعل التغيّرات الديمغرافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، تشكّلت ضمن أمكنةٍ تنسجمُ معها وتشبهُها، فأصبحت بالتّالي أشبهَ بمدارسِ الأحياء والمدارس الرسميّة (على الأقلّ، من حيث تأثيرُها بالمحيط، وليس من حيث عملُها الأكاديميّ).

هذا الوضع الذي نشأ بعد الحرب أضحى مشكلةً حقيقيّة. فهذه الجامعةُ التي تضمُّ العددَ الأكبر من الطلاّب يُفترضُ أن يكونَ لها مكانٌ خاصٌ أو أمكنةٌ تتقاطعُ فيها مع الأمكنة العامّة المحيطة فتلقي عليها طابعَها وهويّتَها، وتشكّلُ معها وحدةً مدينيّة تغذّي اللقاءَ والتواصلَ الاجتماعيّ والثقافيّ لأجزاء المدينة، وتنعشُهما.

إنّ مشروعَ الدولة ومسعاها، بعد الحرب، للبناء والإعمار، اللذين يستندان إلى الأسس الحديثة للدولة والمؤسّسات، يخترقُهما، حتّى اليوم، غيابُ المكانِ الجامع الذي هو الأكثرُ تمثيلاً لتوجّه الدولةِ الأساسي؛ أعني به الجامعةَ الوطنيّةَ القويّةَ والمتماسكة. علماً أنّ ازدهارَ الأماكنِ العامّة والخاصّة المدرسيّةِ والجامعيّةِ المحلّية أو غيرِ المحليّة، بالرّغم من الإغناء الثقافيّ والجماليّ والأكاديميّ الذي تعكسُه على محيطها، لا يكفي للعب دور الجامع الذي تغيبُ عنه الجامعةُ الوطنيّة في المدينة، فيما لو أُعطيت لها الفرصةُ للاضطلاع به في إطار برنامجِ إعادةِ البناء الذي هو قيدُ التنفيذ.

كلمة د. يوسف سلام

الجامعة ومساحات المدينة

شبكات نقل الناس والبضائع

١- مقدّمة

تعتمدُ هيكليّةُ المدينة على ثلاثة أبعاد: البعد الديموغرافيّ والبعد الاقتصاديّ والبعد الجغرافيّ (المكانيّ). توفّرُ شبكاتُ نقل الناس والبضائع بُعدَ الحركةِ الذي يؤمّنُ التفاعلَ بين هذه الأبعاد الثلاثة؛ وبذلك يوفّرُ القيمةَ المضافة للناس والبضائع.

٢- شبكات النقل

تشمل شبكاتُ النقل في المدن:

١- شبكة الطرق، وتستخدمُها السيّاراتُ الخاصّة وسيّاراتُ التاكسي وحافلاتُ النقل العام، كما تستخدمُها شاحناتُ نقلٍ وتوزيعِ البضائع، وسيّاراتُ الطوارء من إسعاف وإطفاء ودفاع مدنيّ.

٢- السكة الحديد الخفيفة Light Rail

٣- شبكة المترو Metro

٤- سكة حديد الضاحية Suburban Rail

٥- مساحات المشاة والدرّاجات

تواجهُ المدنُ مشاكلَ ازدحامِ السير الناتج عن الزيادة المضطردة في عدد المركبات العاملة على الشبكة، وبالمقابل محدوديّة التوسّع في السعة الاستيعابيّة للطرق.

٣- قضايا هامّة في النقل الحضريّ

تنعكسُ قضايا النقلِ الحضريّ المحليّة على السياسة الوطنيّة، وتتأثّرُ بها. فالسياسةُ الوطنيّة توفّرُ الإطارَ المؤسّسي والقانونيّ والماليّ، كما توفّرُ الحوافزَ للعمل المحليّ الذي يقومُ بتطبيق هذه السياسة (نوعيّة غازات الاحتراق، السرعة القصوى، ضريبة المحروقات...).

من أهمّ هذه القضايا:

٣-١ البيئة

من آثار السير السلبيّة على البيئة تلوّثُ الهواء، الضجيج، السلامة واستخدام المساحات العامة. لذلك، فإنّ الإجراءاتِ المتّخذة للحدّ من تأثير السير على البيئة قد أثّرت على سياسات النقل المحليّة.

لذلك، هناك ضرورةٌ للتنسيق بين الأجهزة الوطنيّة المركزيّة والمحليّة في مجال التصدّي لمشاكلِ البيئة، نظراً للتكامل بين الوسائل المتاحة لكلٍّ منها (وضع القوانين والمعايير من جهة والتطبيق والتقييم من جهةٍ أخرى).

٣-٢ استهلاك الطاقة

تهدف القوانينُ والإجراءات المتّخذة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان إلى ترشيد استخدام الطاقة وزيادة فعالية النقل الحضريّ، من خلال:

- زيادة عدد الركّاب في المركبات HOV
- تحسين تصميم المركبات وأدائها
- الانتقال إلى وسائل النقل الأقلّ استهلاكاً للطاقة
- زيادة فعالية استخدام شبكات الطرق الحاليّة

٣-٣ إعادة تنشيط وسط المدن

وذلك نظراً لدور وسط المدينة الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ، ونظراً لتكاليف البنية التحتيّة البديلة، إذا ما تقرّر الانتقالُ إلى أماكنَ أخرى. وتدخلُ إجراءاتُ حمايةِ البيئة في وسط المدن كعنصرٍ هام، في ازدهار وحيويّة هذه المناطق.

في قطاع النقل، ينبغي التنسيقُ بين السياسات المتعلّقة بإدارة النقل، وبين تلك المتعلّقة بالاستثمارات الكبيرة في البنية الأساسيّة للنقل. فالأولى تهدف إلى ترشيد استخدام الشبكة الحاليّة (بتكلفة منخفضة نسبيّاً)، والثانية تهدف إلى إضافةِ قدرةٍ استيعابيّة جديدة (بتكلفة عالية نسبيّاً).

٣-٤ المؤسّسات

نظراً لتعدّد المؤسّسات المسؤولة عن النقل ووسائله في المناطق الحضريّة، ينبغي على الإدارة المركزيّة أن تشجّعَ قيامَ هيئاتٍ إقليميّة لتهتمَّ بتكاملِ عمليّةِ تخطيط النقل وتشغيله؛ مثالٌ على ذلك التنسيقُ بين خدمات السكة الحديد والنقل بالحافلات في المدن الأوروبيّة.

٣-٥ التمويل

تُعتبرُ تكاليفُ النقل الحضريّ عاليةً. وبالتّالي، فإنّ تمويلَ هذا النقل هو من القضايا الهامّة على الصعيد الوطنيّ.

٤- عناصر تقييم شبكات النقل

- تحسين مستوى الخدمة للطرق
- تخفيف استخدام المركبات ذات راكب واحد (SOV)
- تحسين استخدام السعة الاستيعابيّة المتوفّرة
- تخفيف تكاليف نقل الركّاب والبضائع
- تخفيف وقت الرحلة
- تحسين اعتماديّة الخدمة
- تخفيف استهلاك الطاقة
- محاباة الاستثمار الخاص
- نسبة المنافع للتكلفة
- تخفيف تلوّث الهواء

- مدى تأمين الازدهار الاجتماعيّ
- توفّر المساحات اللازمة للتوسّع
- قابليّة الترابط مع الوسائط الأخرى
- التأثير البيئيّ
- السلامة العامّة

٥- مبادرات تحسين شبكات النقل الحضريّ

٥-١ مبادرات تتعلّق بتخفيف الطلب على النقل

تتمثّلُ هذه المبادراتُ بتشريعات جديدة في أوروبا وأميركا، تهدفُ إلى الحدّ من إعداد المركبات التي تستخدم شبكةَ النقل، وتشجيعِ زيادة عدد الركّاب في السيّارة (HOV). من هذه التشريعات في أميركا:

- تشريع 1991 Intermodal Surface Transport Efficiency Act: ISTEA

وهو يفرضُ على هيئات التخطيط في المدن الكبرى استراتيجيّاتٍ محدّدةً لإدارة ازدحامِ السيرِ بشكل مُجَابٍ لحركة الناس والبضائع، ممّا يتطلّبُ إدخالَ عمليّةِ تخطيطِ نقلِ البضائعِ كعنصرٍ أساسيّ في تخطيط النقل. ويسمحُ هذا التشريعُ في زيادة مساحةِ الطرق فقط، إذا كانت هذه الزيادةُ ستُستخدمُ لسيّارات الإركاب العالي (HOV).

- تشريع 1990 Clean Air Act Amendments: CAAA

ويفرضُ هذا التشريعُ حدوداً أكثرَ صرامةً لتلوّث الهواء من التشريعات التي سبقته. وسيتطلّبُ زيادةَ القدراتِ المؤسّسيّة للهيئات الحكوميّة المنوطِ بها التطبيقُ، وإعدادُ بدائلَ لسياساتِ التطبيق، واعتمادُ البديلِ الذي يحظى بموافقة الجمهور.

- برنامج تخفيض الرحلات Employer Trip Reduction Program.

تمّ إعدادُ هذا البرنامجِ للمناطقِ الحضريّة التي لم تلتزمْ بحدود مرسوم CAAA للحفاظ على طبقة الأوزون. وتلزمُ كلَّ صاحبِ عملٍ لديه ١٠٠ موظّفٍ أو أكثر أن يزيدَ من

معدّل إركاب السيّارات للوصول إلى العمل أثناء فترة الذروة الصباحيّة مقدار ٢٥٪ فوق المعدّل الساري في المنطقة. وقد فرض هذا البرنامجُ غراماتٍ عاليةً لمن لا يلتزمُ، تتراوحُ بين ١٠,٠٠٠ دولار و٢٥,٠٠٠ دولار في اليوم الواحد.

- تشجيع إدخالِ وتوسيعِ نظم السكّة الحديد الخفيفة

وهناك مبادراتٌ كثيرة في مدن أوروبا وأميركا في هذا المجال.

٥-٢ مبادرات تتعلّق بالتكنولوجيا الجديدة لإدارة شبكات النقل

من أهمّ المبادراتِ الحديثة في مجال النقل تلك التي تعتمدُ على إدخال تكنولوجيا جديدةٍ لإدارة شبكاتِ النقل، وإلى الاعتماد على التكامل بين وسائطِ النقل على المستوى الوطنيّ وبين المناطق وعلى المستوى الحضريّ. وهذه بعضُ الأمثلةِ التي تُطبّقُ في الولايات المتحدة:

- مشروع ADVANCE في شيكاغو

وهو اختصار لـ Advanced Driver and Vehicle Advisory Navigation Concept

يهدفُ هذا المشروعُ الاختباريّ إلى توفير معلومات مروريّة على مدار الساعة لشبكة الطرق في شمال شيكاغو وضواحيها، وهو يشملُ أكثرَ من ٣٠٠٠ سيّارة مجهّزة بحاسباتٍ آليّة وأجهزةِ اتصال، تؤمّنُ للسائق معلوماتٍ عن خطّ سيرِه بشكلٍ ديناميكيّ من مصادرَ عديدةٍ على الشبكة.

- مشروع INFORM (Information FOR Motorists)

وهو أحدُ أكبرِ مشاريعِ نظمِ إدارةِ شبكاتِ الطرقِ الذكيّة (IVHS)، ويتمُّ تنفيذُه في منطقة لونغ أيلاند في نيويورك.

- مشروع GENESIS في مينيسوتا

- مشروع CAPITAL IVHS في فيرجينيا وميريلاند

- مشروع Santa Monica Freeway Smart Corridor في لوس أنجلس

٦- قضايا شبكة النقل في لبنان

فيما يلي أهمّ القضايا التي تواجهُ قطاعَ النقلِ في لبنان

- تدهور أوضاع شبكة الطرق، حيث تدلّ المسوحاتُ التي تمّت مؤخراً أنّ ٣٦٪ من الشبكة هي في وضعٍ سيّء. وهناك مشروعٌ قائم في وزارة الأشغال يموّلُه البنك الدوليّ لتأهيل الشبكة.
- عدم وجود مداخل ومخارج محدّدة للأوتوسترادات (Controlled Access)
- توقّف خدمات النقل بالسكّة الحديد
- قدم المركبات العاملة على الشبكة وفقدان معايير غازات الاحتراق وتطبيقها
- عدم توافر محطّات النقل (Terminals and Transfer Facilities)
- مشكلة وقوف حادّة في بيروت الكبرى وغيرها من المدن.
- عدم توفّر نظام لإدارة النقل
- قصور تطبيق قوانين السير
- مشاكل السلامة على الطرق
- إرتفاع أسعار الاستملاك
- عدم توافر نظام فعّال للنقل العام في بيروت الكبرى
- إزدحام المرور وبطء حركة السير
- التلوّث الناتج عن السير
- إنخفاض فعاليّة خدمات المرافئ
- عدم وضوح الصلاحيّات والمسؤوليّات للجهات ذات العلاقة بقطاع النقل

٧- مبادرات التحسين المطلوبة في لبنان

تحتاج معالجة القضايا المذكورة أعلاه المبادراتِ الآتيةَ:

- تأهيل شبكة الطرق
- إعداد وتطبيق نظام لصيانة الطرق
- إستكمال شبكة الأوتسترادات والحفاظ على مستواها
- إعادة تشغيل وصلات السكّة الحديد الضروريّة
- فحص المركبات والرقابة على غازات الاحتراق
- توفير محطّات نقل متعدّدة الوسائط (Multimodal Transport Terminals)
- إعداد وتنفيذ برنامج لمواقف السيّارات
- تطبيق قوانين المرور
- إعتبارات السلامة العامّة على الطرق
- إعادة تشغيل نظام فعّال للنقل العام
- تنظيم النقل المدرسيّ
- إدارة الطلب على النقل (زيادة نسبة الإركاب - HOV)
- سياسة للسيطرة على أسعار الأراضي اللازمة لشبكات النقل
- تحسينات مؤسّسية لتحديد مسؤوليّات وصلاحيّات الهيئات المختصّة، والتنسيق فيما بينها.
- إعداد سياسة واضحة للنقل

مثال من لبنان: تنظيم الواجهة البحريّة لمدينة صيدا

تمّ إعدادُ هذا المشروع إنطلاقاً من الأهداف الآتية:

- تحسين مستوى المعيشة واستقطاب السكّان
- تجديد الواجهة البحريّة
- خلق فرص استثمار جديدة
- توفير وسائل الترفيه والرياضة
- تأمين اعتبارات السير والحركة

- تحسين أوضاع المباني لصيدا القديمة
- الحفاظ على تراث المدينة القديمة
- حماية البيئة
- حماية صيدا القديمة من مياه البحر
- توفّر موانء للصيّادين ولليخوت
- توفير ساحات جديدة وفسحات خضراء

وقد شملت الاعتباراتُ التخطيطيّة للمشروع ما يأتي:

- الحفاظ على الخصوصيّة التاريخيّة المتعلّقة بارتباط صيدا بالبحر
- إعتماد معالجة عمرانيّة تؤمّن التجديدَ الحضريّ مع المحافظة على التراث وعلى البيئة
- تأمين الحركة الملائمة للمركبات وللمشاة
- الإستدامة (Sustainability) من خلال تأمين سلّة من النشاطات الاقتصاديّة التي توفّر المداخيلَ التشغيليّة لاستمراريّة تقديم الخدمات الأساسيّة للمدينة.

كلمة الأستاذ سام منسّى

شبكات نقل الأخبار والمعارف

إنّ الحديثَ عن شبكات نقل الأخبار والمعارف في إطار الجامعة ومساحات المدينة، أي موضوع المؤتمر، يعني الكلامَ على علم المعلومات الذي يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالتقدّم التكنولوجيّ الذي تشهدُه العشريّة الأخيرة من هذا القرن، ويعبّرُ أصدقَ تعبيرٍ عن الجدليّة التي تميّزُ العلاقةَ القائمة ما بين العلم والتكنولوجيا. فاستعمالُ التقنيّاتِ الحديثة في نقل الأخبار والمعرفة أدّى إلى ما يُسمّى بانفجار المعلومات، أو، إذا صحّ التعبيرُ، بثورة المعلومات. وقد تجلّت بشائرُ هذه الثورةِ باستبدال الذاكرةِ الورقيّة، التي اعتُمدت عبر التاريخ كحافظةٍ وناقلةٍ للنتاج الفكريّ الإنسانيّ، بالذّاكرةِ الإلكترونيّةُ. وأضحى ما يُسمّى بالـ MULTIMEDIA وسيلةً لنقل الأخبار والمعرفة، والطريقُ السريع للمعلومات شبكةَ التواصلِ من خلال بثٍّ وتوزيعٍ وتبادلِ المعلومات.

ما هي الـ MULTIMEDIA؟

إنّه نظامٌ معلوماتيّ مستقىً من ميادينِ النشر والوسائلِ السمعيّةِ البصريّة والمواصلات والمعلوماتيّة، يؤمّنُ خدماتٍ متفاعلةً لمعالجة ونقل المعلومات بأشكالها، من نصوص ومعطيات وصور وأفلام وأصوات. وتَجمعُ هذه الوسيلةُ الوسائلَ الإعلاميّة الأخرى، وتؤمّنُ خدماتِها منفردةً أو مجتمعة، بشكلٍ يجيزُ لنا القولَ إنّ جهازَ الكومبيوتر اختصر بنفسه باقيَ وسائلِ نقلِ المعلومات. وإذا كانت الـ MULTIMEDIA قد شكّلت تحوّلاً في عالم الاتصالات، فإنّ الثورةَ الحقيقيّة قادمةٌ مع الطريق السريع للمعلومات، وهي عبارةٌ عن شبكاتٍ مواصلاتٍ دوليّة ومحليّة تسمحُ بتبادلِ المعلومات بين المشتركين من أفرادٍ ومؤسّسات. فبات من الممكن الاطّلاعُ على جميع المعلوماتِ المتعلّقة بمختلفِ الميادين المربوطةِ بهذه الشبكات.

وشكّل هذا الأمرُ ثورةً في علم المعلومات، إنْ لجهة حفظِها واسترجاعِها، أو لجهة

نشرِها وتوزيعِها وتقويمِها. فلم يعدْ من المبالغة القولُ إنَّ العالمَ يقفزُ بسرعة نحو حقبةٍ جديدة من الاتصال عبر الكابلات والشاشات.

أين نحن من هذا التطّور، وعلى أيّ مفترق من الطريق السريع للمعلومات تقفُ طاقاتُنا العلميّة والبحثيّة؟

أيُّ موقعٍ تحتلُّ على هذه الطريق مؤسّساتُنا الجامعيّة؟

إنّ مقاربةَ هذا الموضوع برأيي، ليست عرضَ المستجدّاتِ التقنيّةِ الجديدة والحديثة، وتفاصيلِ آليّةِ عمل شبكات نقلِ المعلومات العالميّة والمحليّة، بقدْرِ ما هو أهميّةُ ودورُ وفوائدُ هذه التقنيّاتِ لنقل الأخبار والمعرفة، وعلاقةُ ودورُ الجامعةِ في هذه العمليّة. أي إنّ المقاربةَ تتّجه إلى بحث المحتوى والمضمون أكثرَ من البحث في وسيلة النقل.

١- تلازم العمل الجامعيّ والبحث العلميّ

عندما نتكلّمُ عن مؤسّساتِ التعليم العالي (الجامعات، الكليّات، والمعاهد)، يتبادرُ إلى ذهننا مثلّثٌ، يُعتبرُ أساسَ العمل الجامعيّ، ويقومُ على طاقاتٍ ثلاث، نستطيعُ تصنيفَها كالآتي:

- الهيئة التعليميّة أو الجهة المصدّرة للمعلومات
- الطلاّب أو الجهة المستوردة للمعلومات
- الهيئات البحثيّة التي تعودُ إليها من جهةٍ مسؤوليّةُ تأمينِ مصادرِ المعلومات، ومن جهةٍ أخرى صناعةُ هذه المعلومات.

وبالنظر إلى التحوّل الكبير الذي ميّز العقدين الأخيرين في العلوم الاجتماعيّة والانسانية لجهة المفاهيمِ والأهدافِ العامّة المرسومة للتعلّم ولإعداد التلامذة والطلاّب، أصبح التركيزُ أكبرَ على إكساب الناشئة قدراتٍ ذاتيّةً في التفكير والتحليل والسلوك، بدل نقلِ المعلومات إليهم بشكلٍ آليّ، ببغائيّ. فلم تعدْ غايةُ عمليّةِ التربية والتعليم مجرّدَ تحصيلِ المعرفة، بل أصبحت تهدفُ أيضاً إلى إعدادِ أدمغةٍ قادرة على صناعة المعلومات

وتصديرِها بدلاً من الاكتفاء باستهلاكها. ومن هنا، برزت أهميّةُ البحثِ العلميّ في العمل الجامعيّ بالنسبة إلى طاقاته الثلاث.

فالأساتذةُ بعامّةٍ، والجامعيّون منهم بخاصّة، لا يستطيعون، من الناحية الأكاديميّة، الاكتفاء بما تلقّوه خلال مدّة تحصيلِهم الجامعيّ. وعلى هذا الصعيد، تسيطرُ في الأوساط الجامعيّة مقولةُ Publish or Perich، أي أنشر أو تهلك. وهي، إنْ دلّت على شيء، تدلُّ على أهميّة البحث العلميّ في الصقلِ الأكاديميّ للأستاذ. من ناحيةٍ أخرى، فإنّ معظمَ النصوص القانونيّة التي ترعى شؤونَ التعليم العالي، من قوانين تشرّعُها الدولة، أو من أنظمة داخليّة تضعُها مؤسّساتُ التعليم العالي، إنّما جميعُها يربطُ ما بين تدرّجِ الأساتذة بالرتب وبين عملهم البحثيّ، بحيث أصبح هذا الأخيرُ وسيلةً تسمحُ للأساتذة بالتقدّم المهنيّ. كما أنّ معظمَ الدولِ تعتمدُ، في نظام الإدارةِ والإشراف على الأعمال البحثيّة للطلبة، شروطاً تتعلّقُ أيضاً بالعمل البحثيّ للأستاذ؛ وهذا ما سُمّي بـ Habilitation à diriger une thèse.

أمّا بالنسبة إلى الطلاّب، فيتجلّى تلازمُ البحثِ العلميّ مع تحصيل المعارف، على صعيدين. يظهرُ الأوّلُ من خلال أنظمة الامتحانات التي تعتمدُها معظمُ المؤسّسات، بحيث أنّها تفرضُ على الطالب، بالإضافة إلى الإمتحانات الخطيّة التقليديّة، القيامَ بأبحاثٍ متعدّدة، وذلك في مختلف السنوات المنهجيّة، بحسب تقويمِها ضمن التقويم النهائيّ لكلّ مادّة. أمّا الثاني فهو يظهرُ، من خلال ارتباطِ منحِ الشهادات النهائيّة بعملٍ بحثيّ يقومُ به الطالبُ تحت إشراف أساتذته. وتندرجُ في هذا السياق، الأبحاثُ والرسائلُ والأطروحات.

وتبقى مراكزُ الأبحاثِ والدراسات في الجامعات مقرّاً لصناعة المعلومات، ويرتبطُ وجودُها بتأمين البنى التحتيّة الضروريّة للعمل البحثيّ أي المكتبات والمختبرات. وفي إطار هذه المراكز، تظهرُ أهميّةُ الوسطِ الجامعيّ كوسطٍ يتطلّعُ إليه المجتمعُ ككلّ، كالدماغ المفكّر الذي تعودُ إليه مسؤوليّةُ تلبيةِ حاجاتِ المجتمع والمضيّ به قدماً في مختلف مجالات العلم والمعرفة.

هذا التفاعلُ بين العمل الجامعيّ والبحث العلميّ، يجعلُ من مؤسّسات التعليم العالي

عنصراً هامّاً وركناً أساسيّاً في علم المعلومات، إنْ لجهة تطويرِ تكنولوجيا نشر المعرفة، أو لجهة صناعةِ المعلومات أو لجهة التزويدِ بها أو استهلاكها.

وتُطرحُ في هذا السياق أسئلةٌ متعدّدة حول وضع مؤسّساتنا الجامعيّة في هذا المجال، وإلى أيّ مدىً ساهمت أو استفادت من هذا الزلزال العلميّ التكنولوجيّ الذي قلب مختلفَ المقاييس في مجال نشر وبثٍّ وتوزيعِ المعلومات، بشكلٍ يذكّرُنا بنبوءة الفيلسوف الفرنسيّ ديكارت عندما تحدّث عن سيطرة عقلِ الإنسان على العالم.

فما هي الأهميّةُ التي توليها جامعاتُنا للبحث العلميّ؟

وأيّةَ بنى تحتيّةٍ تؤمّنُ للعمل البحثيّ فيها؟

وما هي الأهميّةُ التي توليها لعلم المعلومات؟ أهي صانعٌ، مزوّدٌ أو مستهلكٌ للمعلومات؟

إنّ الأجوبةَ على هذه التساؤلات تتطلّبُ، في بادءِ الأمر، تشخيصاً لوضع الجامعات في لبنان بشكلٍ عام، بالنسبة إلى النقاط التي ذكرناها آنفاً. وتظهرُ أهميّةُ هذا التشخيص، من خلال رسمِهِ لصورةٍ عن تعاطي مؤسّساتِ التعليم العالي في لبنان مع العملِ البحثيّ بعامّة، ومع علمِ المعلومات بخاصّة.

من خلال متابعتِنا لمختلف الندوات التي عُقدت في السنوات الأخيرة حول البحث العلميّ الجامعيّ، نستنتجُ، من خلال مداخلاتِ القيّمين على الجامعات، أنّها، نظريّاً على الأقلّ، تعي أهميّةَ البحثِ العلميّ. إلاّ أنّ دراسةَ الواقعِ تعكسُ وضعاً مغايراً، وترسمُ صورةً مأساويّة عن وضع البحث العلميّ في الجامعات، وذلك لأسبابٍ متعدّدة.

٢- واقع العمل البحثيّ في مؤسّسات التعليم العالي في لبنان

أ- سياسة الدولة

فبشكل عام، نستطيعُ القولَ إنّ العثرةَ الأولى تكمنُ في عدم إيلاءِ الدولة في السياسة التي تعتمدُها بالنسبة إلى قطاع التعليم العالي، كما بالنسبة إلى القطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة..) الأولويّة للبحث العلميّ. ونذكّرُ بالأزمة التي مرّ بها المجلسُ الوطنيّ للبحوث العلميّة في العام ١٩٩٥، عندما طالعتنا الصحفُ (النهار، تاريخ

١١/١٠/١٩٩٥) بأخبار حول «إفلاسه»، إذ إنّه لم يحصلْ من الموازنة المقرّرة له، والبالغة عشرة مليارات ل.ل، إلاّ على مئتي مليون ليرة، وتنقلُ لنا معلوماتٍ عن كون لبنان أصبح، في مجال الأبحاث والدراسات، مصنّفاً درجةً عاشرة، ويحتلُّ آخرَ المراتب بين الدول العربيّة. ومع ذلك، يبقى المجلسُ الوطنيّ للبحوث العلميّة، بالرّغم من الموارد الضئيلة المتوفّرة لديه، الراعيَ الأساسيّ للأبحاث التي تجري في مجال العلوم الصحيحة. ويتجلّى أيضاً إهمالُ الدولةِ لهذا الأمر، بخفضِ موازنة الجامعة اللبنانيّة، بحيث اضطّرت إدارتُها إلى تخفيض النسبة المخصّصة من موازنتها العامّة للبحث العلميّ. فقد بلغت هذه النسبةُ للعام ١٩٩٠ ما قيمتُه ١,٩٥٪، في الوقت التي كانت عليه في العام ١٩٨٢، ٢,١٨٪.

ب- سياسة مؤسّسات التعليم العالي

وينعكسُ هذا الأمر أيضاً على الجامعات الخاصّة، إذ إنّ معظمَها لا يخصّصُ من موازنته العامّة نسباً للبحث العمليّ، تعبّرُ عن الأولويّة التي يجبُ أن توليَها إلى هذا المجال. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، نذكرُ أرقاماً تعودُ إلى بعض الجامعات الخاصّة: فجامعةُ البلمند تخصّص ما بين ١ إلى ٢٪ من موازنتها العامّة للبحث العلميّ، وهي أيضاً ٢٪ في جامعة القدّيس يوسف، وتصلُ هذه النسبة إلى ١٢٪ في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة وفي جامعة سيّدة اللويزة. أمّا في الجامعة الأميركيّة التي كان عملُها البحثيّ قبل الحرب، أي قبل العام ١٩٧٤ يوازي ما بين ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من العمل البحثيّ الجامعيّ ككلّ (بحسب إحصاءات الـ ALSA : Association Libanaise pour l'avancement de la Science) فقد رصدت للعام الأكاديميّ ١٩٩٥-١٩٩٦ ما قيمتُه ٢,٥ مليون دولار أميركيّ لتأمين تجهيزاتٍ لمختبراتها الطبيّة، وتنوي رصدَ مبلغ ١,٦ مليون دولار للعام ١٩٩٦-١٩٩٧ لهذا المجال أيضاً. وتبقى هذه الأرقامُ ضئيلةً، عندما نعي أنّ الحدَ الوسطيّ للموازنة التي تُخصّص في جامعاتِ دول أجنبيّة وعربيّة للبحث العلميّ يبلغ ٢٥ إلى ٣٥٪ من موازناتها العامّة.

وتأثّر، بحكم هذا الواقع، وضعُ المنشورات الجامعيّة. فالجامعةُ اللبنانيّة التي تستوعبُ في عداد هيئتها التعليميّة أكثرَ من نصف الطاقات البشريّة في هذا المجال، لا تتعدّى

منشوراتُها، من تاريخ إنشائها حتّى اليوم، الـ ١٧٣ بحثاً: ١١٢ في العلوم الإنسانيّة، ٢٠ في العلوم الاجتماعيّة يعودُ آخرُها إلى العام ١٩٨٣، و٤١ في العلوم الأساسيّة. أمّا جامعةُ القدّيس يوسف فقد قامت، بين العامين ١٩٩٢–١٩٩٥، بنشر ٢٨ بحثاً، بالإضافة إلى ١١ بحثاً لم يتمَّ نشرُها بعد. وتتحدّثُ مصادرُ الجامعة عن ٧٠ مشروعَ بحثٍ، قيدَ الإعدادِ، للعامين القادمين، تقومُ الجامعة بتمويل ٢٦ منها بشكل كليّ أو جزئيّ.

وغيابُ مجالسَ بحثيّةٍ عن الجامعات تعودُ إليها مهمّةُ وضعِ سياسةٍ للبحث العلميّ، وإنشاءِ مراكزِ أبحاثٍ في مختلف كليّاتها ومعاهدها، يلعبُ أيضاً دوراً في تغييب الأعمال البحثيّة عن العمل الجامعيّ. ففي بعض الجامعات لا وجودَ لهكذا مجالس، وبعضُها الآخر أُنشىء أخيراً كجامعة القدّيس يوسف مثلاً (١٩٩٥) والجامعة اللبنانيّة (١٩٩٦).

ج- علاقة التعليم العالي بحاجات القطاعات الأخرى

من ناحية أخرى، نستطيعُ القولَ إنّ إهمالَ هذا القطاعِ يعودُ أيضاً إلى عدم وجود أيّةِ علاقةٍ ما بين التعليم العالي في لبنان وما بين القطاعات الأخرى من اقتصاديّة إلى صحيّة، إلى اجتماعيّة، إلى سياسيّة، بحيث تستطيعُ هذه الأخيرةُ تحديدَ الحاجاتِ والأهدافِ، والاستفادةَ من الطاقات العلميّة الجامعيّة لتلبية هذه الحاجات من خلال تمويل الأبحاث والدراسات. فكما أنّ التنسيقَ بين التعليم العالي من حيثُ اختصاصاتُه، وبين سوق العمل، مفقودٌ. كذلك الأمرُ بالنسبة إلى التعليم العالي وحاجاتِ المرافقِ الحيويّة الأخرى في البلاد. ولا نستعجبُ هذا الأمرَ، عندما نعي أنّ الإدارةَ الرسميّةَ المعنيّةَ بشؤون التعليم العالي في لبنان، ونعني بها وزارةَ الثقافة والتعليم العالي، ما زالت إلى الآن دونَ هيكليّة، وبالتّالي لا وجودَ لأيّة هيئة، عدا مجلسَ التعليم العالي (الذي تعودُ إليه فقط، بحسب قانون تنظيم التعليم العالي الصادر سنة ١٩٦١، مهمةُ البتِّ في طلبات الترخيص لإنشاء مؤسّسةِ تعليمٍ عالٍ خاصّة، والتصديقِ على الشهادات التي تمنحُها هذه المؤسّسات)، يُناط بها مهمةُ تنظيم هذا القطاع.

د- واقع البنى التحتيّة للعمل البحثيّ: المكتبات والمختبرات

ويبقى الأهمّ، أي عدم توفّر البنى التحتيّة الضروريّة للبحث العلميّ من مختبرات مجهّزة بأحدثِ تقنيّات البحث، إلى مكتبات تؤمّنُ للبحّاثة المراجعَ المطلوبة والخدماتِ الضروريّة. فواقعُ المكتباتِ الجامعيّة لا يسمحُ للطاقات البشريّة بالإنتاج في شكلٍ يؤهّلها مواكبةَ التقدّمِ الحاصل في العالم في مختلف ميادينِ المعرفة.

ولعلَّ الصورةَ تتوضّحُ أكثرَ عندما نعلمُ أنّ بعضَ المكتباتِ الجامعيّة يؤمّنُ ما نسبتُه ١,١ كتاب للطالب الواحد، وتتراوحُ هذه النسبةُ بين ٢٢ في جامعة سيّدة اللويزة إلى ٩٩ في مكتبة صعب الطبيّة في الجامعة الأميركيّة. ومن أصل ٢٢ مكتبةً جامعيّة، لم تطلْ المكننةُ الكاملة ولا واحدةً منها، و١٠ فقط ممكننةٌ بشكلٍ جزئيّ (٦ منها تستعملُ برامجَ من صنع ذاتيّ (Home Made)، ٢ منها تستعملُ Memlog، واحدةٌ تستعملُ Data Treck وواحدةٌ تستعملُ Oracle وهي الجامعةُ الأميركيّة في بيروت. أمّا البقيّةُ فلا تزالُ تعملُ يدويّاً. أمّا بالنسبة إلى المساحة المؤمّنة للطلاّب في المكتبات، فهي تتراوحُ بين ٢ م٢ للطالب الواحد إلى ١ م٢ لكلّ ٤٨ طالباً. وبما يتعلّقُ باقتناء الكتب والمراجع سنويّاً، مقارنةً مع محتويات المكتبة، فتتراوحُ هذه النسبةُ من ١٪ (جامعة بيروت العربيّة) لتصلَ في حدّها الأقصى إلى ١٠٪ (جامعة البلمند). وعلى صعيد الخدمات البشريّة المتوفّرة للطلاّب، فبعضُ الجامعات يؤمّنُ ما نسبته ٢٩٤١/١ طالباً. وتصلُ هذه النسبةُ في حدّها الأقصى إلى ٩٤/١، ٩٥ طالباً. بالإضافة إلى ذلك، فمعظمُ إداراتِ الجامعات تعترفُ أنّ الكوادرَ البشريّة في مكتباتها بحاجة إلى تأهيل. أمّا عن الاتصال بالطريق السريع للمعلومات، فمكتبةٌ واحدة متّصلةٌ بشبكة تلنت هي مكتبةُ صعب الطبيّة في الجامعة الأميركيّة، وتضعُ خدماتِها في تصرّف الطلبة والبحّاثة. أمّا الجامعاتُ الأخرى فالبعضُ منها متّصلٌ بشبكة الطريق السريع، إلاّ أنّها لا تضعُ هذه الخدمةَ في تصرّف العموم من طلبة وأساتذة وبحّاثة. وغنيٌّ عن الذكر أنّه لا وجودَ لأيّ شبكةِ اتّصالٍ بين مختلف هذه المكتبات الجامعيّة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الأثر السلبيّ الذي تركته عمليّةُ تفريعِ الجامعة اللبنانيّة على البنى التحتيّة للبحث العلميّ. فحاليّاً، وبالرّغم من وجود مكتبات في مختلف فروع

الجامعة، تبقى هذه المكتباتُ دون المستوى المطلوب، وفي أحسن الحالات لا تتجاوزُ موازنةُ كلٍّ واحدةٍ منها الـ ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وغابت، بحكم هذا الواقع، المكتبةُ المركزيّة للجامعة اللبنانيّة. وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ أيّةَ عمليّةِ دعمٍ للجامعة الرسميّة لا بدّ من أن تبدأ بإعادة إحياء مكتبتِها المركزيّة.

وعلى الصعيد الرسميّ، لا نستطيعُ أن ننسى غيابَ المكتبة الوطنيّة، وغيابَ أيّةِ محاولةٍ جديّة لإعادة إحيائها. ولا يخفى على أحد أنّه، بغياب المكتبة الوطنيّة، تغيبُ رائدةُ علمِ المعلومات، التي تعودُ إليها مهمّةُ تنظيم هذا المجال وتطويرِه ووضعُ سياستِه العامّة وأطرِهِ جميعاً من التقنيّة إلى القانونيّة والتشريعيّة.

يؤسفُنا القولُ إنّ ما تبقّى من دار الكتب الوطنيّة قابعٌ في مستودعات كجنّي الفانوس السحريّ، ينتظرُ من يعيدُ إليه الحياةَ، أو كالجميلة النائمة بانتظار قبلةِ فارسها لتستيقظَ. فمن يكونُ الشاطرُ حسن أو الفارسُ المغوار؟... إلى الآن يبقى سؤالُنا دون جواب.

٣- وعي مؤسّسات التعليم العالي لأهميّة ودور المعلومات

إنّ سردَ هذه الأرقام، إنْ دلّ على شيء، فيدلُّ على غيابٍ كامل لطاقاتنا العلميّة عن عمليّة البحثِ العلميّ وما تتطلّبه من خدمات يؤمّنُها علمُ المعلومات بعامّة، والطريقُ السريع للمعلومات بخاصّة. فعلى الصعيد التقنيّ، لم تلعبْ أيَّ دورٍ يُذكرُ، لا في إنشاء شبكاتِ المعلومات، ولا في تطويرها. فبقيت غريبةً عن هذا المجال، لا يُشهدُ لها بأيّة مساهمةٍ فيه. وبالنظر إلى سنوات الحرب التي مرّت على البلاد، نستطيعُ تفهّمَ هذا الواقع. إلاّ أنّ ما لا نستطيعُ فهمَه هو لماذا بقيت هذه الطاقاتُ بعيدةً عن الإفادة من هذه الثورةِ في مجال نشرٍ وبثٍّ ونقلِ المعلومات؟

فجامعاتُنا لا تساهمُ حتّى باستهلاك المعلومات. فإذا كان نظامُ إعارةِ الأوعية الورقيّة في المكتبات الجامعيّة يقتصرُ، في معظمها، على الأساتذة، وتغيبُ عنه شريحةُ الطلاّب، فكيف هي الحالُ بالنسبة إلى خدمات الطريق السريع للمعلومات، إذا وُجدت وتأمّنت؟

وهي من ناحيةٍ أخرى، لا تُعتبرُ أيضاً بمزوّدة؛ إذ إنّ أيّةَ معلوماتٍ عنها (باستثناء الجامعة الأميركيّة في بيروت) تساهمُ بخلق بنك معلومات لقطاع التعليم العالي بهدف توزيع

المعلومات عن هذا القطاع، إنْ داخليّاً أو خارجيّاً، هي غائبةٌ كليّاً عن الشبكات الدوليّة للاتصال. كما أنّها لا تنشرُ على هذه الشبكة، لا بالشكل البيبليوغرافيّ ولا بالنصوص الكاملة، ما يتمُّ من أبحاثٍ لديها، إنْ من جانب الطلبة أو من جانب الأساتذة.

فحتّى الآن، وفي زمن الطريق السريع للمعلومات، يبقى مصدرُ المعلوماتِ الرسميّ عن قطاع التعليم العالي إنتاجاً ورقيّاً وحيداً لوزارة الثقافة والتعليم العالي صدر في العام ١٩٩٥. بالإضافة إلى الإصدارات الورقيّة التي تنتجُها كلُّ جامعةٍ على حدة عن أوضاعها. ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أنّه، وبالنظر إلى خصوصيّة نظام التعليم في لبنان، تتعاملُ الجامعاتُ الخاصّة مع التزويد بالمعلومات بعامّة ومع الدولة بخاصّة، بشكل حذر، وتعتبرُ أنّ أيّةَ محاولةٍ للحصول على معلوماتٍ تعدٍّ على حريّة التعليم التي يصونُها الدستورُ اللبنانيّ. وتَعتبرُ الجامعةُ اللبنانيّة من ناحيتها هذا الأمرَ تعدّياً على استقلاليّتها الأكاديميّة التي يقرُّها القانون.

ويعبّرُ هذا الواقعُ عن أمورٍ متعدّدة:

أوّلاً: غيابُ المعلومات، وبالتّالي التخطيط

إنّه يعكسُ من جهةٍ عدمَ استيعابِ مجتمعِنا لأهميّةِ المعلومات في عمليّة التخطيط وصناعةِ القرار، إنْ على الصعيد الفرديّ أو على الصعيد العام. ففي خضمّ ورشةِ الإنماء والإعمار التي نشهدُها، لم نسمعْ إلى الآن لا عن خطّةٍ خمسيّة ولا عن أخرى عشريّة، ولا عن برامجَ زمنيّة، وذلك في المجالات جميعاً... فكأنّ الوقتَ لا حسابَ له، وكأنّ التخطيطَ عدوٌّ «الإنماء والإعمار». ولعلَّ ما يعبّرُ أكثرَ عن هذا الواقع غيابُ كلِّ تنسيقٍ بين كلِّ قطاعاتِ البلد من رسميّةٍ وخاصّة.

ثانياً: غياب مناخ الحريّة، وبالتّالي ديمقراطيّة المعرفة

ويعكسُ هذا الواقعُ عدمَ تفهّمِ مجتمعِنا لأهميّة المعلومات، من حيث حفظُها بعامّة، ومن حيث توزيعُها بخاصّة. فعلمُ المعلوماتِ تطوّر في البلدان التي وعت أهميّةَ الانفتاحِ، وخرجت من قوقعة الإنغلاق، وتخطّتِ الانتماءاتِ التي يفرضُها عليها التاريخُ والجغرافيا، لتذوبَ في ثقافة عالميّة تعتمدُ أسساً لها حريّةَ التعبيرِ وديمقراطيّةَ المعرفة. ففي أوائل

هذا القرن، كان الهدفُ الأكبر إخراجَ الإنسان من الفرديّة لصهره بالوطنيّة. فكانت مختلفُ الأنظمةِ تهدفُ إلى خلق مؤسّسات تكوّنُ الوطنَ، وتساهمُ في إنشاء الإنسان – المواطن. أمّا في نهاية هذا القرن، فقد أصبح الهدفُ تخطّيَ المواطنيّة إلى العالميّة، من خلال إنشاء المواطن–العالميّ الذي لا يحدُّه لا مكانٌ ولا زمان.

هذه الأهدافُ لا يمكنُ أن تتبلورَ وأن تتحقّقَ إلاّ ضمن مناخٍ من الحريّة والانفتاح، يعكسُ تفهّماً واستيعاباً لحقوق الإنسان، ويرتبطُ بالديمقراطيّة السياسيّة وبالتحرُّر السياسيّ، الذي يُعتبرُ الخطوةَ الأولى التي يجبُ أن تتحقّقَ قبل مناقشةِ وسائلِ التعبير. وإذا كان لبنانُ يتغنّى بعراقته وبتاريخهِ في تقديس الحريّة وفي عبادة الحرف، فواقعُنا، في نهاية القرن العشرين، لا يعكسُ هذه الصورةَ، بل لا نبالغُ إذا ما قلنا إنّه بات يحيا على أطلالها.

ثالثاً: غياب التوازن الحسّاس بين الآلة، المتلقّي والمحتوى

ويعكسُ أيضاً الخللَ الواضحَ في العلاقة القائمة ما بين الآلة ومستعملِها، إنْ من جهة الإعداد أو من جهة استيعابِ أهميّتِها والهدفِ منها. فالتطوّراتُ التي شهدها العالمُ في السنوات الأخيرة على صعيد العلم والتكنولوجيا، أدّت إلى إعادة النظرِ في توجّهات التعليم العالي في مختلف دول العالم، وخاصّةً المتطوّرة منها. فاستحدثت التعليمَ الجامعيّ التكنولوجيّ الهادفَ، بشكل عام، إلى إعدادِ الكوادر الوسطى، وفي بعض اختصاصاته، إلى الإعدادِ الصحيح والعلميّ لاستعمال الآلة.

أمّا في لبنان، وبالرّغم من معاصرته لهذا التقدّم في العالم، لم يتطوّرْ قطاعُ التعليمِ العالي فيه، وبقي على حاله محصوراً باختصاصاتٍ معيّنةٍ يغلبُ عليها الطابعُ النظريّ، وبعيدةٍ من جهة عن متطلّبات سوق العمل، ومن جهة أخرى عن الإعداد التكنولوجيّ. ففي مجال علم المعلومات، يشهدُ لبنانُ نقصاً ذريعاً في الكوادر البشريّة المتخصّصة، والتي من شأنها التعاملُ مع مجال معالجةِ المعلومات وبثّها وتوزيعِها بشكلٍ يسمحُ له على الأقلّ بالإفادة من التطوّر الذي لحقه. بالإضافة إلى ذلك، يبقى التعاملُ مع الآلة تعاملاً لا ينمُّ عن هضمٍ للتكنولوجيا، وعن فهمٍ للأهداف المتوخّاة منها.

إنّ مجرّدَ عمليّة اقتناء التكنولوجيا والتجهيزات اللاّزمة للتواصل لا يكفي ليضعَنا على الطريق السريع للمعلومات. وعدمُ امتلاكِ هذه التقنيّات لا يشكّلُ العقبةَ الوحيدة في المشاركة والمساهمة في انفجار المعلوماتِ الحاصل في العالم.

فالأزمةُ في مجتمعنا هي أزمةُ مقاربةٍ، وفهمٍ للتكنولوجيا أكثر منها وصولُ هذه التكنولوجيا أو عدمُ وصولها، هي أزمةُ متلقىً ومحتوىً أكثر منها أزمةُ قدرةٍ شرائيّة أو استهلاك. فالكلمةُ عندنا لم تأخذْ مداها المطلوبَ، وعادت إلى ماديّتها، مجرّدَ وعاءٍ خال من أيّ محتوى. ولا نتخطّى هذه العقباتِ إلاّ إذا توصّلنا إلى اعتماد نمطِ حياةٍ علميّ، بعيداً عن النمط السلفيّ والماورائيّ.

٤- كيف نواجه هذا الواقع؟

إنّ معالجةَ هذا الواقع تفترضُ أموراً متعدّدةَ، نذكرُ منها:

١- وعي لدور مؤسّسات التعليم العالي جميعاً في سدّ النقص الهائلِ في ضعف قواعدِ المعلومات إلى حدِّ انعدامِها تقريباً، وإعطاء عمليّة معالجة المعلومات قيمتَها الحقيقيّة على مختلف الصعد، من خلال:

* المساهمة في تطوير شبكات الاتّصال المحليّة.
* المساهمة التقنيّة في تفعيل مكننة المكتبات ومراكز البحوث.
* التنسيق والعمل على حلّ المشكلات وتخطّي العقبات التي تواجهُها المؤسّساتُ خلال عمليّة الانتقال إلى المكننة.

٢- معالجة المعلومات التي بحوزتنا، أي ذاكرتنا الثقافيّة، ووضعُها بتصرّف الباحثين كافة. عندها، ندخلُ الطريقَ السريع للمعلومات من الباب الصحيح، متلقّين ومزوّدين في آنٍ معاً.

٣- أن لا تكونَ شبكاتُ نقل الأخبار والمعارف محصورةً في الفئة التي تمتلكُ الإمكاناتِ الماديّةَ، ممّا يزيدُ في انعدام تساوي الفرص في المجتمع الواحد بين من يستطيعُ الوصولَ إلى ما توفّرُه التكنولوجيا الحديثة ومن لا يستطيع.

٤- رسم سياسة وطنيّة تولي هذه القضيّةَ أهميّتَها من خلال:

أوّلاً – المكتبة الوطنيّة:

* مكتبة وطنيّة رائدة، تجمعُ النتاجَ الثقافيّ الوطنيّ، وتصبحُ مركزاً بيبليوغرافيّاً يُصدرُ ويَحفظُ التسجيلاتِ للوحدات البيبلوغرافيّة، وتَضعُها بتصرّف الجميع.
* تضعُ خطّةً موحّدة لتوفير الطاقة البشريّة المدرّبة وتطويرِها في مجال علم المعلومات ووضعِها بتصرّف المؤسّسات المعنيّة.
* التنسيق بين المكتبات الجامعيّة عبر ثلاث قواعد:

– تبادل المطبوعات

– الفهرس الموحّد

– إيداع الأطروحات

ثانياً – جعل خدمات الإنترنت متوفّرةً لأكبرِ شريحةٍ ممكنةٍ من المواطنين، من خلال تخفيض الكلفة، وكذلك عبر سياسةٍ تسمحُ للجامعات بعامّة، وللجامعة اللبنانيّة بخاصّة، الإفادةَ من هذه الشبكة، لوضعها بتصرّف الطلبة، على غرار الجامعات في الدول المتقدّمة، التي تؤمّنُ لطلاّبها خدماتٍ بنوك المعلومات مجّاناً.

ثالثاً – بناء مكتبة مركزيّة في الجامعة اللبنانيّة.

Maria Chakhtoura

Role de l'Université dans la communication et le developpement de la cité

Plus les réseaux d'informations se developpent, moins il y a de communication. C'est un paradoxe, diriez-vous. Pourquoi?

Le système américain appelé "information state" (situation d'information) se base sur une capacité d'amasser, de condenser et de possèder l'information, puis de la dispenser. Plus je livre des informations, je revèle des connaissances aux autres, et plus ces derniers se retrouvent dans une situation de dépendance par rapport à moi qui devient le puit d'informations. Je tiens donc le public en mon pouvoir. Il n'a ni le moyen de vérifier, ni celui de vivre l'information que je donne.

Ce qu'on appelle "communication state" est, par contre, tout a fait à l'opposé du premier système, l'information state. Ici, ou dans la communication states, je n'ai rien à revèler au public. Je l'écoute pour que, par la suite je puisse lui donner le pouvoir de reflexion et de décision. C'est à dire que la question ici est d'assurer une "présence", d'être à l'écoute des besoins des autres pour que, par la suite, je leur donne l'information nécessaire pour compléter leur savoir afin de les aider à se développer et mieux se "positionner" dans ce monde.

Le problème de l'internet, du savoir et des réseaux d'information d'aujourd'hui est, qu'il existe une poignée d'initiés qui disposent de ce puit d'informations. Une poignée d'initiés, donc, qui possèdent les clés de ce réservoir, et d'autres qui demeurent dans la dépendance la plus complète, privés de tout pouvoir.

Dans ce cas, le système d'information se transforme en un système de consommation. Et au lieu de satisfaire les attentes, les urgences des gens, au contraire, l'internet crée chez eux de nouveaux besoins et les contraint à de nouvelles acquisitions, de nouveaux achats.

Par conséquent, au lieu que l'internet soit au service de son utilisateur, c'est ce dernier qui vit dans une dépendance sauvage par rapport à son écran. arrivera un jour où cet utilisateur ne saura même plus capter une information pour en effectuer une lecture intelligente. Une telle attitude maintiendra les nouvelles générations dans ce cercle infernal de la dépendance dont nous avons déjà parlé. Lorsqu'un jour ces jeunes auront un sujet à traiter en profondeur, sauront-ils selectionner, sérier, traiter ces sommes affolantes d'informations avec un esprit critique? Sauront-ils analyser les données pour développer une reflexion personnelle sur le sujet? C'est là qu'intervient le rôle de l'Université.

Aujourd'hui, dans les universités, l'étudiant est généralement initié à la technique de l'internet ou aux autres réseaux d'informations. C'est à dire il apprend à utiliser son ordinateur et à rédiger un rapport. Dans leur fonctionnement et leurs cursus, certaines de nos universités ignorent même ces nouveaux réseaux du savoir ou de la communication.

Une question s'impose alors. L'université est-elle, aujourd'hui, un facteur de développement de la société, ou se présente-t-elle comme une école professionnelle qui délivre des diplômes?

Il serait souhaitable que les universités reconsidèrent leur rôle dans ce domaine de l'information-communication, et le redéfinissent à la lumière des nouvelles données, des nouvelles exigences et besoins de la Cité. Elle a donc à apprendre à l'étudiant à se référencer, à selectionner ses informations, lui forger un esprit critique, le former à l'analyse de ses sources, au traitement de l'information. C'est alors qu'il pourra se prononcer sur un sujet déterminé, se constituant sa propre opinion. Prendre position, en somme quel que soit le sujet. Pour tout cela, il devrait, parfois si ce n'est souvent, se rendre sur le terrain, oui, sur le terrain. Car le rôle de l'université, dans les années à venir, est de passer du stade de l'"information state" à celui de la "communication state".

L'enjeu de la communication est là. Car cette communication ne passe pas seulement par la parole, l'écriture, la somme d'informations livrées par l'ordinateur. Il y a aussi un geste, une posture, un regard, une attitude, une façon d'occuper l'espace, par exemple, qui constituent autant d'informations autrement plus intéressantes, dans la mesure où elles permettent de sentir et de vivre une situation, un évènement, qui complètent, en d'autres termes, l'information de base.

La communication est aussi, si ce n'est surtout, un phénomène social. Comment un journal, une télévision, peuvent-ils intervenir dans un climat sociologique s'ils ne sont pas à l'écoute de la population, à sa disposition pour l'aider, à travers des reportages, des enquêtes, une analyse sérieuse de la situation, à acquérir la connaissance utile pour évoluer dans la vie! C'est là un devoir pour la presse.

Lorsqu'il y a un problème quelconque dans l'une ou l'autre des régions du pays, comment ferait-on pour informer et permettre la communication si l'on ne se rend pas sur le terrain, sentir un climat, écouter les gens, poser des questions, se faire une opinion complète de la situation. C'est la seule démarche possible qui permettrait d'ouvrir un débat, de faire une synthèse, de refléchir des solutions qui pourraient être même imposées d'une façon ou d'une autre.

Une bonne émission télé aide les téléspectateurs non seulement à s'informer, mais à vivre l'évenement. Sans marcher le détail, sans insister ou souffler une opinion- lorsque l'objectivité de rigueur est respectée- le journaliste-reporter provoquera une reflexion qui contribuera à se constituer une opinion personnelle de l'évènement. Lorsqu'il s'agit d'un sujet à traiter, il aura à aborder la question sous tous ses angles invitant les spécialistes, les responsables et les personnes concernées par le sujet à s'exprimer et à s'expliquer.

A l'heure où le monde a perdu ses frontières, la communication du savoir à distance, prend des canaux de diffusions divers et bousculent les cadres d'enseignement traditionnel: télé-enseignement, open university, retransmission en direct...

De plus en plus de gens travaillent en réseaux et de manière mobile. La technologie va dans ce sens. C'est un nouveau modèle de vie qui s'installe et qui pose autant de problèmes fondamentaux de société: Comment organiser la communication, la convivialité, les contacts humains? Comment créer de nouveaux espaces publics? Autant de questions qui attendent des réponses.

Serions-nous condamnés à une véritable solitude humaine à force de réseaux de communications sophistiqués?

Qu'on les appelle autoroute de l'information, internet ou autre chose, je pense qu'il en va de ces nouveautés, finalement, comme de l'arrivée du livre sur le marché de façon massive et que l'on croyait porteur des pires dangers, après l'invention de l'imprimerie. Toujours est-il que toutes ces nouveautés ne conviendront, il faut l'avouer, qu'à certaines types d'activités, et que l'on s'y accomodera en modifiant forcément notre mode de vie quelque part.

Et, si l'Université prépare les futurs cadres à assumer leur rôle dans la vie active tenant compte de la communication autant que de l'information pure, et en considérant le phénomène dans sa dynamique, rien n'est réellement effrayant.

Et tant que vous ne pourrez jamais couper vos cheveux ou soigner vos dents à distance, la communication sera toujours possible.

*Michael F. DAVIE[2]**

L'Université au Liban et Les Articulations à son Environnement

L'Université au Liban, tant le concept que l'objet - les différentes Universités - interpelle les chercheurs des sciences sociales. Par la présence des jeunes, numériquement majoritaires dans le pays, c'est le lieu privilégié d'observation des comportements et des tensions qui traversent une composante importante de la population dans ses relations avec son environnement physique et social.

Les universités sont des lieux particuliers, des espaces conçus pour la formation et la reproduction des élites, des places irremplaçables d'un bouillon de culture nécessaire à l'édification nationale. Présentées, par leurs autorités de tutelle, comme un des piliers de la spécificité libanaise dans le monde arabe, elles sont en réalité des espaces disparates, géographiquement éclatés. Insaisissables et à l'organisation interne baroque, elles jouissent néanmoins de privilèges surprenants. Présentes partout sur le territoire national, les universités au Liban offrent à la fois l'image d'un dynamisme culturel dans des cadres de travail exceptionnels, et de milieux permettant l'éclosion de mouvements ou des comportements dangereux et illicites, participant au mal-vivre de la société. Lieux un très court temps (l'immédiat avant-guerre) de contestations politiques, puis lieux de cristallisation identitaires, les universités ne semblent plus être, actuellement, que des structures de porduction de diplômés, de chômeurs ou d'émigrants.

La multiplicité de ces points de vue reflète, de fait, la complexité d'un espace encore mal défini: une crise existentielle les secoue, certes, mais force également à des interrogations sur la place des universités dans la Ville. Par leur dispersion, par la variété des cas de figure, les universités, contenants comme contenus, seraient en marge des contextes urbains qui les ont accueillies. Par extension, les universités seraient alors en marge de la Cité, tant bien même que cette dernière existe au Liban.

Notre intervention propose une lecture de ces dysfonctionnements à travers le prisme des articulations existant entre les universités au Liban et leur environnement, le plus souvent, mais non exclusivement, situé dans un cadre urbain. Analyser les rapports entretenus entre l'Université et la Ville soulève bien entendu la question des liens multiscalaires et réciproques, tissés entre elle et les différents espaces d'accueil. Bien plus que l'analyse du simple cadre matériel (les bâtiments, la rue, les espaces vides et pleins, le cadre du quartier, l'esthétique locale), la question est bien celle des relations entretenues entre l'Université, l'institution, et la Ville, le concept. En effet, l'Université, l'institution culturelle par excellence, apporte autre chose qu'une simple formation; elle forge des identités et des réseaux, tant au plan local qu'à celui de la ville et du territoire national. L'Université est donc bien un des lieux privilégiés en ville qui contribuent, par sa

-2- Géographe. Professeur au Département de Géographie de l'Université François-Rabelais, B.P. 0607, 37206 Tours cedex 03 et Chercheur, UMR 6592 du CNRS URBAMA (Urbanisation du Monde Arabe), B.P. 7521, 37075 Tours cedex 2 (France). E-Mail: davie@droit.univ.tours.fr.

fonction d'espace de socialisation, à l'intégration de populations disparates, posant ainsi les assises d'une certaine urbanité. L'Université a également comme rôle, au Liban comme ailleurs, de faciliter tant une implication dans les réseaux politiques, qu'une identification au sort de la ville, de même qu'une participation sociale et économique, et, en retour, une reconnaissance de cet investissement. L'Université est par conséquent un des lieux de cristallisation de la citoyenneté nationale.

Espace, culture, urbanité et citoyenneté sont donc les maîtres mots de cette réflexion.

*

Analyser les relations qu'entretiennent les universités au Liban avec leur environnement nécessite un bref rappel historique et un cadrage spatial serré, l'espace étant toujours un produit de la société et donc le fruit du passé. Cette approche permettra de déceler les tendances lourdes dans la structuration et dans l'évolution de ces espaces culturels. Il paraît donc utile de présenter l'itinéraire temporel de quelques cas emblématiques.

Instituée par des communautés religieuses étrangères, à un moment particulier de l'Histoire marqué par des rivalités politiques et surtout économiques autour du contrôle de l'Empire ottoman, l'Université au Liban est une innovation *ex nihilo*. L'introduction de l'Université obéit alors à des finalités claires: la mission et le prosélytisme religieux, d'un côté, et la promotion d'un projet politique et économique occidental soutenu par les Puissances, de l'autre. Fils de l'Âge des Lumières, les missionnaires avançaient comme prétexte la nécessité impérieuse d'insuffler la civilisation (l'occidentale) dans une société jugée léthargique et retardataire (l'orientale). Accessoirement, l'Université devait être le lieu potentiel de la production de savoirs, l'endroit à partir duquel l'on participait à la découverte du monde de la fin du XIXème siècle. L'Université répondait donc bien plus à un projet colonial qu'à un projet culturel.

Partant, deux universités seront fondées à un intervalle d'une dizaine d'années près: la Syrian Protestant College (devenue plus tard The American University of Beirut) fondée en 1869 et l'Université Saint-Joseph en 1875. D'emblée, deux lieux d'implantation différents: pour les Américains, de vastes terrains à l'Ouest de la ville *intra muros*; pour les Jésuites, un terrain plus modeste à l'Est. Aucune des deux n'est à proprement parler dans la ville de Beyrouth, mais elles sont toutes les deux édifiées dans ses banlieues plus ou moins éloignées.

Pour l'AUB, les terrains traduisent à merveille les visions urbanistiques et les modèles d'édification américains d'alors: de larges étendues qui attendaient d'être conquises et civilisées. L'acquisition d'une portion sensible de la péninsule beyrouthine soulignait, en quelque sorte, à la fois l'ambition des missionnaires à travers la vision de leur place dans le monde, leur culture d'origine et l'image qu'ils avaient de l'Université américaine en général. Le campus beyrouthin était, en effet, un reflet des campus fondés par des mécènes américains, les barons du chemin de fer ou du bétail. Arbres soigneusement catégorisés dans une finalité pédagogique, chemins de promenade avec des vues ininterrompues sur la mer et sur les cimes enneigés, bâtiments dispersés et à l'architecture d'outre-Atlantique (dont le gothique acclimaté), traduisaient une vision à la fois hygiéniste, optimiste et en rupture totale avec le passé; il rompait également avec tout le cadre civilisationnel et architectural arabe et ottoman levantin. S'installer sur la partie occidentale de la péninsule était une version locale, si l'on peut dire, de la Conquête de l'Ouest.

Reflet exact des séminaires européens, l'Université Saint-Joseph, elle, offrait à la vue un autre spectacle, celui de bâtiments imposants, à même la rue, de hautes murailles et des cours intérieures: espace voué exclusivement à la méditation, à l'enseignement religieux et à l'éducation. Une impression de renfermement s'en dégageait, un isolement apparemment voulu par rapport au monde extérieur. Les Jésuites y transposent leurs séminaires en Terre d'Orient, terre de mission catholique avec laquelle ils avaient forgé des liens contenaires. Espace clos, souligné par une architecture européenne à réminiscence militaire, à croire que l'espace extérieur beyrouthin lui était hostile; l'esthétique en acte était tout autre si on la compare à l'anglo-saxonne.

Deux espaces institutions éducatives ont donc existé et que tout différenciait tant au plan morphologique qu'à celui de leurs rapports à leur environnement urbain. Ainsi, l'Université Américaine, quoique physiquement détachée de la ville, de sa cohue, de l'activité économique et des administrations publiques, ne vivait pas en vase clos. Trois petits noyaux proto-urbains (Havy al-Fijl, Ain-Mraysseh et l'actuel Hobaych) étaient déjà constitués bien avant son installation et offraient quelques services de base à la communauté académique. Plus tard, le tramway et les déplacements pendulaires qu'il autorisait aux étudiants et aux employés assuraient une connexité avec les espaces centraux de la ville. L'université était en outre située sur un chemin de promenade très fréquenté, celui de Ras Beyrouth et de Manâra, qui connaissaient une certaine animation. D'ailleurs, en très peu de temps, le site fut annexé à la ville grâce aux tentacules issues du front de l'urbanisation particulièrement actif entre la fin du siècle dernier et la période du Mandat français.

En comparaison, l'Université Saint-Joseph vivait isolée dans un quartier à la fonction strictement résidentielle: Qirât. Espace déjà loti et structuré au moment de la construction des bâtiments centraux universitaires, il n'entretenait pratiquement aucune relation avec le voisinage immédiat: la ville *intra muros,* et les commerces du péricentre proches le dispensait de services de proximité pour la population estudiantine. L'Université vivait donc, en quelque sorte, en marge à la fois de son propre espace, figé d'ailleurs par sa dynamique interne, et de celui de la centralité urbaine. L'éloignement du réseau de tramways (qui passaient au Nord du site, à Gemmayzé, et à l'Ouest, la rue de Damas), et l'étroitesse des rues qui la desservaient accentuaient encore plus son isolement physique.

Cette situation allait radicalement changer pour le site de l'Université Américaine, grâce à un second coup de fouet durant les années 1950. Si, durant le Mandat, l'économie française, et, dans une moindre mesure britannique, avaient pratiqué le cœur de Beyrouth comme espace central de leurs activités, à l'issue de la Seconde Guerre Mondiale, et avec le contrôle progressif des gisements de pétrole de la péninsule arabique par des compagnies américaines, cet espace s'avérait insuffisant aux exigences du nouveau type d'économie. L'espace économique s'est ainsi redéployé ailleurs, à Hamra, un site plus approprié aux nouvelles exigences, par l'importance des terrains offerts, l'adaptation du réseau viaire à la circulation automobile, la disponibilité de capitaux palestiniens, et enfin la proximité d'une institution culturelle importante, l'Université Américaine. Hamra se construisait alors à une allure rapide, offrant à la fois des logements modernes, des commerces de marchandises et de modes marqués par l'empreinte américaine, et des cinémas projetant les succès d'outre-Atlantique. Une population bigarrée, en partie étrangère (arabe comme européenne et américaine), au fort pouvoir d'achat, était attirée par cet espace à l'architecture moderne, jouissant d'une certaine ambiance de liberté d'expression et situé de surcroît à proximité de plages, de

grands hôtels et d'espaces ludiques. Hamra et ses entours se signalaient comme étant le sas d'entrée occidental au Moyen-Orient arabe.

Une relation intime et partagée s'est alors établie entre l'Université et son environnement immédiat. D'une part, l'Université attirait une population jeune, libanaise ou étrangère, appartenant aux classes relativement aisées, et consommatrice de culture anglo-saxonne; de l'autre, Hamra vivait de cette demande, tout en offrant un cadre de travail pour les professionnels gérant capitaux et ressources des espaces arabes producteurs de pétrole. L'Université s'appuyait sur Hamra, fournissant ses cadres et ses compétences, et, en retour, Hamra offrait le cadre économique, culturel et ludique. Dans cet environnement particulier, coupé de l'ancien centre-ville, perçu maintenant comme l'espace d'un autre temps, émergeaient et s'expérimentaient des courants politiques et culturels originaux. Alimentés par les cadres professionnels et en partie par les étrangers, exilés de leur pays délibérément ou par la force de la conjoncture, ces courants participaient à l'élaboration de nouvelles esthétiques, cultures, architectures et idéologies, un *way of life*, dont le modernisme libanais. Espace grisant comparé à l'ancienne ville...

En revanche, l'Université Saint-Joseph, isolée dans son cadre résidentiel à l'ottomane, certes charmant mais vieilli, paraissait être exclue d'une dynamique intime avec son environnement urbain. L'Université évoluait d'ailleurs vers un tripôle: le noyau originel à la rue Huvelin, et une faculté de médecine à la rue de Damas, celle-ci en marge de la cité et à proximité de ses cimetières. À la fin des années 1960, l'École Supérieure des Ingénieurs de Beyrouth sera à son tour délocalisée et installée au sommet d'une colline dominant le camp palestinien de Tall al-Zaatar et les banlieues et zones industrielles situées à l'Est de la ville. Isolée de toutes parts, desservie par un chemin se terminant en cul-de-sac, cette faculté d'ingéniérie est l'archétype de la vision du Mouvement moderne, prévalant durant cette décénie, des types de relations devant exister entre la ville et l'Université: fonctionnalisme et contact direct avec la Nature.

L'éclatement des sites, tous les trois mal desservis en services de proximité, ne favorisait en aucune sorte l'intégration à la vie de la ville. Autour de ces sites, on ne relève aucun commerce notable et aucun lieu ludique; pas d'originalité morphologique non plus, ni articulation particulière avec l'environnement ni enfin la sécrétion d'espaces politiques ou culturels signuliers. La francophonie, expression de la puissance économique déliquescente d'un Empire devenu moribon (les guerres d'Indochine et d'Algérie étaient en cours, la reconstruction nationale de l'après-guerre mondiale non encore terminée) se faisait marginaliser par l'anglophonie, la langue véhiculaire du jeune empire US. Et cela se traduisait tout naturellement par des espaces à dynamiques différentielles.

Mais l'espace universitaire libanais ne se limitait pas à ces deux grands pôles. L'Indépendance libanaise, et son corollaire, la recherche d'une identité nationale fédérative par l'éducation de masse, rendait indispensable la création d'une université véritablement nationale au service de la jeune république. L'Université Libanaise devait jouer ce rôle, en engendrant une culture véritablement nationale, comparée à celles des universités missionnaires, et qui serait offerte à l'ensemble des Libanais, et non seulement aux classes aisées. Par là, les expressions extérieures trop criantes de la ségrégation sociale et du confessionnalisme devaient progressivement être résorbées, créant l'Homme libanais nouveau dans une république modèle.

L'Université Libanaise prendra forme au début des années 1960; il restait à inventer le campus. À l'image de l'État libanais, dont les lieux de pouvoir étaient généralement indiscernables dans la ville, l'Université Libanaise fut installée dans des locaux provisoires, des bâtiments résidentiels, des appartements. Dans un premier temps, ceux-ci furent loués en marge de la ville, dans le quartier dit de l'UNESCO, c'est-à-dire aux franges du front de l'urbanisation d'alors. Quartier hybride: à la fois espace militaire (les bâtiments de l'UNESCO faisaient partie d'un complexe de casernes françaises anciennes), espace naturel (une région totalement répulsive, les Sables, quoique tardivement lotie), espace résidentiel de standing (les quartiers Verdun, Tallet Khayat et surtout Ramlet al-Bayda), espace de misère (le camp palestinien de Mar Elias), et, enfin, espace semi-industriel. L'Université Libanaise s'installait ainsi à l'intersection d'espaces polymorphes en marge extrême de la ville.

Dans un second temps, au milieu des années 1960, certaines facultés s'installèrent dans d'anciens bâtiments ottomans: l'École des Arts et Métiers à Sanâyeh et l'ancien hôpital militaire du complexe administratif du Grand Sérail, dans le centre-ville. Éclatement des sites que soulignera la construction, à la fin de cette même décennie, de la Faculté des Sciences à Chouaifât, au-delà du front de l'urbanisation, à proximité des pistes de l'Aéroport et du camp palestinien de Bourj al-Barajné.

Les relations que ces quatre sites entretenaient avec leur environnement suscitaient des interrogations. Le site "de l'UNESCO", quoique agrandi par la construction de la Faculté de Pédagogie sur des terrains privés, restait relativement isolé: pas de commerces de proximité, pas d'espaces de loisirs ou de culture. Les relations avec les habitants restaient limitées, les couches très aisées de Ramlet al-Bayda, tout comme les réfugiés palestiniens, structurant des espaces à l'accès délicat, sinon ségrégationné. Le site de Chouaifât, lui, était l'exemple-type de l'isolement: la ville n'était même pas présente, le campus étant isolé au milieu d'oliveraies et de champs. Les deux derniers sites enfin, ceux du centre-ville et celui de Sanâyeh étaient potentiellement les plus riches en connexites - et donc en urbanité - avec leur environnement immédiat. Le premier, la Faculté des Beaux-Arts était effectivement au cœur du centre-ville et donc à deux pas des espaces commerciaux, des cinémas, théâtres, cafés, lieux de culte, maisons d'édition et sièges de la presse. Il ne concernait cependant qu'un faible nombre d'étudiants. Le second site, la Faculté de Droit, était à deux pas de Hamra, un espace cosmopolite brasseur d'hommes et d'idées. Il se trouvait donc en position spatiale semblable à celle de l'Université Américaine, mais sans pour autant entretenir les mêmes liens culturels. À Hamra, l'Université Libanaise fut, curieusement, en situation marginale: elle y est venue soixante-quinze ans trop tard...

Durant la même période, d'autres universités sont fondées au Liban, reflétant à la fois une demande sociale d'accès aux formations supérieures et, paradoxalement, l'affirmation, par quelques segments de la société, d'identités locales, ethniques ou confessionnelles. L'invention d'une identité nationale, par le biais de l'Université Libanaise, butait contre la réalité de la "mosaïque libanaise", terme inventé à la même époque. Certaines communautés, pour des raisons diverses et à des intensités différentes, ne s'y retrouvaient effectivement pas, et les nouvelles universités qu'on allait créer répondaient alors à cette réalité. Elles furent édifiées dans des espaces fortement marqués par des identités partielles (Fig. 1).

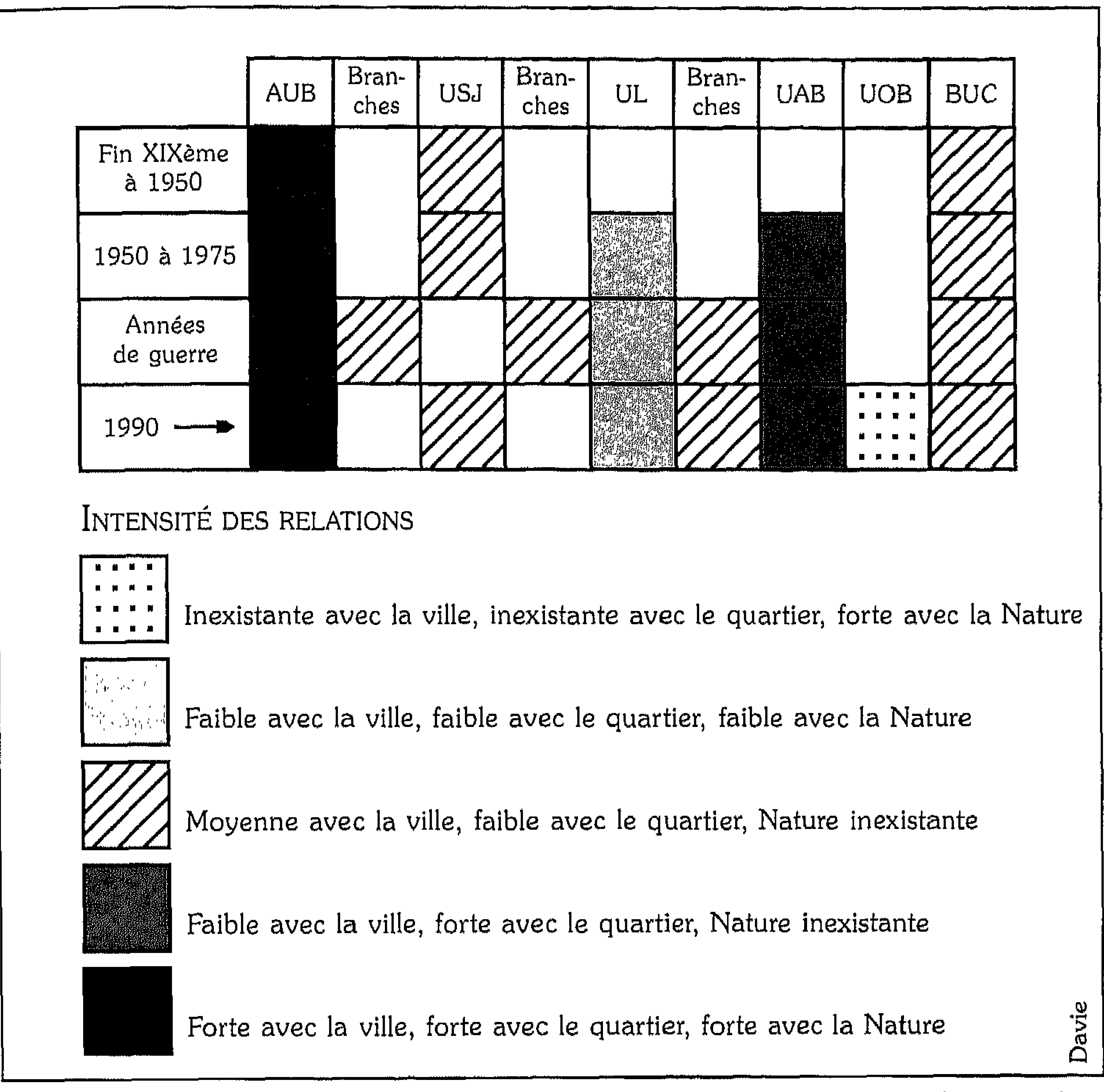


Fig. 1: Schéma des intensités des relations entretenues par des universités au Liban avec leur quartier, avec la ville et avec la Nature

À titre d'exemple, l'Université Arabe de Beyrouth, qui dépendait en partie de l'Université d'Alexandrie en Égypte, s'est installée à proximité immédiate d'un quartier en constitution, Tarik al-Jdidé, Sabra et Dana, lui-même proche du camp palestinien de Chatila et de la Prison des Sables. Position curieuse, car en marge, encore une fois, de la ville et de ses activités caractéristiques, mais toutefois au cœur d'un quartier dense, très vivant, habité par les couches moyennes et inférieures d'une population bigarrée, libanaise comme étrangère: une université à la limite de la ville, côtoyant des exclus, mais au cœur d'un quartier structuré.

Autre exemple: une antenne de l'Université de Lyon s'installe à son tour à Beyrouth. Au cœur d'un vaste espace appartenant à l'État français et innervé par la rue de Damas, l'École Supérieure des Lettres continue l'œuvre culturelle française, interrompue par la fin du Mandat, et maintenant rebaptisée Francophonie. Elle avoisine avec la Faculté de Médecine de l'Université Saint-Joseph et les cimetières, et partage donc leur solitude

dans un espace relativement vide d'hommes et vierge d'activités. Cette vacuité de services et de fonctions souligne la nature passée de cet espace, celui des casernes qui avaient défendu l'entrée de la ville, et celui, actuel, de tampon morphologique et fonctionnel entre le cœur de la ville et ses faubourgs, notamment Furn el-Chebbak. L'École des Lettres vivait ainsi hors des espaces centraux et proprement urbains.

Un dernier exemple: l'Université du Saint-Esprit à Kaslik. Née durant les décennies fastes 1955-1975, "Kaslik", un moment isolée sur le fragment de plateau dominant le cœur ancien de Jouniyé, est rapidement encerclée par l'urbanisation. Mais cette dernière est à caractère résidentiel, limitant par là l'implication de cette université dans le quotidien urbain du bourg. Car, au début des années soixante, Jouniyé n'était pas encore une ville, mais à peine un gros bourg; au milieu des années 1970, elle devint une très lointaine banlieue de Beyrouth. Université de province, Kaslik répond à d'autres logiques, celles de desservir la population en voie de modernisation du Mont-Liban central.

*

Ainsi, jusqu'aux années 1970, l'espace universitaire libanais se caractérisait par une extrême fragmentation spatiale. Campus, facultés, départements et bureaux administratifs étaient dispersés indifféremment dans l'ensemble des quartiers, le plus souvent hébergés dans des immeubles résidentiels, voire dans des étages isolés ou encore en pleine nature - un véritable archipel universitaire. S'ils contribuaient modestement à la vie des quartiers ou des localités, force est de constater qu'ils tournaient, de manière générale, le dos à la ville, à sa spécificité, à ses services, à sa raison d'être. En retour, les différents quartiers concernés n'étaient que très faiblement impliqués dans le fonctionnement de ces universités.

En effet, si l'Université est un des lieux majeurs de la production de l'urbanité, cette dernière s'acquiert surtout par un contact intime avec la ville. L'Université, au delà de sa qualité dispensatrice de formations et de diplômes, est d'abord le lieu de l'Altérité, de la socialisation et de l'apprentissage civil des différents segments de la société. Elle constitue donc un des nombreux volets de l'espace public. Partant, l'Université est un des lieux où s'atténue les particularismes identitaires et se forge donc des pans de la citoyenneté.

Bien avant que la guerre civile ne redéfinisse les identités politico-religieuses et les fonctions nouvelles des quartiers, les différentes universités traduisaient déjà l'absence de polarisations urbaines fortes - hormis le bipôle AUB-Hamra. Par conséquent, la population estudiantine était globalement privée de contacts privilégiés avec la ville, car celle-ci était elle-même spatialement et socialement évanescente, s'inventant des identités partielles, au hasard des apports très consistants d'immigrants venus de toutes parts, tant du Liban que du Moyen-Orient. À leur tour, les étudiants ne tissaient que des liens ténus et éphémères avec l'environnement urbain immédiat qui les accueillaient; ce dernier, en retour, ne s'articulait pratiquement pas, lui non plus, avec l'université. Mais si les processus d'urbanité étaient, à la longue, positifs, l'université était sans nul doute une filière d'accès à l'emploi et à l'insertion sociale, ceux de la citadinité étaient, par contre, repoussés. Les étudiants des universités souffraient, en effet, de leur mise à l'écart de la *polis*, les lois nationales et municipales interdisant la participation effective des universitaires à la vie politique de la ville comme à sa gestion: celle sur l'âge légal de vote, par ailleurs différent pour les hommes et pour les femmes, et surtout celle qui interdisait tout vote en-dehors des circonscriptions d'origine. Vivre dans une unité spatiale quelconque ne signifiait donc pas appartenir à une collectivité urbaine (municipalité ou

quartier) en participant à sa gestion. Cela excluait pratiquement la quasi-totalité d'une importante classe d'âge de toute activité politique légale comme de toute participation à l'organisation des quartiers d'accueil ou des pôles universitaires. Sans compter, en outre, que les étudiants étaient exclus de tout débat strictement universitaire. C'est dire, en définitive, que s'ils vivaient et travaillaient aux marges de la ville matérielle, ils l'étaient tout autant de la *polis*.

Pour schématiser, on peut avancer que la fragmentation illustrait les nombreuses entraves rencontrées par les populations dans leurs trajets vers la centralité urbaine, et, partant, vers la citoyenneté. Les Universités en périphérie de la ville ne signalaient-elles pas un centre urbain inaccessible, par suite d'une urbanisation saturée et par l'occupation antérieure (le cas de l'AUB et de l'USJ) des créneaux historiques? Mais repousser les universités en périphérie, vers des espaces vides d'hommes ou ceux exclus de toute vie nationale (les Camps palestiniens et leurs propres banlieues libanaises, par exemple), signalait également qu'elles n'avaient apparemment pas, aux yeux des protagonistes, de fonction particulière à remplir en ville, ni un quelconque rôle urbain. Elles n'existeraient que pour offrir une formation professionnelle, et non une formation à la ville. Les universités elles-mêmes, les institutions et les bailleurs de fonds, n'entretenaient d'ailleurs aucun lien particulier avec les pouvoirs locaux, et ne procédaient à aucune négociation avec la Municipalité ou avec les acteurs politiques, sur la place ou les effets des nouvelles implantations. Propriétés privées pour l'essentiel, elles n'avaient que le code de construction à respecter. Leur architecture traduisait bien, au reste, leur fonction: espaces clos, scolaires, accessibles exclusivement aux heures habituelles de travail et démunis pour la plupart d'espaces de convivialité. Elles se réduisaient ainsi à des "machines à enseigner". L'espace public des universités était alors rejeté au-delà de l'enceinte, vers l'espace du public, la rue, les terrains libres ou les cafés du dehors. L'urbanité acquise était pratiquement limitée à celle, elle-même en gestation, des quartiers d'accueil. Quant à la citadinité, elle était de dimension microlocale, forgée sur le tas dans les cafés et durant les assemblées générales; il faut le reconnaître, l'Université n'a pas formé le citoyen libanais, malgré les incantations officielles d'usage. Le chemin vers la citadinité et la citoyenneté ne pouvait prendre, alors, que les formes illégales, par le biais d'un activisme politique ou par la violence; le droit à la ville de l'étudiant étant dès lors naturellement occultée au nom d'idéaux plus mobilisateurs, ceux des partis politiques libanais.

L'Université reflétait à sa manière des dysfonctionnements urbains et une crise urbaine larvée. Cette crise structurelle de la ville fut cependant évacuée par les différents pouvoirs nationaux, qui n'avaient retenu que le nombre grandissant d'étudiants dans un nombre grandissant d'universités, un évident signe de bonne santé nationale. Du droit à la ville, par contre, on ne souffla mot; de la contestation des années 1970, on n'a voulu voir que l'expression d'une jeunesse manipulée.

*

Les seize ans de guerre civile n'ont fait que consolider ces tendances lourdes. Le dédoublement des universités, que l'on a justifié tant pour des raisons sécuritaires que par une volonté politique d'accès à la culture pour toutes les confessions et régions, ne signalait en rien une meilleure intégration des institutions à leur environnement. Bien au contraire, les innombrables "branches" ont été ouvertes dans des sites excentriques, tant par leur position que par leur topographie. La ségrégation spatiale et sociale, dont le tri

par la richesse, perdurait et se manifestait plus intensément encore; simultanément, la ville perdait elle-même, progressivement, certains de ses attributs spécifiques.

Isolées de la ville, elle-même vidée de ses forces vives et de sa classe intellectuelle (la destruction du Centre-Ville de Beyrouth, a redistribution de la population et l'éclatement des fonctions de l'agglomération l'ont profondément traumatisé), mais isolées également de leur environnement immédiat (le quartier, le village ou le bourg d'accueil), les nouvelles universités sont devenues les lieux d'une transmission hâtive de connaissances à une population fragilisée et très mobile. L'éloignement de ces sites s'est traduit, par exemple, par une démultiplication à l'extrême du nombre de voitures individuelles, palliant l'absence de transports en commun. Les universités se remplissaient et se vidaient au gré des trêves militaires, des horaires de travail habituels et des vacances, toujours respectées. Pures inventions *ex nihilo* dans des espaces totalement impropres à accueillir une fonction universitaire, ces "branches" consolidaient, surtout, la fragmentation de la classe d'âge majoritaire du Liban. Cet isolement physique était généralement peu compensé par les indéniables qualités esthétiques de certains sites: sommets de collines, versants boisés dominant la mer et d'anciens couvents (Fig. 2). Occasionnellement, mais rarement, une petite recherche et originalité architecturale soulignait la jeunesse du lieu; le plus souvent, les cadres des universités reproduisaient les modèles scolaires austères, bien ancrés dans la philosophie du Mouvement moderne, débarrassés des derniers vestiges d'espaces de convivialité.

Les migrations induites par la guerre, l'urbanisation massive de toutes les périphéries des villes et des bourgs, mais aussi la mobilité sociale ascendante de larges couches de la population ont produit des "consommateurs de diplômes", bien plus que de futurs citoyens. Les universités, détachées de leur contexte spatial et social, ne pouvaient être de vieux lieux de citadinisation, ni même, pour la plupart des cas, construire une urbanité élémentaire: véritables espaces furtifs, elles n'atteignaient jamais la masse critique suffisante pour concrétiser des relations durables avec leur environnement. Elles ne structuraient donc pas un territoire, elles ne cristallisaient pas autour d'elles de nouveaux espaces urbains, et étaient en outre fort éloignées des centralités locales, elles-mêmes périphériques, nées de la guerre. Elles se caractérisaient alors par une sorte d'extraterritorialité en périphérie de villes qui les ont réduit à des objets sans finalité sociale. En revanche, les universités furent des armes idéologiques et identitaires aux mains de milices qui se disputaient le contrôle de fragments du territoire national.

L'après-guerre ne remet pas en question cette tendance lourde. Malgré quelques timides réunifications de branches éclatées, les dynamiques précédentes ne sont pas encore inversées. Bien au contraire, les tendances anciennes perdurent et de nouvelles universités naissent encore, d'autres délocalisent et ouvrent de nouveaux campus (Fig. 3). Toutes s'installent encore plus loin des villes, au-delà des banlieues les plus lointaines, dans des sites encore plus surprenants. L'Université de Balamand, par exemple, est à une heure et demie de Beyrouth, dans un site magnifique, certes, à la fois dominant le littoral et en vue des cimes enneigés des Cèdres et des oliveraies du Koura, mais dépourvu de tout service public et privé. Mais c'est une institution qui ambitionne de desservir avant tout le Liban-Nord et sa capitale Tripoli, et aussi, sans doute, le Moyen-Orient. Par là, l'intégration des étudiants est reléguée au second plan par rapport aux impératifs immédiats de la formation. Quant à sa relation avec son environnement, ici encore naturel, elle est déjà menacée par les projets de construction de logements de standing dans le voisinage immédiat.

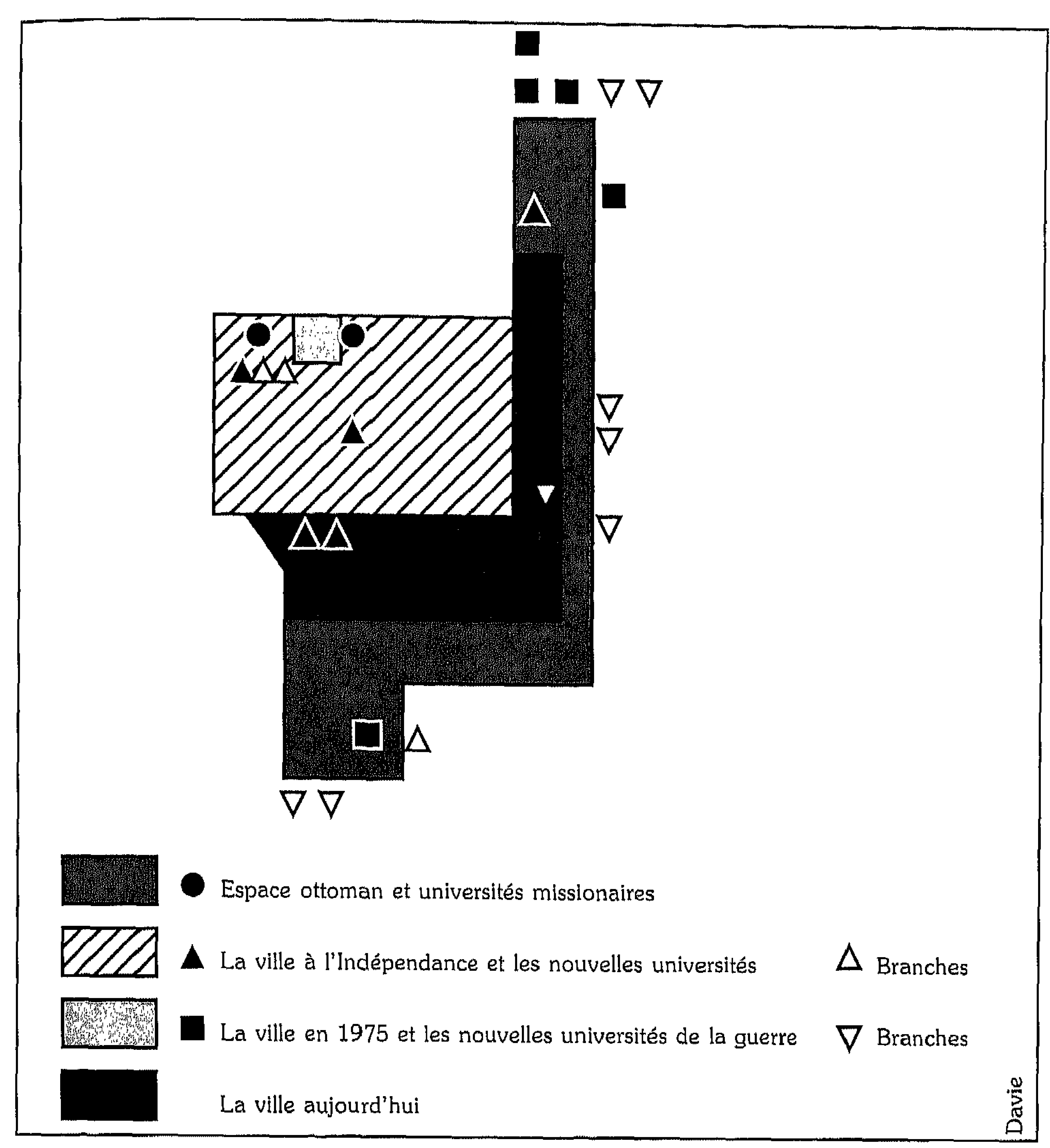


Fig. 2: Schéma de la distribution spatiale des universités dans la périphérie de Beyrouth

Conclusion

Si la crise urbaine au Liban est, dans l'ensemble, nitée, ou simplement réduite à son volet politique, celle de l'Université l'est tout autant. Les universités au Liban ne sont pas vues comme des structures d'organisation urbaine, les autorités publiques et privées en charge de ces institutions ignorant ou occultant ce potentiel. Cela pose alors la question de la finalité de l'Université au Liban, de son articulation à la ville et de son rôle dans le développement urbain.

Lieu de transmission, et, avouons-le, de reproduction à l'identique d'un savoir élaboré ailleurs, le plus souvent en Occident, les universités au Liban ne sont, en réalité, des lieux innovateurs mais se trouvent plutôt en bout de chaîne et en porte-à-faux multiples.

Elles répondent d'abord rarement aux besoins de l'économie, par ailleurs très limités, les entreprises financières, industrielles et commerciales, étant encore de type familial au Liban. Au lieu d'être un des maillons réfléchis de la chaîne de création de plus-values fortes par la technicité ou le savoir, l'Université au Liban est cantonné dans un rôle de dispensatrice de diplômes. Quelle est alors la nécessité d'offrir des formations de pointe et de construire des Grandes Écoles et des Technopôles? Quels sont les débouchés pour les innombrables ingénieurs, par exemple, hormis l'émigration de travail vers des pays qui, d'ailleurs, ferment progressivement leurs portes aux compétences étrangères? Pourquoi cette pléthore de professionnels de la santé, presque tous concentrés dans la capitale? Quels place et rôle pour le surnombre de diplômés en Sciences sociales ou en Droit?

Multipliées démesurément, les universités sont aussi en marge de la reconstruction du pays et celle du centre de la capitale. Tant le concept - la place,

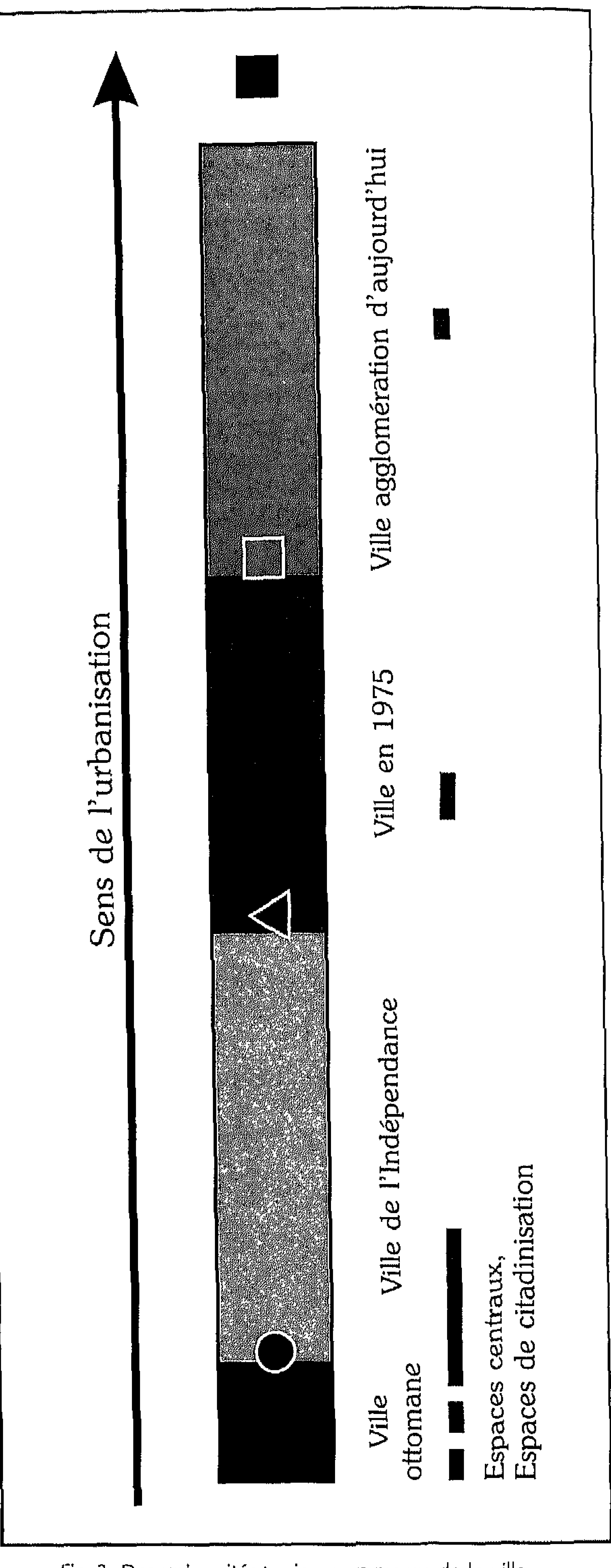


Fig. 3: Des universités toujours en marge de la ville

l'influence et les effets structurants induits actuels et futurs des universités dans le péricentre reconstruit - que les objets actuels (le cadre, l'architecture et l'esthétique interne et externe des bâtiments universitaires), ne font l'objet de réflexion globale, municipale ou nationale. En retour, les projets d'aménagement du Centre-ville occultent les polarisations potentielles de l'Université, et les projets à des échelles plus vastes, schémas directeurs, "zonings", placent les Universités au même plan que les usines, les zones résidentielles, les grands carrefours... L'espace urbain, devenu marchandise, "chosifie" l'Université, la réduit à l'état d'objet.

De cette "chosification" de l'Université découle quelques constats. Si, d'une part, son éclatement et son isolement par rapport à la ville reflètent et consolident la fragmentation de la société et le cloisonnement des acteurs sociaux que sont les étudiants, la future élite nationale, la ville, d'autre part, ce construit social et politique, leur refuse l'accès à la négociation urbaine. Espace de démocratie tronquée, image des pouvoirs qui se l'ont approprié, l'Université exclut donc les forces vives de la société, cette classe d'âge majoritaire, niant l'articulation existant entre elles et l'envionnement humain. En retour, les univesités, fragmentées et soumises, n'opposent pas de contestation, et ne proposent pas de solutions aux crises nationales: curieusement d'ailleurs, et à part une exception notable, les universités au Liban ne dispensent pas encore de formation académique en sciences de la ville. Partant, elles n'interpellent aucun pouvoir urbain, et par là n'engagent alors que très peu de recherches sur leur rôle et leur articulation à l'environnement, et encore moins sur leur esthétique ou leur poétique.

La ville et l'Université, n'étant que des enjeux secondaires, sont encore, au Liban, objets d'indifférence.

كلمة المهندس مصباح رجب

دور الجامعة في خلق مناظر المدينة وبيئتها الطبيعيّة وشاعريّتها

إنّ تفاعلَ الإنسان مع محيطه الاجتماعيّ والطبيعيّ ينعكسُ في شكلٍ عام على سلوكه الأخلاقيّ والعمليّ اليوميّ. فعندما يسيرُ في شوارعِ المدينة، مثلاً، تعتريه سلسلةٌ من الذبذبات السلبيّة والإيجابيّة بنسبٍ مختلفة. وتنشأُ في شعوره الباطنيّ مجموعةٌ من الكليشهات، المعزولةِ أحياناً عن بعضها بعضٍ، محدّدةً درجةَ استقرارِهِ النفسيّ والثقافيّ والعلميّ.

وتبدو هذه التفاعلاتُ جليّةً في مجتمعنا اللبنانيّ عند دخولِ الطالب إلى الجامعة لمتابعة التحصيل العلميّ. فعند الإستحقاقِ تتجسّمُ هذه التفاعلاتُ ليقرأَ من خلالها نضجَ الثقافةِ بأنواعها عند طالبٍ هو في الواقع نتاجُ بيئتِه. وغالباً ما تكونُ هذه الثقافةُ مجزّأةً ومبعثرةً في جواريرَ افتراضيّةٍ تحتلُّ حيّزاً من دماغه؛ مشكلةُ المرآةِ التي تعكسُ، بين ما تعكسُه، واقعَ المدينة بمناظرِها المشوّشةِ وبيئتِها الغنيّةِ بالطفيليّات وشاعريّتِها الغائبة.

وهنا، في رأينا، يبدأُ دورُ الجامعةِ الفعليُّ. ففي البداية تضطلعُ الجامعةُ بدورٍ أكاديميّ داخليّ يقومُ على تهذيب وتنظيم الصورِ الضبابيّة التي يستعملُها الطالبُ كأداةٍ للتعبير والكتابة والرسم. وتنطلقُ عمليّةُ التأهيلِ هذه من الجذور والتراثِ لتتواصلَ مع مقتضيات عصرِنا هذا عبر الربطِ بين الماضي والحاضر والمستقبل، رادمةً بذلك الهوّةَ التي نتجت عن الثورة الصناعيّة، والتي أدّت إلى ضياع الهويّةِ الحقيقيّة لمدننا. وفي عمليّة التأهيلِ والتثقيفِ هذه يتصالحُ الطالبُ مع التاريخ والقيم والتقاليد العريقة والطبيعة والألوان والنسب الصحيحة. ويتعلّمُ مراقبةَ وقراءة المنظورِ المدينيّ الذي يعبرُه ليميّزَ بين العناصرِ المنسجمة والعناصرِ الدخيلة.

وعلى الجامعة أن تكونَ المختبرَ الذي يتعاطى فيه الطالبُ مع الواقع المدينيّ، ويعدُّ

الأبحاثَ والمشاريعَ الصوريّة Projeto، (de simulations) التي تأتي كردٍّ على تبعاتِ صدمةِ الحداثة والفوضى المدينيّة والفكريّة. فيعيدُ رسمَ مناظرِ الحيِّز المـدينيّ بـأنساقه المبنيّة ونطاقاته المفتوحة وتشكيلاته الهندسيّة والفنيّة. ويعيدُ الاعتبارَ لفسحـاتـه الخضراء ولدروبِ المشاة في الأحياء المركزيّة والأحياء المحيطةِ بها. ويقترحُ القوانينَ المنـاسبـةَ وكيفيّةَ تطبيقِها ليعيدَ لمناظرِ الحيِّزِ المـدينيّ رونقَهـا.

ولا يتوقّفُ دورُ الجامعةِ هنا، بل يتعدّى الإطارَ الأكاديميّ لينفتحَ على المجتمع بمؤسّساته وجمعيّاته وبلديّاته وناسه. فتخرجُ الأبحاثُ والأعمال من المختبر لتجابهَ الواقعَ، وتخضعَ للنقاش عبر فتحِ الجامعةِ أبوابَها للأخصّائيين والمعنيين لمحاورتهم، وللسكّان عبر تنظيمِ المعارضِ لاشعارهم (les sensibiliser) بالجماليّة المدينيّة والحفاظِ على البيئة والمبادرةِ للاهتمام بحيّهم. وهناك تجاربُ عدّةٌ قد حصلت ضمن هذا الإطار. ففي فرنسا مثلاً، بادر قاطنو مجمّعٍ سكنيٍّ شعبيٍّ في مونبليي إلى طلاء جدرانِ أبنيتهم بالألوان والرسومات المعبّرة. وقد جاء هذا العملُ ضمن إطارِ تعاونٍ بين المؤسّسات الرسميّة المحلّية ومدرسةِ العمارةِ ولجانِ السكّان. وفي ضيعةٍ أخرى قريبـةٍ، تبنّت مـدرسةُ العمـارةِ عينُهـا مشروعـاً بلديّاً لإعادة تنظيم حيٍّ سكنيٍّ، فأعدّته وعرضته في دار بلـديّـة الضيعـة ليُنـاقشَ أمـام المجلس البلديّ والسكّان المعنيين بهذا التنظيم. أمّا في طرابلس، وضمن إطار التعـاونِ الوثيق بين البلديّةِ ومعهدِ الفنون الجميلة، فتبنّت برامـجُ بعضِ المـوادّ العمليّـة والنظـريّـة في المعهد موضوعَ المدينة. وقد عالجت هذه الموادُّ، عبر الأبحاثِ والمشاريعِ وعمليّاتِ المسح بأنواعه، المشاكلَ المعماريّةَ والجمـاليّـة والبيئيّـة المطروحـة. وشكّـل بعضُ هـذه الأعمالِ القاعدةَ التي انطلقت من خلالها مشاريعُ عدّةٌ للبلديّة، منها، على سبيل الذكر لا الحصر، مشروعُ إعادةِ تأهيلِ سوقِ الصاغة، بحيث أُعدّت خـرائطـهُ المبيّنـةُ للـوضع القائم القديم من قبل الطلاّب، الذين قدّموا كذلك اقتراحاتٍ مـرسومـةً لإعـادة تـأهيـلِ واجهاتِ السوق، استفاد منها فريقُ المهندسين المشرفين على المشروع. (شارع عزمي)

وهناك مقاربةٌ أخرى لمساهمة الجامعة في خلق مناظرِ المدينة وبيئتها الطبيعيّـة. وتكمـنُ هذه المساهمةُ في القيام بحملات مدروسة للتشجير والتوعية السكّانيّـة. كمـا أنّ هنـاك ضرورةً للعمل على معالجة مفهوم الضوء والنور، واللافتـات الإعـلانيّـة فـوق المحـلاّت التجاريّـة وفي الشوارع.

في الخلاصة، نقولُ إنّ الجامعةَ الحقيقيّة هي تلك التي تقيمُ علاقاتٍ وثيقةً مع المدن والمجتمع. دورُها في خلق مناظرِ المدينة وبيئتها الطبيعيّة ريادي. فهي المختبرُ المدينيّ الذي يدرسُ ويقترحُ الحلولَ الملائمةَ والأصيلةَ لمشاكلِ المدينةِ المطروحة. فلا يتوقّفُ عند ماهيّةِ الوظيفةِ المعماريّة وشكلِها المناسب لها، بل يتعدّى المفهومَ القائم منذ القرن الماضي بأنَّ الشكلَ يتبعُ الوظيفةَ دون أن يهملَه، ويعالجُ مفهومَ الاندماجِ والانسجام المدينيّ للمبنى مع محيطه وبيئته. فكما أنّ تناسبَ الشكلِ مع الوظيفة هو ضرورةٌ لمستعملي المباني، فإنّ تكاملَ وتجانسَ المنظورِ المدينيّ هو حاجةٌ لا تقلُّ أهميّةً عن الأولى، لما يخلقُ من راحةِ نفسٍ واستقرارٍ ووضعٍ صحيّ، ولأنّه يعكسُ مستوى الارتقاء الحضاريّ للشعوب ومدى تشبّثِهم بتراثهم وتاريخهم. ويقينُنا هنا أنّ نجاحَ كلٍّ هذا هو الذي يستطيعُ أن يخلقَ شاعريّةَ المدينة. فهذه ليست شكلاً أو شيئاً يُبنى، ولا لوناً يُطلى، أو شجرةً تُزرع، بل هي نتيجةٌ لانصهارِ الذاكرةِ الجماعيّة مع التقاليدِ والثقافةِ والرمزيّةِ المعماريّة والبيئةِ النظيفة وتعدّدِ التشكيلات المتجانسة والحداثةِ بأنواعها.

ويقينُنا أيضاً أنّ نجاحَ المجتمعِ والجامعة يتبلورُ عندما تعودُ هذه الأخيرةُ تستقبلُ الطلاّبَ الذين تغلبُ في دماغهم الذبذباتُ الإيجابيّة على الذبذبات السلبيّة بنسبةٍ عالية، وتعمُّ في شعورهم الباطنيّ مجموعةٌ من الكليشهات المتناسقة والمتسلسلة. وهذه نظرةٌ متفائلة.

القسم الثالث

الجلسة الثالثة

الموضوع: **الجامعة ومعالجة مشكلات المدينة**

الرئيس: **محافظ جبل لبنان الأستاذ محمّد سهيل يمّوت**

المحاضرون:

د. خالد زياده

دور الجامعة في ربط العمران بالتنمية

السيِّدة هيام القاعي

دور الجامعة في التنمية المحليّة والتنشيط الاجتماعيّ لتطوير مساهمة السكّان في تحسين العمران

كلمة المحافظ محمّد سهيل يمّوت

حضرة السادة المحترمين

مع ازدياد العدد السكّانيّ في المدينة، كان لا بدّ من إعادة النظر في التنظيم المدنيّ والتصميم العمرانيّ، وإعدادِ دراساتٍ جديدة وتصوّرٍ جديد يتماشيان مع المتطلّبات، ويواكبان حركةَ التطوّرِ والنموّ الحضاريّ في العالم، إذ إنَّ المدينةَ تكاد تكونُ مركزاً لتجمّعِ القطاعات قاطبةً كالإدارات الرسميّة والقطاعات التجاريّة والمصرفيّة والمرافق الحيويّة.

إنّ التخطيطَ المدنيّ والتصميمَ العمرانيّ يؤدّيان إلى التطوّر الاجتماعيّ، ويقودان نحو الحضارةِ والعمران.

يكون هذا التصميمُ والتخطيط عن طريق تنظيمِ المساحات بشكلٍ نسبيّ، على أن تكونَ المساحةُ المبنيّة مخدومةً بطريقةٍ صحيحة تتناسبُ مع مساحة الشوارع، واتّجاهاتِ السير، وايجادِ علاماتٍ فارقة تكونُ بمثابة نقاطِ انطلاقٍ ودليلٍ إلى جميعِ مناطقِ المدينة موضوعِ التخطيط، كما يُراعى في التخطيط نسبةُ الكثافةِ السكّانيّة، على أن لا يتعارضَ هذا التنظيمُ مع التراث الاجتماعيّ والتاريخيّ للمنطقة، لأنّها استمراريّةٌ لتطلّعٍ حديث يتوافقُ مع الماضي والحاضر والمستقبل.

ولا يقتصرُ دورُ الجامعة على التعليم الأكاديميّ فقط، بل يتعدّاه إلى خدمة المجتمع، وإلى العمل على خلقِ نهضةٍ ثقافيّة بنّاءة تهدفُ إلى خلق روحِ المواطنيّةِ الواعيةِ لمسؤوليّتها والشاعرةِ بأهميّة مساهمتِها في أنّها، ضمن الوطن ورفع شأنه، هي المنطلقُ الأوّلُ لكلّ تطوّرٍ فكريّ، حضاريّ، عمرانيّ، وهي المنبرُ الذي يدعو إلى التنمية الاجتماعيّة. كما أنّ البحثَ العلميّ هو الطريقُ الوحيد للوصول إلى ما هو الأفضلُ والأحدث. فالمشكلاتُ التي تعاني منها المدينةُ كثيرةٌ. منها ما هو اجتماعيّ، بيئيّ، صحيّ، تربويّ، خدماتيّ، سكنيّ، أمنيّ... وكلّها أمورٌ ضروريّة تأتي في أولويّاتِ الاهتمامات المعيشيّة. فهي تحتاجُ إلى دراسات وإلى تخطيط مدنيّ متطوّر يتناسبُ ويتماشى مع متطلّبات العصر.

فالمشاريعُ والجهود التي تقومُ بها الدولةُ، من تأمين الأمن والاستقرار والمحافظةِ على النظافة وتأهيلِ الطرقات وإنشاء الجسور والأوتسترادات ومدِّ القنوات المائيّة والأسلاك الكهربائيّة والهاتفيّة والحدّ من أزمة السير وإحداثِ الحدائقِ العامّة هي جزءٌ من هذا التنظيمِ أو التخطيطِ الذي نسعى إلى تنفيذه، والذي يهدفُ إلى معالجة المشكلات وتحسينِ الأوضاع الحياتيّة.

وما الغايةُ من اجتماعنا الآن سوى إلقاء الضوء على هذه المشكلات، وما للجامعة من دور في المساهمة في حلّها...

كلمة د. خالد زيادة

دور الجامعة في ربط العمران بالتنمية

موضوعُ علاقة العمران والتنمية مطروحٌ منذ مدّةٍ قصيرة في لبنان. لا شكَّ بأنّ هذا الموضوعَ كان في أذهان الجهاتِ المسؤولة في فترات سابقة، حين كانت تفكّرُ في التخطيط للعمران: في فترة الانتداب ثمّ في الفترة اللاحقة. ولكنّ الأمرَ أخذ حجماً أكبرَ من النقاش بعد سنوات الحرب، وبشكلٍ خاص، بسبب فوضى العمران في السبعينات والثمانينات، ثمّ بسبب مشروع إعمار وسط بيروت. ويبدو لي أنّنا دخلنا في موضوع الإعمار، ولم يكنْ هناك من بدائلَ على أيّ حال، دون استعداداتٍ كافية.. لإيفاء بعض الالتزامات حقَّها.

وفي جميع الأحوال، فإنّني سأبدأُ طرحَ بعضِ المسائل الخاصّة بتطوّر المدى المدينيّ في لبنان. وأرى في هذا المجال أنّ تطوّرَ العمران، منذ بدايات القرن، أدّى إلى توسيع المدى المدينيّ والمساحات المبنيّة. ولكنّ العمرانَ الذي انطلق من إلحاح دعوى الحداثة قد أدّى سريعاً إلى انتهاك المدى المدينيّ الذي يشكّلُ النواةَ الأصليّة. هذا ما حدث في بيوت قبيل الحرب العالميّة الأولى، حين بُني التصوّر التحديثيّ على هدم المدينة القديمة أو أجزاء أساسيّة منها. وهذا ما حدث في طرابلس.

وأظنُّ أنّ ما ابتُدء في أوّل القرن استمرَّ في العقود السابقة وحتّى يومِنا الحاضر. وبهذا المعنى أستطيعُ القولَ بأنّ العمران الذي ننظرُ إليه، باعتباره علامةَ المدينة، كان ولا يزالُ عمراناً ينتهكُ المدينةَ ويقلّصُ مبدأَها الأصليّ.

ومن الطبيعيّ القولُ بأنّ ما حدث قد حدث بسبب غياب التخطيط، وبسبب عدمِ ربط التنمية بالعمران، وعدمِ إعطاءِ المدينةِ، كمجالٍ قائمٍ بذاته، حظَّه من الاهتمام. ويُضاف، في هذا المجال، غيابُ دورِ البلديّاتِ والسلطات المحليّة التي يُفترضُ أن تهتمَّ بالمحيط المكلّفةِ برعايته.

الوجهُ الآخر للمسألة يتعلّقُ بدور الجامعة. عادةً ما ننطلقُ في النقاش من البديهيّة التي تَفترضُ دوراً للجامعة. وأرى في هذا المجال أن نعيدَ طرحَ الأسئلة، وبشكلٍ خاص، السؤالين الآتيين:

– كيف يتمُّ إنتاجُ المعرفة حول الواقع في الجامعات في لبنان، وهل الجامعاتُ مهيأةٌ في الأساس لمثل هذه المهمّة، أو إنّها أُنشئت لنوعٍ آخرَ من الوظائف؟

– ما هي سلطةُ الجامعةِ المعرفيّةُ والواقعيّة – إنّ ما نتحدّثُ عنه هو الدراساتُ – فمن الذي سيأخذُ بالدّراسات في حال إعدادها، وما هي درجةُ الإلزام في ذلك؟

ما أخلصُ إليه هو أنّ المطلوبَ، ليكونَ للجامعة دورٌ في ربط العمرانِ بالتنمية، إنشاءُ مدرسةٍ أو معهدٍ عالٍ لدراسة التنمية المدينيّة يضمُّ اختصاصاتٍ متعدّدةً تهدف إلى هدفٍ أساسيّ هو الحدُّ من أضرار النموّ العشوائيّ الذي حدث، وحمايةُ المناطقِ التي لم يطلْها ضررُ العمرانِ العشوائيّ. وربّما يكونُ ذلك عن طريق العمل الجديّ باللامركزيّة الإداريّة.

كلمة هيام سماحة القاعي

دور الجامعة في التنمية المحلّية والتنشيط الاجتماعيّ لتطوير مساهمة السكّان في تحسين العمران

تتناولُ الأبحاثُ الاجتماعيّةُ اليومَ أكثرَ، وبصورةٍ أعمق، عمليّةَ الإعدادِ الجامعيِّ في مجالاتِ العملِ الاجتماعيِّ، وارتباطَ هذه العمليّةِ، بصورةٍ مباشرةٍ، بالمشكلاتِ والصعابِ التي يعانيها الناسُ في حياتِهم اليوميّة. ونتطلّعُ، من خلال هذه الأبحاث، إلى تطويرِ محتوياتِ الإعدادِ المطلوبِ ووسائلِه ومنهجيّاتِه، أو حتّى إلى تحويلِ مساراتهِ، للتمكّنِ من معالجةِ لُبِّ المشكلاتِ الاجتماعيّةِ الراهنةِ في العالمِ المعاصرِ، وفي لبنانَ بصورةٍ خاصّة.

وتبرزُ، من بينِ هذه المشكلاتِ، مشكلةُ تردّي علاقةِ الإنسانِ بمحيطِه الحياتيّ، وبخاصّةٍ في المناطقِ المدينيّةِ التي نشأت ونمت بصورةٍ سريعةٍ. ويُلاحَظُ، في هذه المناطقِ، أنّ العمرانَ سَبَقَ توفيرَ الشروطِ الملائمةِ لتكوينِ البنيانِ المدينيّ فيها، فوقعتْ هكذا أجزاءٌ كبيرةٌ منها تحت وطأةِ النموِّ المتسارعِ وغيرِ المضبوطِ، نتيجةً لضغطِ السكّانِ الباحثين عن المأوى ولقمةِ العيشِ والمتأثّرين بجذبِ حياةِ المدنِ وإغراءاتِها.

ومن مظاهرِ تدهورِ نوعيّةِ الحياةِ في هذه المناطقِ، فإنّنا غالباً ما نلاحظُ وجودَ شوارعَ من دونِ أرصفةٍ، بيوتٍ من دون تمديداتِ ماءٍ وكهرباءٍ، مجاريرَ مفتوحةٍ على الطرقاتِ، نفاياتٍ متكدّسةً على حافّة الطرقات، أبنيةٍ متلاصقةٍ مداخلُها متشابكة، أحياءَ مكتظّةٍ، بيوتٍ غيرِ شرعيّةٍ لا في وضعها القانونيّ ولا في وضعها الصحيِّ، ناهيكَ عن الناحيةِ الجماليّةِ التي لم تعدْ تطولُ الأحياءَ الفقيرة في المدنِ فحسب، بل والأحياءَ الغنيّةَ منها كذلك.

نحن اليومَ نبحثُ معاً عن وسائلَ جديدةٍ لمعالجةِ مشكلةٍ كبيرةٍ في لبنان، كما في غالبيّةِ بلدانِ العالم. فوضى العمرانِ غزتِ القسمَ الأكبرَ في مدنِنا وقُرانا، واصبحَ لِزاماً

علينا مساعدةُ الناسِ للتنبّهِ إلى مخاطرِ تردِّي نوعيّةِ حياتهم ولمواجهةِ هذه المخاطرِ عبر مساهمتهِم المباشرةِ في تحسينِ العمرانِ وفي تأمينِ نوعيّـةِ حياةٍ فُضلى.

نحنُ نركّزُ اليومَ على الوسائلِ البحثيّةِ والتربويّةِ الجديدةِ في مجالاتِ التنمية المحلّية والتنشيطِ الاجتماعيّ والوساطةِ والتفاوض. ونسعى هكذا لكي نصبحَ قادرين، من خلال العملِ الاجتماعيّ، على مساعدةِ الناسِ الذين تعثّروا في مساراتِ حياتِهم الفرديّةِ والجماعيّةِ ليتمكّنوا من اكتسابِ القدراتِ الذاتيّةِ التي تؤهّلُهم لإعادةِ صياغةِ حياتِهم في إطارِ مشروعٍ اجتماعيٍّ متكامل.

ونحن نؤكّدُ، من خلالِ هذا المشروعِ الاجتماعيِّ، على مساعدةِ الناس للارتقاء بذاتهم وبعائلتِهم ومحيطِهم من واقعِ النقصِ أو البؤسِ أو المرض أو الحرمان إلى واقع الاكتفاء الذاتيّ في إطار صلاتٍ اجتماعيّةٍ مجتمعيّةٍ تعبّرُ عن ممارسةِ حقوقِهم، وتترجمُ علاقاتِ التعاضدِ في ما بينهم، وترسمُ معالمَ مدينيّتِهم، وتُتيحُ مشاركَتهم المواطنيّة.

وتبرزُ، من أولى ضروراتِ بناءِ هذا المشروعِ الاجتماعيّ مع الأفرادِ والجماعاتِ، مسألةُ توطيدِ العلاقةِ مع المكان؛ لأنّ إعادةَ اعتبارِ الإنسانِ لذاتِه تمرُّ بإعادةِ تكوينِ اعتبارِ علاقتِه بالأرضِ والمحيطِ والناس، أي بكلِّ ما يكوّنُ مدى حياتِه الاجتماعيّة. وتتكشّفُ هذه الضرورةُ أكثر في الأمكنةِ المدينيّةِ التي فقدتِ الشروطَ البديهيّةَ لمستلزماتِ الحياة.

أمّا محاورُ مشاريعِ النشاطاتِ التربويّةِ التي يُفترضُ التركيزُ عليها في كلِّ عملٍ له طابعُ التنمية المحلّية في حيّ أو بلدةٍ أو قرية، فيمكنُ اختصارُها بأربعة:

١- التربيةُ والتدريبُ والتنشيطُ لتحسيسِ الناسِ، بجميع فئاتهم وأعمارهم، بأهميّةِ تنظيمِ الحياةِ في الأحياء والمدن وتمتينِ قدراتِهم في مجالاتِ ترتيبِ وتحسينِ محيطِهم العمرانيِّ المباشر فيها.

٢- التربيةُ والتدريبُ والتنشيطُ لتمتينِ قدراتِ الناسِ في مجالاتِ التخطيطِ للمشاريعِ ذاتِ الطابعِ العام والمصلحةِ المشتركة، وتنفيذِ هذه المشاريعِ وتقييمِها ومواكبةِ تنفيذِها.

٣- التربيةُ والتدريبُ والتنشيطُ في مجالاتِ الحياةِ الديمقراطيّةِ، وتنظيمُ المشاركةِ الجماعيّةِ، والتداولُ في الشؤونِ المشتركةِ، والحوارُ ومعالجةُ النزاعات.

٤- التربيةُ والتدريبُ والتنشيطُ لتمتينِ قدراتِ الناسِ في مجالاتِ الخُلُقيّةِ العامّةِ Ethique publique.

من هنا، فإنّ المسألةَ المطروحةَ على الجامعة، عبر هذه المشاريعِ، تتمحورُ حول سؤالين اثنين:

أوّلاً – كيف يجبُ أن نتهيّأ لنتّدربَ داخلَ جامعاتِنا على كلّ هذه المعارفِ والمواقفِ والمهاراتِ الجديدة، وكيف يجبُ أن ننتظمَ داخلَ اختصاصاتِنا ومعاهدِنا لكي نطولَ مستلزماتِ الإعدادِ المطلوب.

ثانياً – كيف يمكنُ أن نتعاونَ بين كليّاتٍ مختلفة: كليّة الهندسة والحقوق والاجتماع والاقتصاد... ومعاهدِ التدريبِ على العمل الاجتماعيّ لمواجهةِ هذه التحدّيات؟

المشكلاتُ المطروحةُ هي مشكلاتٌ كبيرةٌ ومركّبةٌ وصعبةٌ، ممّا يستوجبُ أن تُطرحَ بجديّةٍ مسألةُ الفاعليّةِ المطلوبةِ لمعالجتِها. فالإعدادُ هنا ليس بسيطاً. هو يتطلّبُ كثيراً من التفاعلِ بين حقولِ المعارفِ، بحيث يتمُّ التركيزُ على اكتسابِ معارفَ تعودُ لاختصاصاتٍ متقاطعةٍ ومتنوّعة من جهة، (lamultidisciplinarité) والتعاونُ بين اختصاصين في الحقولِ الإنسانيّة والهندسيّة والعمرانيّة من جهة ثانية (la pluridisciplunarité).

ونخلصُ إلى القول، إنّ تأمينَ مساهمةِ الناس في تحسين العمرانِ في حيٍّ، لجهةِ إعادةِ ترتيبِ شوارعِه وأرصفته وتجميلِ واجهاتِ أبنيته، وإعادةِ تنظيمِ مساحاتِه العامّة وساحاتِه ومناظرِه الطبيعيّة، وتطويرِ إنارتِه، وتأمينِ نظافتِه... وغيرِها من الأمورِ الحياتيّة اليوميّة هو أمرٌ مركّبٌ؛ وهو يفترضُ، بالإضافةِ إلى التحسيسِ بأهميّةِ أمورِ العمرانِ في الحياةِ الفرديّةِ والجماعيّةِ وتنشيطِ وتنظيمِ المشاركة، توفيرَ معارفَ ومعلوماتٍ متعدّدةٍ ومترابطةٍ عن حياة المدينة. هذا العملُ المركّبُ يؤكّدُ على أهميّةِ التعاونِ والمشاركةِ بين المختصّين في مختلف المجالاتِ المحدّدةِ أعلاه لحسنِ سيرِ العمليّةِ المطلوبة.

القسم الرابع

أنطـوان مسرّة خلاصة استطلاع الرأي العام

خلاصة مناقشات المؤتمـر

د. أنطــوان مسرّه

خلاصة استطلاع جامعة سيّدة اللويزة حول «الجامعة والمدينة» وعيٌ لنواقصِ الخدمات العامّة ودورٌ للجامعة في معالجة فوضى العمران

في إطار برنامج أبحاث جامعة سيّدة اللويزة لسنوات ١٩٩٤-١٩٩٧ بعنوان: «الشأن العام في لبنان اليوم: حاجات وتخطيط» أجرت مؤسّسة ريتش-ماس استطلاعاً للرأي حول «الجامعة والمدينة» خلال كانون الثاني ١٩٩٧. جرى الاستطلاع على عيّنة من الناس شمل ١١٠٠ شخص من مختلف المناطق اللبنانيّة (جدول ١)».

١- واقع الخدمات: انزعاجٌ من عدم تنظيم السير، وغيابُ المساحاتِ الخضراء.

طُلب من المستطلعين تحديدُ سلّم أولويّاتٍ يندرجُ بين ٩ و١، حيث العلامةُ ٩ تشيرُ إلى أفضلِ وضعٍ يمكنُ أن تكونَ عليه أمورُ التنظيم المدنيّ، وتشيرُ العلامة ١ إلى أسوأ وضع.

يظهرُ من الاستطلاع أنّ الوضعَ المتعلّقَ بالخدمات التربويّة هو أفضلُ وضعٍ اجتماعيّ مدينيّ موفّر حاليّاً. فعلامتُه التي تفوقُ المعدّل (٥,١) تبيّن بوضوحٍ توفّرَ هذه الحاجة. أمّا سائرُ الخدمات الاجتماعيّة المدينيّة، فهي جدّاً متوسّطةٌ أو، كما هو حالُ الأغلبيّة، في وضعيّةِ عدمِ التوفّر، ممّا يشيرُ إلى أنّ الأغلبيّةَ تعاني من نقصانٍ فادح، وتعيه بوضوح.

حالةُ الأرصفة وتوفّرُ معالجةٍ للنفايات والمواقفِ العامّة، وخصوصاً تراجعُ الأبنية عن الطرقاتِ وتناسقُ واجهات الأبنية، ناهيك عن توفّر الساحات العامّة والحدائق في المدن، هي جميعُها في حالةٍ أسوأ ما تكونُ عليه عمرانيّاً من وجهة نظر المستطلعين (جدول ٢).

في ما يتعلّقُ بتوفّرِ الخدمات العامّة الضروريّة للحياة (مياه، كهرباء، هاتف) تصلُ العلامةُ

إلى ٥,٥ في صيدا وضواحيها، وإلى ٥,١ في الجنوب عامّة، و٥,٠ في الشمال. تنخفضُ هذه العلامةُ إلى ٤,١ لدى فئتي أعمار ١٦–٢٤ و٢٥–٣٤ عاماً، وإلى ٤,٢ لدى الفئات الدنيا، وتسجّلُ ٤,٢ لدى صغار المستقلّين. في المناطق تنخفضُ العلامةُ إلى ٣,٨ في جونية–جبيل وضواحيها، وإلى ٤,١ في شرق بيروت وضواحيها و٤,٣ في زحلة وضواحيها.

هل تتوفّرُ، حسب المستطلعين، مساحاتٌ عامّة مخصّصةٌ للمعارض والحفلات واللقاءات الثقافيّة؟ في المناطق، تصلُ العلامةُ إلى ٥,١ في الشمال، وإلى ٤,٩ في جونية، جبيل وضواحيها وزحلة وضواحيها. تنخفضُ العلامةُ إلى ٤,٠ لدى فئة أعمار ما فوق الـ ٥٥ عاماً، وإلى ٤,١ لدى الكادرات الوسطى، وتسجّلُ ٤,٢ لدى ربّات المنازل. في المناطق، تنخفضُ العلامةُ إلى ٣,٧ في طرابلس وضواحيها، وإلى ٤,٠ في البقاع، و٤,١ في بيروت بشقّيها.

ما هي أولويّاتُ العملِ في مجال تحسينِ أوضاعِ التنظيم المدنيّ والتخطيطِ للعمران؟ لا يُجمعُ المستطلعون على أولويّةٍ تحظى بأكثر من ٥٠٪ من المجموع. هامشُ الفرقِ بين نسبةِ من يرغبُ في الموضوع الأوّل (٤٨٪) ونسبةِ من يرغبُ في الموضوع الرابعَ عشرَ (٢٢٪) ضئيلةٌ نسبيّاً، ممّا يعني أنّ كلَّ المواضيع المطروحة «مستعجلة»، وأنّ ترتيبَ الأولويّات يأتي ضمن الطابع العام الذي يوحي أنّ كلّ شيءٍ «ناقصٌ».

واضحٌ، من خلال الأولويّات الخمس المطروحة، أنّ أبسطَ تجهيزاتِ البنى التحتيّة المطلوبة لتأمين الحدّ الأدنى من الخدمات المدينيّة غيرُ متوفّر. أمّا وجودُ أرصفةٍ، والحفاظُ على الأحياءِ التقليديّة، وتنظيمُ السير وتطويرُ النقل المشترك، فهي غيرُ «مرفوضة» من قبل اللبنانيين، ولكنّها لا تندرجُ بين ما يريدُه الناسُ الآن وفوراً.

تصلُ نسبةُ من يعتبرُ أولويّةَ تنظيمِ جمعِ النفايات والمياه المبتذلة وتأمينِ معالجتها بشكل يؤمّنُ سلامةَ الإنسان والبيئة إلى ٤٩٪ لدى الإناث مقابل ٤٦٪ لدى الذكور. بالنسبة للفئات الاجتماعيّة، تصلُ نسبةُ من يعتبرُ هذا الموضوعَ أولويّاً إلى ٥٠٪ لدى الشريحةِ الدنيا من الفئات الوسطى.

تصلُ نسبةُ من يعتبر أولويّاً إنشاءَ التجهيزاتِ العامّة في المدن (مدارس، مستشفيات، مؤسّسات الخدمات العامة) بشكلٍ يؤمّنُ بلوغَها بالتّساوي لجميع السكّان إلى ٥٥٪ لدى فئة أعمار من هم فوق الـ ٥٥ عاماً، وإلى ٤٩٪ لدى الشباب أي فئة ١٦–٢٤ عاماً.

تصلُ نسبةُ من يعتبرُ أولويّاً تحديدَ الأماكنِ الأثريّة في لبنان، وتأهيلَها للنزهات والسياحة، ومنعَ استعمالِها للبناء، إلى ٣٩٪ لدى الذكور مقابل ٣٧٪ لدى النساء، وإلى ٤٥٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً وإلى ٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا. وفي المناطق، النسبُ الأكثرُ انخفاضاً موجودةٌ في جونية–جبيل والضواحي (٢٨٪) وفي صيدا وضواحيها (٢٩٪) (جدول ٣).

تتطابقُ مسبّباتُ الإزعاج مع سلسلة أولويّات العملِ المطلوبة لتحسين العمران، لأنّ قضيّةَ النفاياتِ ومعالجتها تشكّلُ مسبّبَ إزعاجٍ لـ ٥١٪ من المستطلعين. مسبّباتُ الإزعاج الأولى لها علاقةٌ بالماء: تلوّثُ المياه وتسرّبُ مياه الصرف الصحيّ. ويلاحظُ انزعاجٌ واضحٌ لدى اللبنانيين من سوء تنظيم السير، وغيابِ المساحات الخضراء. المناطقُ الأكثرُ انزعاجاً من «سوء جمع النفايات ومعالجتها» هي: الجنوب (٧١٪)، صيدا وضواحيها (٦٤٪)، الشمال (٥٨٪)، غرب بيروت وضواحيها (٥٣٪).

المناطقُ الأكثرُ انزعاجاً من «دخان السيّارات والمصانع» هي غرب بيروت وضواحيها (٦٠٪)، طرابلس وضواحيها (٥٢٪)، صيدا وضواحيها (٤٧٪).

المناطقُ الأكثرُ انزعاجاً من «سوء تنظيم السير ومواقفِ السيّارات على جوانب الشوارع» هي زحلة والضواحي (٥٦٪)، جبل لبنان (٤٧٪)، شرق بيروت والضواحي (٤٠٪).

«عدمُ توفّر مساحاتٍ خضراءَ وحدائقَ عامّةٍ» مسبّبُ إزعاجٍ هامّ في كلٍّ من طرابلس وضواحيها (٤٦٪) وصيدا وضواحيها (٤٧٪). «الضجيج» مسبّبُ إزعاجٍ كبيرٍ في غرب بيروت وضواحيها (٤٦٪). «عدمُ توفّرِ إمكانيّاتِ عملٍ في المحيط» يأخذُ منحىً «دراماتيكيّاً» في الجنوب (٤٧٪) والبقاع (٤٧٪) وزحلة وضواحيها (٤٠٪)، فيما

النسبةُ الوسطيّةُ لكلّ لبنان هي ٢٦٪ للمنزعجين من عدم توفّرِ إمكانيّاتِ عملٍ في المحيط (جدول ٤).

٢- ميزة موقع السكن

سُئل المستطلعون: ما هي، من بين المميّزات العمرانيّة التالية للأحياء في المدن والقرى، الميزةُ التي ترغبُ في أن يتحلّى بها موقعُ سكنِك لو مُنحت لك إمكانيّةُ الاختيار؟

يُستخلصُ من الأجوبة عدمُ وجودِ أكثريّةٍ نافرةٍ لصالح خيارِ ميزةٍ عمرانيّةٍ واحدة، بل أكثريّة نسبيّة تبحث عن «الراحة» و«المكان العمليّ»، أكان في المدينة (٣٢٪) أو في الريف (٢١٪). إذا أراد اللبنانيُّ «خيار التقليد» يفضّلُ أن يحصلَ هذا الخيارُ في الريف (١٦٪)، وليس في المدينة. وهو يفضّلُ عندئذٍ المكانَ الريفيّ المستقلّ والمنفرد (١٥٪).

ترتفعُ نسبةُ من يرغب في حيٍّ حديث، في منطقةٍ ريفيّة، إلى ٣٢٪ لدى فئة ما فوق الـ ٥٥ عاماً، و٢٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

تنخفضُ نسبةُ من يرغب في هذه الميزة لسكنه إلى ١٨٪ لدى فئة ٤٥-٥٤ عاماً، ١٦٪ لدى الكادرات العليا والعمّال، ١٥٪ لدى العاملين في الخدمات، ١٢٪ في طرابلس وضواحيها، ١٣٪ في جونية-جبيل والضواحي و١٥٪ في غرب بيروت وضواحيها (جدول ٥).

طُرح على المستطلعين السؤال الآتي: في العديد من البلدان تقومُ الدولةُ بوضع مخطّطاتٍ لترتيبِ الأراضي وتحديدِ وجهةِ استعمالها وتنظيمِ البناء فيها، فلا يُسمحُ هكذا بالبناء إلاّ في أمكنةٍ محدّدة ووفقاً لشروطٍ تنظيميّة واضحة، بينما نجدُ في بلدانٍ أخرى، ومنها لبنان، أنّ البناءَ هو مسموحٌ على جميع الأراضي، شرط التقيّدِ بعاملِ الاستثمار المحدّد مسبقاً، وفقاً لطبيعة المنطقة العقاريّة. فإلى أيٍّ من هذين النوعين من البلدان تشعرُ أنّك أقربُ؟ الرأي الأوّل: البلدان التي تخطّط لجهات استعمالِ الأرض مسبقاً، ولا تسمحُ بالبناء إلاّ في مناطقَ محدّدةٍ. الرأي الثاني: البلدان التي تسمحُ بالبناء على جميع الأراضي مع اعتماد عواملِ استثمارٍ متغيّرةٍ وفقاً لطبيعة كلٍّ منطقةٍ عقاريّة.

يُستخلص من الاستطلاع أنّ ٦٢٪ يحبّذون الرأيَ الأوّل. و٣٧٪ يحبّذون الرأيَ الثاني.

تصلُ نسبةُ محبّذي الرأي الأوّل إلى ٧٣٪ لدى الفئاتِ الاجتماعيّة العليا، ٧٥٪ لدى العمّال، ٦٦٪ لدى الكادرات الوسطى، و٦٥٪ لدى الكادرات العليا. وتصلُ إلى ٦٩٪ في الجنوب، و٦٧٪ في طرابلس وضواحيها.

تهبطُ نسبةُ محبّذي الرأيِ الأوّل إلى ٥٧٪ لدى فئة ما فوق الـ ٥٥٪ عاماً، و٥٤٪ لدى صغار المستقلّين. وتصلُ إلى ٥٩٪ في غرب بيروت، و٥٣٪ في زحلة وضواحيها.

٣– المشاركة في النشاطات العمرانيّة

ما هو موقفُ المواطنين تجاه المشاركةِ في النشاطات العمرانيّة وأشكالِ هذه المشاركة؟

يعتبرُ ٣٠٪ أنّ مساهمتَهم في «تأمين النظافة العامّة» تتجسّدُ من خلال المشاركة في تنفيذ النشاطات. ويعتبرُ ٢٥٪ أنّ مساهمتَهم في «تحسين الشوارع والأرصفة وتجميلها» تتمُّ من خلال المشاركة في تصميم المشاريعِ وتنظيمها. ويعتبرُ ٢٨٪ أنّ مساهمتَهم في «تجميل الأبنية، وبخاصّة الواجهات، وتأمينِ التناسقِ في علوّها وتراجع سطوحها» تتمُّ من خلال المشاركة في تصميم المشاريعِ وتنظيمها (جدول ٦).

٤– أدوار الجامعة في التطوير

هناك نوعٌ من إقرار بأغلبية تناهز الـ ٥٠٪ بأدوارٍ أربعة للجامعة: التدريب في ترتيب العمران والمعالجات الاجتماعيّة لفوضى العمران، البحث العلميّ التطبيقيّ، الاهتمام بالمرتبات الاجتماعيّة للعمران في ضواحي المدن والقرى، وتطوير الأوضاع الحياتيّة.

دور الجامعة على صعيد ضرورة إطلاقِ النقاشات، وخصوصاً المواكبةِ لما يحدثُ على الأرض عند التنفيذ، على أهميّته، لا يدخلُ الآن ضمن النظرةِ الأولويّة لدور الجامعة، مع العلم بأنّ دورَ الجامعةِ في هذا المجال حديثٌ وغيرُ مختبرٍ بما فيه الكفايةُ.

ترتفعُ نسبةُ المطالبين بدور الجامعة في تنظيم ندوات وحلقات دراسيّة في مجالات

ترتيبِ العمران إلى ٥٢٪ لدى الكادرات الوسطى، و٦٤٪ في جبل لبنان و٦٠٪ في طرابلس وضواحيها (جدول ٧).

إذا كان أكثرُ من ثلث المستطلعين بقليلٍ يكتفي بتطبيق القوانينِ والأنظمة الخاصّة بالتنظيم المدنيّ، فهناك أقلُّ من الثلث بقليلٍ مستعدٌّ للمشاركة الفاعلة في شؤون العمران. قلّةٌ نسبيّة تريدُ «النضال» في هذا المجال، وهي أكثرُ بكثيرٍ من فئةِ الذين لا يرغبون في لعب أيّ دور، ممّا يعني أنّ الناسَ على استعدادٍ للتعامل إيجابيّاً مع ملفّ العمران، وليسوا باللامباليين (جدول ٨). ترتفعُ نسبةُ الملتزمين إلى ٢٦٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً، ٣٧٪ لدى الفئات العليا، و٣٤٪ لدى الموظّفين وفئة غير العاملين.

ترتفعُ نسبةُ الملتزمين بالنضال من ضمن الهيئات والمؤسّسات والجمعيّات العاملة في حقل التنظيم المدنيّ وتنسيق العمران إلى ٢٣٪ لدى الذكور، فيما هي ١٨٪ فقط لدى النساء. وتصبح ٢٤٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً، و٢٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا. في المناطق تنخفضُ إلى ١٠٪ في الشمال.

ترتفعُ نسبةُ غيرِ الراغبين في لعب أيّ دور إلى ١٨٪ لدى فئة ما فوق الـ ٥٥٪ عاماً، ١٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى، ١٦٪ لدى ذوي مستوى التعليم التكميليّ، وتصبحُ ٢٥٪ في صيدا والضواحي، ٢١٪ في البقاع و١٨٪ في الجنوب.

جدول ١– توزيع عيّنة ١١٠ شخص في الاستطلاع

١. الذكور والإناث	
الذكور	الإناث
٤٩,٣	٥٠,٧

٢– فئات الأعمار				
١٦–٢٤	٢٥–٣٤	٣٥–٤٤	٤٥–٥٥	٥٠ +
٢٦,٠	٣٠,٥	٢٤,٦	١١,٢	٧,٧

٣- التوزيع المناطقيّ	
المنطقة	النسبة المئويّة
شرق بيروت وضواحيها	٪١٦,٧
غرب بيروت وضواحيها	٪٢٣,٦
جونية، جبيل وضواحيها	٪٥,١
صيدا وضواحيها	٪٥,٥
طرابلس وضواحيها	٪٤,٩
زحلة وضواحيها	٪٤,٢
جبل لبنان ارتفاع ٤٠٠م	٪١٠,١
الشمال	٪٩,٧
الجنوب	٪٩,٣
البقاع	٪١٠,٩
المجموع	٪١٠٠

جدول ٢- صِفْ لنا تقييمَك للوضع الحاليّ لكلّ أمرٍ من الأمور المحدّدة أدناه في لبنان اليوم بشكل عام على السلّم المرسوم لهذا الغرض؟ (أعلى درجة ٩ وأدنى درجة ١).

الوضع	العلامة
١. توفّر الخدمات التربويّة (مدارس، جامعات)	٥,١
٢. توفّر الخدمات العامّة الضروريّة للحياة (مياه، كهرباء، هاتف)	٤,٥
٢. (مكرّر) الحفاظ على الأماكن الأثريّة	٤,٥
٤. توفّر مساحات عامّة مخصّصة للمعارض والحفلات، اللقاءات الثقافيّة	٤,٤
٥. توفّر خدمات النقل المشترك	٤,٢
٦. تنظيم السير في الشوارع وعلى مداخل المدن	٤,٠
٦ (مكرّر) الحفاظ على المناطق الطبيعيّة والمناظر الجميلة	٤,٠
٨. غيره	٣,٨
٩. توفّر الأرصفة بشكلٍ كافٍ	٣,٦
١٠. توفّر معالجة النفايات والمياه المبتزلة	٣,٥
١١. توفّر المواقف العامّة	٣,٤
١١. (مكرّر) تراجع الأبنية عن الطرقات	٣,٤

العلامة	الوضع
٣,٤	١١. (مثلّث) التناسق في واجهات الأبنيـة
٣,٣	١٤. توفر الساحات العامّة
٣,٢	١٥. التناسق في علوّ الأبنية
٣,٢	١٥. (مكرّر) توفّر الحدائق في المـدن

جدول ٣- ما هي من بين لائحة المشاريع التالية تلك التي ترغب شخصيّاً في أن تعطيَ لها الأولويّة؟

٪	الأولويّة
٤٨	١. تنظيم جمع النفايات والمياه المبتزلة، وتأمين معالجتها بشكل يؤمّن سلامة الإنسان والبيئة
٤٦	٢. إنشاء التجهيزات العامّة في المدن (مدارس، مستشفيات، مؤسّسات، خدمات عامة) بشكل يؤمّن بلوغها بالتساوي لجميع السكّان
٤١	٣. تأمين الحدائق العامّة في المدن بمساحات كافية
٤٠	٤. وضع مخطّطات للعمران في المدن والقرى النامية تحدّد وجهات استعمال الأراضي، بحيث يتأمّن التناسق الهندسيّ والوظيفيّ للعمران من جهة والحفاظ على الطبيعة من جهة أخرى.
٣٨	٥. تحديد الأماكن الأثريّة في لبنان، وتأهيلها للنزهات والسياحة، ومنعُ استعمالها للبناء
٣٨	٥. (مكرّر) تحديد الأماكن الطبيعيّة (أحراج، صخور، مناظر جميلة) التي يتوجب الحفاظ عليها. ومنع البناء فيها، وتأهيلها للنزهات والسياحة
٣٨	٥. (مثلّث) إعادة تأهيل الأحياء الفقيرة، وتأمين البنيات التحتيّة والخدمات فيها
٣٢	٨. تعميم المواقف العامّة على الأحياء في المدن
٣٢	٨. (مكرّر) تحسين وضع الطرقات والشوارع
٢٨	١٠. تأمين شوارع للمشاة
٢٦	١١. تعميم الأرصفة في المدن
٢٥	١٢. الحفاظ على الأحياء التقليديّة داخل المدن وإعادة تأهيلها
٢٤	١٣. تنظيم السير ومواقف السيّارات على جوانب الطرقات
٢٢	١٤. تنظيم وتطوير النقل المشترك

جدول ٤- ما هي، من بين مسبّبات الإزعاج التالية، تلك التي تعتبرُ أنّها تؤثّرُ سلباً أكثر شيء على نوعيّة حياتك اليوميّة في مكان سكنك؟ (خمسة على الأكثر).

مسبّبات الإزعاج	٪
١. سوء جمع النفايات ومعالجتها	٥١
٢. تلوّث المياه	٤٩
٣. تسرّب مياه المجارير أو الجور الصحيّة	٤٨
٤. دخان السيّارات والمصانع	٤٣
٥. سوء تنظيم السير ومواقف السيّارات على جوانب الشوارع	٣٤
٦. عدم توفّر مساحات خضراء وحدائق عامّة	٣٣
٦. (مكرّر) زحمات السير في الطرقات التي تسلكها	٣٣
٨. الضجيج	٣٢
٩. البناء غير المنظّم وفوضى العمران	٢٨
٩. (مكرّر) عدم توفّر مواقف سيّارات	٢٨
١١. عدم توفّر إمكانيّات عمل في المحيط	٢٦
١٢. عدم توفّر نقل مشترك تستفيد منه في تنقّلاتك اليوميّة	٢٤
١٣. عدم توفّر أرصفة	٢١
١٤. فوضى النشاطات الصناعيّة	١٥

جدول ٥- ما هي، من بين المميّزات العمرانيّة التالية للأحياء في المدن أو القرى، الميزةُ التي ترغب في أن يتحلّى بها موقعُ سكنك لو منحت لك إمكانيّةُ الاختيار؟ (جواب واحد فقط).

الميزة العمرانيّة	٪
١. حيّ حديث في منطقة مدينيّة	٣٢
٢. حيّ حديث في منطقة ريفيّة	٢١
٣. حيّ تقليديّ في منطقة ريفيّة	١٦
٤. منطقة ريفيّة مساكنها متفرقة ومتباعدة	١٥

الميزة العمرانيّة	٪
٥. حيّ تقليديّ (هندسة قديمة ولها طابع أثريّ) في منطقة مدينيّة	١٤
٦. غيره	١
لا جواب	١

جدول ٦– ما هي، من بين أنواع النشاطات التالية في مجالات تنظيم العمران، التي تعتبر أنّه على مؤسسات المجتمع المدنيّ (جمعيّة، نادٍ) وعلى المواطنين من ضمنها أن يساهموا فيها، وما هي نوعُ المساهمات التي تقترحها لكلّ منها؟

أنواع النشاطات	مساهمة ماليّة	المشاركة في تصميم المشاريع وتنظيمها	المشاركة في تقييم المشاريع	المشارة في تنفيذ النشاطات	النضال من أجل إحياء النشاطات
تأمين النظافة العامّة	٪٢٥	٪١٨	٪١٠	٪٣٠	٪١٦
تحسين الشوارع والأرصفة وتجميلها	٪٢١	٪٢٥	٪١٦	٪٢٢	٪١٣
تجميل الأبنية وبخاصّة الواجهات وتأمين التناسق في علوّها وتراجع سطوحها	٪١٤	٪٢٨	٪٢٣	٪١٧	٪١٥
إقامة المساحات العامّة وتنظيم مشاريع للنشاطات العامّة فيها	٪١٨	٪١٨	٪١٩	٪٢٤	٪١٩
تنظيم النقل العام	٪١٩	٪٢٠	٪٢٢	٪١٥	٪١٩
تنظيم المواقف العامّة	٪١٩	٪٢٣	٪١٩	٪١٦	٪١٨
تنظيم السير	٪٩	٪٢٣	٪١٨	٪٢٦	٪١٩
تنظيم الحدائق العامّة وصيانتها	٪٢٠	٪٢١	٪١٤	٪٢٧	٪١٤
تنظيم الأحراج والمناطق الخضراء وحمايتها	٪١٣	٪٢٠	٪١٦	٪٢٩	٪١٦
إعادة ترتيب المناطق المدينيّة التي ينشر فيها الفقر وفوضى العمران	٪٢٥	٪١٧	٪١٩	٪١٧	٪١٨
تأمين مؤسّسات الخدمات العامّة والسهر على حسن السير فيها	٪١٦	٪١٨	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٢

جدول ٧– ما هي، من بين الأدوار التالية، تلك التي يمكنُ أن تلعبَها الجامعاتُ ومعاهدُ التعليم العالي في لبنان لتأمين أفضل فرصٍ ممكنة لتطوير نوعيّة العمران فيـه؟ (٤ على الأكثر).

الدور الجامعيّ	٪
١. فتح إمكانات تدريب وتأهيل في مجالات ترتيب العمران والمعالجات الاجتماعيّة للمشكلات الناتجة عن فوضى العمران	٥٢
٢. تطوير البحث العلميّ والتطبيقيّ في مجالات ترتيب العمران والتنظيم المدنيّ	٥١
٣. المعالجة الاجتماعيّة والحقوقيّة وترتيب العمران بخاصّة في ضواحي المدن الفقيرة	٥٠
٤. التنشيط الاجتماعيّ في الأحياء والقرى لتطوير مساهمات السكّان في تحسين أوضاع أحيائهم وقراهم	٤٩
٥. تطوير نوعيّة الإعداد في مجالات هندسة العمران والتنظيم المدنيّ لمواجهة فوضى العمران وتحسين نوعيّة الحياة	٤٨
٦. تنظيم ندوات وحلقات دراسيّة في مجالات ترتيب العمران	٤٦
٧. المواكبة العلميّة للمؤسّسات المدنيّة في النشاطات العمرانيّة التي تقوم بها	٣٦
٨. التنمية والعمران	٣٤
غيره	٢
لا جواب	١

جدول ٨– ما هو، من بين الأدوار التالية، الدورُ الأساسيّ الذي ترغب في أن تلعبَه أو تشاركَ فيه كمواطن في مجالات التنظيم المدنيّ وترتيب العمران؟

الدور	٪
١. الالتزام والتقيّد بالقوانين والأنظمة والترتيبات الموضوعة لتنظيم المدن وتنسيق العمران	٣٥
٢. المشاركة في الهيئات البلديّة أو الجمعيّات والمؤسّسات العامّة أو الخاصّة في النشاطات أو المشاريع التي تقيمها	٣٠

الدور	٪
٣. النضال من ضمن الهيئات والمؤسّسات والجمعيّات العاملة في حقل التنظيم المدنيّ وتنسيق العمران من أجل تطوير الإجراءات التي تحسّن نوعيّة الحياة في المدن	٢٠
٤. لا أرغب في لعب أيّ دور	١٣
بدون جواب	٢

د. أنطــوان مسرّه

خلاصة مناقشات جامعة سيّدة اللويزة حول «الجامعة والمدينة» تنميةُ مراكزِ الأبحاث عن المدينة، وضبط العشوائيّة من خلال البلديات

يُستخلصُ من مناقشات الندوة التي عقدتها جامعةُ سيّدة اللويزة حول موضوع «الجامعة والمدينة»، وذلك في إطار برنامج أبحاث «الشأن العام في لبنان اليوم: حاجات وتخطيط»، اقتراحاتٌ عمليّة تقضي بالالتزام، فكراً وممارسة، في توجيه العمرانِ المدنيّ نحو التنمية.

تمحورتِ المناقشات(١) حول ثلاث قضايا: فائدة الاستطلاع الذي أجرته مؤسّسةُ ريتش–ماس، وتشخيصٌ للواقع ولدور الجامعة في إنماء المدينة، والخططُ العمليّة للمستقبل.

١– الاستطلاع حول «الجامعة والمدينة»: بفضل هذا الاستطلاع «نعرفُ اليوم أكثرَ نظرةَ الناسِ إلى المدينة. ويشكّلُ الاستطلاعُ مدخلاً لتحسين العمران» (عبدو قاعي).

٢– تشخيص الواقع: حيث أنّ «لبنانَ في طبيعته منجمُ ذهبٍ، إذا أُحسن الحفاظُ على طبيعته» (الوزير علي حراجلي)، يقتضي العدولُ عن مفهومِنا للمدينة التي لا تعني أنْ «نشقعَ أبنيةً على بعضها بعض: يأتي المستثمرون إلى الأرض ويفرزون ويشيدون ويبيعون ثمّ يذهبون إلى أماكنَ أخرى» (عبدو قاعي). أين السياسةُ العمرانيّة والبيئيّة؟ وهل «السياسة لخربطة القانون في البلد»؟ (الأب فرنسوا عيد). تفترضُ الكثافةُ في البناء «منشآت تحتّية، عدا أنّ الكثافةَ هذه تولّدُ مشكلةَ تسويق» (نبيل بيهم)، وغالباً ما تكونُ هذه الكثافةُ «نتيجةَ مخالفاتٍ في القانون» (محمّد سهيل يمّوت).

طُرحت ملاحظاتٌ عدّةٌ حول واقعِ المدينة في لبنان وعلاقتِها بالجامعة. فلوحظ أنّ «مدينةَ بيروت، بالرّغم من صغر مساحتها، تواجه مشاكلَ المدنِ الكبرى» (محمّد فوّاز).

١– إنّ النص هو خلاصةٌ تحليليّة لمناقشات الندوة وما أثارته الأوراقُ المقدّمة من تعليقات دون إيجاز محتوى هذه الأوراق.

أوضاعُ شبكاتِ الطرق في حالة تدهور (وفاء شرف الدين). ولا تتوفّر في العاصمة مكتبةٌ وطنيّة «والمجالُ العام قليلٌ في المدينة» (سامي فرح). ولا يكمنُ «الخطرُ في غياب المخطّطات، بل في المخطّطات نفسِها» (رهيف فيّاض).

التشريعُ اللبنانيّ «متطوّرٌ نسبيّاً إلاّ في القضايا العقاريّة» (إريك فيرداي)، لكنّنا «لا نرى في البيئة إلاّ المظاهرَ الخارجيّة» (محمّد فوّاز). تجاه هذا الواقع «المدينةُ تتجاهلُ الجامعة» (إريك فيرداي).

٣- الخطط والعمل: ترتبطُ الاستراتيجيّاتُ بقضايا ثقافيّةٍ وقيميّةٍ وتنظيميّة. في مجال القيم، يقتضي «إعادةُ النظر بالقيم الاجتماعيّة والسياسيّة السائدة» (الوزير علي حراجلي) وتنميةُ مفهومِ التراث (شوقي دويهي) «وتثقيفُ الناس كفايةً للعمران» (عبدو قاعي)، الذي لا يعني مجرّدَ «إسكان الناس» (الأباتي نمر). ويقتضي «تنمية الثقة بين المواطن والدولة» (الوزير علي حراجلي).

في المجال التنظيميّ، يقتضي «ضبطُ العشوائيّة من خلال البلديّات (خالد زيادة)، وتنظيمُ عاملِ الاستثمار «باتجاه العدل، وإرساءُ ضوابطَ للربح وللربح المحلّل، لأنّ التغييرَ الاستنسابيّ لهذا العامل يقلبُ موازينَ الثروة» (الوزير علي حراجلي)، «والسماح بالبناء ضمن شروط مفيدة للمحيط كإجبار المالك على زراعة أشجارٍ في المحيط أو إنشاء حديقة، ممّا يسمحُ بالتمييز بين مدينةٍ بالحجر ومدينةٍ في العلاقات الاجتماعيّة» (نبيل بيهم). واقتُرح انتظامُ النقلِ المشترك (الوزير علي حراجلي).

تسمحُ هذه التوجّهاتُ «بالعبور من الملجأ إلى المسكن والبيت» (عبدو قاعي) وبتحسين نوعيّة الحياة (أنّا منصور) و«بالتوفيق بين متطلّبات الحياة العصريّة والبيئة» (الوزير علي حراجلي). تكمنُ أهميّةُ المدينة بأنّها «مجالُ تحرّر» (نبيل بيهم). لكنّ الدراسات حول المدينة مبعثرةٌ (خالد زيادة).

* * *

فائدةُ المؤتمر أنّه يشكّلُ إطاراً ومرجعيّةً للبحث، ويوطّد «علاقة بالمكان» (هيام قاعي). وتبرزُ هنا الحاجةُ إلى أبحاث وجمعيّات وبلديّات تعمل في إطار المدينة وإنمائها، خاصّةً وأنّ «الجامعة حادت عن المدينة وأصبحت على الهامش» (عبدو قاعي).

المحتوى

صدر في السلسلة

- **الشأن العام في قضايا الناس، ٦ مؤتمرات:**
  - السير في لبنان
  - الخدمات العامّة في لبنان: المياه، الكهرباء، الهاتف
  - الصحّة في لبنان
  - التربية في لبنان
  - البيئة في لبنان
  - السكن والإسكان في لبنان.
- **العائلة في لبنان**
- **المواطنيّة والدّيمقراطيّة والانتخابات**
- **المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة**
- **العمل والمهن في لبنان**
- **الجامعة والعلم والعمل**
- **الإرشاد الرسوليّ:** رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل
- **البلديّة:** سلطة محليّة ومشاركة مدنيّة في القانون والممارسة
- **الاختصاص والمهنة:** تحوّلات سريعة وخيارات صعبة – دور الأسرة



الثمن: ١٠,٠٠٠ ل.ل.